أضواء على الاقتصاد الإسلامى

(٤)

الإسلام

والمذاهب الاقتصادية المعاصرة

يوسف كمال

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة . ش.م.م

الإسلام

والمذاهب الاقتصادية المعاصرة

الطبعة الثانية

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

طبعة مزيدة ومنقحة

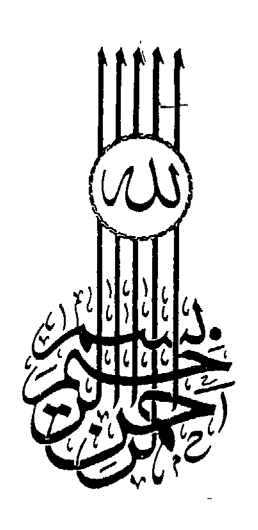


دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة ش.م.م

الإدارة والمطابع : المنصورة ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب

ت ٣٤٢٧٧٢١ / ٣٥٦٢٢٠ / ٣٥٦٢٣٠

المكتبة : أمام كلية الطب ت ٣٤٧٤٢٣ ص ب ٢٣٠ تلكس DWFA UN 24004



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن النظام الذى يرضاه المجتمع لنفسه ينمو عضويا من معتقد الإنسان عن الكون والحياة ودور الإنسان فيه ، ولايمكن عزل أى نظام اجتماعى عن جذوره العقدية ومعلوم أن النظام يعنى أشكال العلاقات والتقاليد والمؤسسات التى تسود حياة الناس وأنشطتهم والسياسات والقوانين التى تحكمها .

فالمدرسة الغربية تقوم فلسفتها أساسا على مبدأ الحرية ، إنهم يتصورون الكون آلة حركها الله ثم تركها تدور بدون تدخل ، ذلك لأن فى الإنجيل كما يزعمون (دع مالله لله ومالقيصر لقيصر) . ومن هنا قام النظام على تأليه الإنسان على الأرض .

وعلى أساس هذه المبادىء نما نظام المنافسة الحرة ، واعتبر الربح أهم حوافز الإنتاج ، والمنفعة والإشباع غايته ، وأبيح الربا على نطاق واسع ، وأقر تفاوت الدخول بالاحتكار ، فما انتهى المطاف إلا إلى الاستغلال والربا ، والاحتكار والحروب والأزمات ، مما أفاض فيه الكتاب .

وكما هو شأن البشرية فى ترديها من النقيض إلى النقيض ، كان رد الفعل هو ظهور الشيوعية على حطام الرأسمالية ، مستفيدة من مظالمها الاجتماعية .

وأساس الشيوعية الفلسفى هو المادية الجدلية التى تقوم على تأليه المادة ، وتدعى أنها أصل الوجود ، وأن الحركة تتم عن طريق التناقض والصراع ، وأن الحياة المادية ، وخاصة ماتعلق منها بشئون الإنتاج ، هى التى تنشىء الصرح الاجتماعى والثقافى والسياسى والدينى والأخلاقى .. وترى الشيوعية أن سبب الصراع هو الملكية فهى وسيلة الاستغلال عندهم ، والدين أفيون يُسْتَغَلُّ به الضعفاء لمصلحة المستغلين ،

وطريق الخلاص هو دكتاتورية البروليتاريا التى تصادر الملكيات سبب الصراع[1] . . . . . . فكان التأميم والتخطيط والدكتاتورية .

وكان لرد الفعل المتطرف للشيوعية أثره الذى شهدناه اليوم ، ونسمع الكثير من مآسيه على ألسنة أصحابه أنفسهم ، وحين انتصرت الفطرة بعد خراب ودمار ودماء واضطهاد ، عادوا مرة أخرى إلى الأسرة والملكية والحوافز .

ومن العجب أننا نجد المجتمعات التى تحاول أن تقلد هذا المذهب فى نظمها تتسلسل إليها عقائدها دون إرادة منها ، فنجد عند الدعوة إلى نظم الرأسمالية يسود مفهوم العلمانية ، الدين لله والوطن للجميع ، وحين يسود مفهوم الملكية الجماعية يسود معها الحملة على الدين ، وتشويه أصوله ورجاله ، بزعم أنه رجعية وأفيون للشعوب

ونظرة الإسلام إلى المادة موضوع الاقتصاد مرتبطة بتفسيره للكون والحياة ، إن الغاية من الوجود هى العبادة ، والمادة وسيلة تعين عليها ، وهى فى هذه الحالة ضرورية لأنها وسيلة للعبادة ، فلا عبادة إن لم يَحْيَ الإنسان ، ولاحياة إن لم تعمر الدنيا .

إن عبادة الإنسان لله تضمن له الحرية التى ينشدها ، فهى تحرره من عبودية هواه بالتقوى ، وتحرره من عبودية الناس بمعرفة الله فلا يرتبط بأى إنسان رباط العبد بالسيد . إن إيمانه بالله وهو الخالق وهو الرازق يحرره تماما من أى لون من ألوان العبودية ، لا يخشى إلا الله على رزقه ولا يخاف من أحد على حياته ، فينطلق حرا ضرورة بعبوديته لله .

ومن هنا كان التوجيه الاقتصادى فى الإسلام يقوم أصلا على مبدأ الحرية ، حرية الفرد فى ممارسة أعماله لينمو بروحه ، وكلما ضاق نطاق هذا المبدأ كان ذلك أبعد عن روح الإسلام ومنهاجه ، إنّ الفرد الذى يعيش تابعا لغيره ويأتمر بأمره ويعيش فى كنفه تضيق أمامه فرصة الاختيار ، وتضعف بالتالى حجية سؤاله عن عمله .

ولهذه الحقيقة كان حساب العبد فى الإسلام أقل من حساب الحر ، فى

---

(1) Fundamentals of Morxism leninism Moscow 1964 p.6 2.g edition Editid by cleemna Dutt Prgress Pubishers.

عن الشيوعية نظريا وعمليا . كاريو هنت ترجمة دار الكتاب العربى ١٩٥٧ .

التكليف وفى العقوبة ، قال تعالى : ﴿ **ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لايقدر على شىء ومن رزقناه منا رزقا حسنا فهو ينفق منه سرا وجهرا هل يستوون الحمد لله بل أكثرهم لايعلمون** ﴾[1] .

والإسلام لايترك هذه الحرية بإطلاقها ، ولكن كما هى طبيعته يضعها فى الوسط الفاضل ، الذى لاإفراط فيه ولاتفريط ؛ لأن الانحراف يؤدى إلى تقييد حرية الآخرين ، أو الإضرار بها ، والحكمة من هذا أن الفرد يؤثر فى المجتمع ويتأثر به .. **إن مطالبة الإنسان بالفضيلة تكليف هام ، مافى ذلك من شك ، يقوم الفرد به ،** باختياره ويسأل عنه . ولكن انتشار الرذيلة فى المجتمع عائق يمنع الفرد من اختياره ، لأنه يربط حريته بأثقال تكبه على وجهه كلما أسعفته الاستقامة . لهذا كان للمجتمع أن يضع قيودا على حرية الفرد ، التى أضرت بقدرة غيره على ممارسة حريته . ومثل آخر هو المحتكر ، فإن الاحتكار يتصل بمبدأ ممارسة المحتكر لحريته ، إلا أن هذا الاحتكار يقيد حرية الآخرين ويضرهم ، ويعوق احتياجاتهم ، لهذا وجب أن تقف حرية الفرد عند هذه المعالم التى قيد فيها الإسلام مفهوم الحرية .

فالتوجيه الاقتصادى فى الإسلام وإن قام أصلا على مبدأ الحرية الفردية مقيد بالصالح العام لضمان حرية الآخرين . فالأصل هو الحرية ، ومادونه استثناء يعود إليه . هذه بعض أوجه مفهوم الوسط بين الفردية والجماعية فى مفهوم الحرية التى تبدأ بمصلحة الفرد ، وتنتهى عند مصلحة الآخرين .

وأمر آخر فى اتصال المنهج بالعقيدة ، أن المادة فى الإسلام ، وهى الدنيا خلقت لتكون وسيلة للآخرة . وهى نقطة افتراق كبيرة بين منهجين : إذا كانت الدنيا غاية فى ذاتها ، فما علينا إلا أن نبحث عن الإنسان الاقتصادى ، ويصبح الإشباع المادى موضوع التحليل . وهذه هى أزمة العصر ، والسر وراء كل ضياع نراه فى قيم الناس ، وكل خراب نلمسه فى صراع الدول والشعوب ، أما إذا كانت الدنيا معبرة إلى الآخرة ، فإن ذلك البناء المادى يهتز من أعماقه ، ويصبح من الضرورى إعادة البناء على أساس جديد .

= الفكر الاقتصادى فردناند زويج الدار القومية للطباعة والنشر ص ١٦ .

(١) سورة النحل آية ٧٥ .

فالنظام المالى ليس إلا انعكاسا للنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى[1] ، الذى هو بدوره انعكاس لعقيدة المجتمع ، وبهذا يتشكل النظام المالى ، ويتحرك فى طريق إنمائى ، ويبتكر أدواته للمالية العامة ، أى النفقات العامة ، والإيرادات العامة ، فعن طريق تحديد نوع النفقات وحجمها تتحدد الإيرادات وقدرها .

وهذه الأدوات إذن تخدم مجتمعا رأسماليا ، أو مجتمعا اشتراكيا ، أو مجتمعا مسلما ، بصور مختلفة كما وكيفا باختلاف العقيدة التى يؤمن بها الناس .

فالاشتراكية تقوم أدواتها على تأميم عناصر الإنتاج ، وعلى تخطيط الاستهلاك والاستثمار . فإذا اقترب صاحب هذه الثقافة والخبرة من الإسلام مستخدما خبرتها وأدواتها كان فى قلب الاشتراكية تأميما وتخطيطا ، وليس له بذلك من الاقتصاد الإسلامى إلا اسم على غير مسمى ، وكان همه إثبات أن الإسلام يقوم على التأميم والتخطيط .

والرأسمالية تقوم أدواتها على حرية التملك والكسب دون قيد ، لهذا كان من أدواتها الربا والضريبة والتأمين ، بل والاحتكار ، فإذا اقترب صاحب هذه الثقافة والخبرة من الإسلام وغالبا لايقترب إلا بعد الأربعين ، بعد تجرع ثقافات الجامعات الوضعية بالداخل والخارج ، فإنه لايجد محيصا تحت ضغط خلفية الثقافة والخبرة وبؤرة الاهتمام والآمال إلا استخدام هذه الأدوات ، فيلوى عنق الإسلام نحو إباحة الربا ، ويجعل الضرائب والتأمين أصلا ، والزكاة مسألة شخصية ، ثم يسمى ذلك اقتصادا إسلاميا .

ولهذا كانت نقطة البدء فى الاقتصاد الإسلامى ، هى اكتساب الخبرة ، فقها واقتصادا ، واستخدام الأدوات التى أراد الله للاقتصاد أن يقوم عليها .

وبهذا الفهم نجد أنفسنا وجها لوجه أمام النظام الاقتصادى الإسلامى .

الزكاة فى مقابل الضرائب والتأمين .

المشاركة فى مقابل الربا والغرر .

القسط فى مقابل الاحتكار والتسعير .

---

(1) Dalton H. Pincipals of Public Finance London 1948. P 3 .

وهنا نتحرر من النظام الاقتصادى الذى نما فى حضن الرأسمالية ، أو الاشتراكية ، ونتعرف على النظام الاقتصادى الحق ، المرشد بالحلال ، المحرر من الحرام ، الذى استوى عوده على كلمة لاإله إلا الله محمد رسول الله .

وسنبدأ بدراسة الرأسمالية ، ثم الاشتراكية ، ملتزمين بهذا المنهج ، فنوضح الجذور العقدية كمذهب ، ثم نتحدث عن النظام الاقتصادى .

وسنقتصر على دراسة النموذج الأصلى لهذه النظم ، والبشر فى الحقيقة اليوم قد اختلفت مذاهبهم تحت تأثير السلبيات الناتجة عن كلا المذهبين ، فتباينت الدول فى المدى التى تأخذ به من كل مذهب ، ولكن لا يخرجون عن المذهبين ، فإذا انهار الأساس الذى يقوم عليه كل مذهب وانتكس نظامه ، كان بالتالى حكما على النظم المختلطة بالتبعية .

الباب الأول

النظام الاقتصادى الرأسمالى

النظام الاقتصادى الرأسمالى

إن الغرب اليوم قد تخلى عن دينه وعبد العقل والعلم ، وهذه الفلسفة تسمى بالعلمانية secularism وهى التى ميزت عالم الغرب اليوم ، وتسللت إلى كل جوانب الحياة فيه[1] .

ويلخص كاتب غربى أسس العلمانية فيا يلى :

الأول : الاعتقاد بأن التقدم البشرى يمكن أن يقاس بمقاييس علمانية ، وأن المقاييس الخلقية العلمانية التى لاتتجاوز المصلحة البشرية الزمنية تكفى لتفسير تاريخ البشر ، وتنظيم شئونهم .

والثانى : هو مذهب إمكان تحقيق الكمال البشرى تحقيقا غير محدود .

والثالث : الاعتقاد بأن القول بوجود الحقيقة الموضوعية فى دراسة التاريخ ، والمجتمع البشرى ، قول ملىء بالمعنى ، وأن الذكاء وحسن النية يمكن أن يرقيا إلى مستوى من الحياد لايحد منه الشذوذ الشخصى ، أو المركز الاجتماعى ، أو الوضع التاريخى ، ولذلك يجد هذا الافتراض معنى كبيرا فى اعتبار التقدم فى العلم الاجتماعى له إمكانية موضوعية ، ويتوقع من مثل هذا التقدم أن يعطى الإنسان قدرة متزايدة للسيطرة على مصيره .

وأخيرا : ثمة اعتقاد بأن المجتمع يمكن أن يعالج فى حدود أجزائه ، وليس من الضرورى أن يفهم أو يعاد تكوينه كُلاً واحداً أو دفعة واحدة ، وهذا هو الاعتقاد بأن التقدم الاجتماعى يمكن أن يتم بواسطة وسائل تشريعية أو قضائية أو إدارية ، تنظم قصدا من أجل ذلك وعن طريق إعادة بناء النظم البشرية قسما قسما ، لاعن طريق

---

(١) مستقبل الحضارة يوسف كمال محمد ص ٩ ، ١٠ دار الوفاء ١٩٨٨ م طبعة أولى ـــ طبعة ثانية .

الاهتداءَ الروحى أو الدعوة الخلقية لتطهير القلوب ، أو تدخل القوى الخارجية الفجائى[1] .

وظهر ذلك الطابع العلمانى ليكون بديلا عن الطابع المسيحى فى المجتمع الأوروبى ، ثم المجتمع الإنسانى بعد ذلك ، وتبلور هذا الاتجاه بعد قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ م على إثر الصدام الدامى مع الكنيسة الكاثوليكية فى العصور الوسطى ، وقد كان للكنيسة السلطان على الناس بدعوى النيابة عن الله ، وكان لابد أن يرفض المجتمع دعوى الكنيسة ، ويرفض معها كل مابقى من جذور الإيمان .

ومن هنا نشأت فلسفة فصل الدين عنِ الدولة أو العلمانية ، للتحرر من سلطان الكنيسة .

---

(١) أزمة الإنسان الحديث ص ٥٤ ، ٥٥ تشارلز فرنكل . ترجمة . نقولا زياده دار مكتبة الحياة سنة ١٩٥٩ . مرخص بها من مؤسسة فرنكليز للطباعة والنشر .

الفصل الأول

الأساس العقدى للرأسمالية

لقد تنحى الدين عن حياة أوربا بعد هزة عنيفة أصابته منذ العصر الوسيط ، وترجع هذه الهزة إلى أسباب يتعلق بعضها بالمسيحية نفسها ، ويرجع البعض الآخر إلى سلوك رجال الدين ، ونوجز هذه الأسباب فيما يلى .

١ ــ لقد كانت سيادة النصرانية على روما عن طريق قسطنطين نكبة عليها . يقول أبو الحسن الندوى : (انتصر النصارى فى ساحة القتال ، وانهزموا فى معترك الأديان ، ربحوا ملكا عظيما ، وخسروا دينا جليلا ؛ لأن الوثنية الرومية مسخت دين المسيح ومسخه أهله . وكان أكثر مسخا له وتحريفا هو قسطنطين الكبير ، حامى ذمار النصرانية ، ورافع لوائها ، يقول درابر : دخلت الوثنية والشرك النصرانية بتأثير المنافقين ، الذين تقلدوا وظائف خطيرة ومناصب عالية فى الدولة الرومية بتظاهرهم بالنصرانية ، ولم يكونوا يحتفلون بأمر الدين ، ولم يخلصوا له يوما من الأيام ، وكذلك كان قسطنطين ، قضى عمره فى الظلم والفجور ، ولم يتقيد بأوامر الكنيسة الدينية ، إلا قليلا فى آخر عمره سنة ٣٢٧ م . إن الجماعة النصرانية وإن كانت قد بلغت من القوة بحيث ولت قسطنطين الملك ، لكنها لم تتمكن من أن تقطع دابر الوثنية ، وتقتلع جرثومتها ، وكانت نتيجة كفاحها أن اختلطت مبادئها ، ونشأ من ذلك دين جديد تتجلى فيه النصرانية والوثنية سواء بسواء ، وهنالك يختلف الإسلام عن النصرانية إذ قضى الإسلام على منافسه « الوثنية » قضاء باتا ، ونشر عقائد خالصة بغير غش)[1] .

٢ ــ والمسيحية كدين تتمها التوراة ، فالإنجيل مصدق لها . وقد حرف اليهود فيها ماحرفوا ، واضطهدوا المسيحيين اضطهادا أبعدهم عنها ، وكان الواجب أن يسلم الزمام إلى الإسلام ، الرسالة الخاتمة ، ليقود الإنسانية إلى غايتها حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، فواجه المجتمع الأوروبى حين نهضته عقيدة تعجز عن تنظيم

---

(١) ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين ص ١٦٦ / ١٦٧ (أبو الحسن الندوى) دار الكتاب العربى الطبعه السادسة ١٩٦٥ م .

المجتمع ، ودفعه إلى الأمام ، فكان لابد أن يثور عليها ، وأن يعتمد على قدراته المحدودة ، ونزواته فى التخطيط لمجتمعه .

ويصل (جون استيوارت) فى هذا النقد للمسيحية إلى القول :

(بينما يحتل الواجب نحو الدولة مكانا واسعا فى أخلاق الأمم الوثنية ، ويطغى أحيانا حتى على الحرية الفردية ، فإننا لانجد فى الأخلاق المسيحية الخالصة أى التفات إلى ذلك الركن الكبير الذى هو الواجب ، أو حتى الاعتراف به . إن القاعدة التى تقول : « إن الحاكم الذى يعين شخصا فى وظيفة بينما يوجد بين رعيته من هو أكفأ لها منه ، إنما هو آثم نحو الله والدولة » هى قاعدة نجدها فى القرآن لافى العهد الجديد ، وإن مافى الأخلاق المسيحية من اعتراف قليل بالواجب نحو الجماهير ، إنما هو آت من مصادر إغريقية ورومانية لامصادر مسيحية ، وأما أخلاق الحياة الخاصة ، فكل مافيها من فكرة الشهامة والنبل ، وسمو التفكير والكرامة الشخصية ، وحتى الحس بالشرف إنما هى مشتقة من ذلك الجانب الإنسانى فى تربيتنا لا من الجانب الدينى . وما كان له أن ينبثق من معيار فى الأخلاق لايقيم وزنا إلا للطاعة)[1] .

وبلغ هذا السخط قمته بسلوك رجال الدين . فلقد أضافوا إلى الدين اختلاقات ليست منه ، اعتبروها نهاية العلم ، ومزجوا به فلسفة أرسطو ، وأجبروا المنطق والعلم أن يسيرا دائما وفق هذا المزيج .

ولقد اقتصر حق تفسير الكتاب المقدس على البابا وأعضاء مجلسه من الطبقة الروحية الكبرى ، وسوى فى الاعتبار بين نص الكتاب المقدس وفهم الكنيسة الكاثوليكية .

وكان أغرب ماحدث هو فضيحة صك الغفران ، وهو قطعة من الرق يبذل فيها الوعد للمذنب لقاء قدر من المال بإنقاص المدة التى سوف يمكثها فى المطهر ، وكان هذا أحسن وسيلة لجمع المال .

وكان على العلماء أن يختاروا بين المسيحية والعقل ، فأخذ رجال الكنيسة فى التنكيل بالعلماء ، حرقا وصلبا وسجنا . فمثلا : (كوبرنكس وجاليليو) ، وكان

---

(١) بحث فى الحرية جون استيوارت ص ١٢٥ ، ١٢٦ ترجمة دار اليقظة العربية ١٩٥٧ م .

لاينكر جهدها العلمى ، قد اضطهدا نتيجة لفكرة الكنيسة الأوروبية عن الوجود ومركز الأرض فيه ، وكانت محاكم التفتيش وسجونها مثار ذعر بين الناس ، هذا الصراع بين الكنيسة والعلم ، كان السبب المباشر لتطرف الاتجاه التجريبى المادى ، وماصاحبه من فهم للدين على أنه خرافة وأساطير .

٣ ــ وزاد الأمر سوءا بإقبال رجال الدين على الدنيا ، واقتناء الإقطاعيات والقصور ، فارتبطت مصالحهم بالطبقة الغنية ، واستغلوا الدين فى تخدير الفقراء ، ومنعهم من المطالبة بحقوقهم . لقد كانت معيشة القسس وترفهم يفوقان ترف الأشراف ، واستحوذ عليهم الجشع وحب المال ، حتى إن المناصب والوظائف تباع علنا ، ووصل بهم الأمر أن يرابوا أو يرتشوا . لقد حاربوا الناس فى عقولهم ، وسلبوهم أرزاقهم ، فامتلأت النفوس بالمرارة ، واشتعلت بالحقد ، وكانت النتيجة غاية فى السوء .

لهذا لم يكن غريبا أن يكون شعار أشهر ثورتين فى أوروبا دليلا على مدى سخط الناس على رجال الدين ، ونفورهم من الدين ، فمن شعارات الثورة الفرنسية (اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس) . ومن شعارات الثورة الشيوعية (الدين أفيون الشعوب) . وغالى الفرنسيون خصوصا (فولتير) فى تمجيد العقل فيما يسمون عصر التنوير ، حتى إنهم اتخذوا امرأة حسناء من نساء باريس رمزا أطلقوا عليه (إلهة العقل) ، وأخذت العقيدة الدينية فى الذبول ، حتى أصبح الإلحاد مفخرة الأندية ، حتى أندية الكنيسة نفسها .

وهنا ذاعت النزعة المادية فى الفلسفة ، ولم يؤمن الوضعيون إلا بالمحسوس ، حيث يقول أتباع الوضعية المنطقية : **(لا موجود إلا المحسوس)** (١) .

فلسفة الغرب :

افتتح الفلسفة الحديثة لحضارة الغرب فيلسوفان شهيران :

أولهما : (ديكارت) ، واضع منهج البحث الاستنباطى ، ومن ورائه أتباعه الفرنسيون والألمان وغيرهم .

---

(١) قصة الفلسفة الحديثة ــ أحمد أمين ــ زكى نجيب محمود ــ ص ١٦٥ لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٧ م .

ثانيهما : (فرنسيس بيكون) واضع منهج البحث التجريبى ، ومن ورائه المدرسة الإنجليزية .

وكانت هذه الاتجاهات ثورة على المدرسين الذين تابعوا (أرسطو) ، وتزعمهم القس (توما الأكوينى) وعلى أيديهم شلت القوى الفكرية ، وحبست حرية البحث .

ولقد لاحظ المؤرخون التشابه بين (ديكارت وبيكون) فى ربط الفلسفة بالحياة العملية ، فالغاية من الفلسفة ليس مجرد العلم كما ذهب أرسطو ، وإنما تحقيق رفاهية البشر .

فالفلسفة العقلية ، وإن بدأت بتمجيد العقل ، والإشادة بسلطانه ، إلا أنها كانت كفلسفة التجريبيين فى اتصالها بالحياة العملية[1] .

وكان أثر بيكون كبيرا إذ اندفعت أوروبا وراءه ، تثق بالعلم ولاتؤمن إلا بالتجربة ، وظهر الفيلسوف الفرنسي (كومت) Compte فى القرن التاسع عشر (سنة ١٧٩٨ م — ١٨٥٧ م) فأسس المذهب الوضعى Posivitism ، وهو يقوم على فلسفة لاتعتبر شيئا حقيقيا واقعيا إلا الموضوع الوضعى الذى جاء إثر التجارب الحسية ، وأمكن اختباره بالحس ، وكان معنى هذا إخراج الأفكار الروحية والغيبية من أى نظرة إلى الحياة ، حيث الطبيعة هى المصدر الوحيد وماوراءها وهم وخيال .

ولقد كان (لودفيج فيرباخ) Ludweg Furbach (سنة ١٨٠٤ — ١٨٧٢ م) تلميذا لكومت ، وتتضح أهمية هذا الفيلسوف فى أنه كان همزة الوصل بين (هيجل وماركس)[2] ، حيث قام مذهبه على اعتبار المادة هى أصل الوجود وغايته

وهذا كله أفرخ رواد المدنية الأوروبية المعاصرة (دارون وماركس وفرويد) . ويعتبر (دارون) أهمهم ، حيث ابتكر نظريته فى التطور وأصل الأنواع ؛ لتتلاءم مع ذلك الاتجاه المادى الذى غزا أوروبا ، واعتبر الإنسان حيوانا مترقيا من الأميبا

---

(١) أسس الفلسفة (توفيق الطويل) ص ٤٦ مكتبة النهضة العربية سنة ١٩٦٧ .

(٢) الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى — د. محمد البهى ص ٢٦٤ .

Ameba، وبهذا يقرب للعقل تفسيرا للوجود والإنسان على أساس حسى عقلى .

وفرويد على نفس الدرب نسج بنسيج (دارون) فى الدراسات النفسية ، وفسر السلوك البشرى على أساس الغريزة الجنسية . فالجنس هو المحرك الأول ، والدافع الأصيل للإنسانية ، ويشمل هذا التفسير الفرد والجماعة ، والأخلاق والدين ، والفن والفكر .

وأكمل ماركس الحلقة فى العلوم الاجتماعية فرسم حلقة التطور الاجتماعى على أنه لايحركها سوى الإشباع المادى ، وأن أدوات الإنتاج هى التى تطورت بالإنسان ، فأثر آلات العمل الغابرة يؤدى للباحث فى أحوال المجتمع الماضية مهمة كالمهمة التى تؤديها عظام الحفريات للباحث عن تطور الإنسان من حيوان ، وكيفية صنعها تبين لنا هذه الأدوار ، ومالفكر والدين والفن إلا انعكاسات لهذا الواقع المادى[1] .

ولقد ساد الفكر الأمريكى منذ أواخر القرن الماضى المذهب العملى (البراجماتزم) ، هذا المذهب الذى يقول بأن الفكرة لاتكون فكرة إلا إذا كان فيها مايدل على نوع السلوك الناجح وإلا فهى وهم . فبدلا من الحكم على المعنى بالرجوع إلى أصوله أو بالاستدلال من مبادىء أولية ثابتة ، أخضع (وليم جيمس) — صاحب المذهب — المعنى لاختيار العمل ، فأخضع الفكرة للأشياء . وعند (جون ديوى) أن الفكر أداة كالمعدة والرجلين ، ومعيار الفكر هو — بناء على ذلك — قيام الفكر بأداء وظيفته أداء صحيحا ، أى فهم الحياة والتحكم فيها .

فالماركسية والبراجماتية هما القطبان اللذان يجذبان إليهما مستقبل المدنية الأوروبية فى العصر الحديث .

وقد تخدع العقول بعض مظاهر مازالت باقية فى أوروبا من بقايا المسيحية ، بحيث تتصور أنها مازالت مؤثرة فى المجتمع . فنجد من يقول : إنه مازالت للكنيسة سلطان فى توجيه السياسة الداخلية للمجتمعات الأوروبية الحديثة ، بل وعلاقة هذه الشعوب بعضها بالبعض الآخر . بل إن من الأحزاب السياسية التى نشأت فى المجتمعات الأوروبية الحديثة من حمل اسم الأحزاب المسيحية ، على نحو ماهو موجود فى بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ، وتتلقى هذه الأحزاب التوجيه والمساعدة من

---

(١) نقد الاقتصاد السياسى كارل ماركس مكتبة وهبة الطبعة الثامنة ١٩٧٥ م ترجمة محمد عتباى ص ٢١ ، ٢٢ مكتبة المعارف بيروت ١٩٦٧ .

الكنيسة ، ونحن نرى المنظمات التى نشأت ـــ كالجزويت والفرير والبعثات التبشيرية والجامعات المتخصصة والأندية المتعددة فى المجالات الأدبية والسياسية والاجتماعية ، وفى نشاط الفاتيكان السياسى ـــ دليلا يستمده القائلون بأثر الدين فى المجتمع الأوروبى الحديث ، حيث إن له إذاعة خاصة ، وصحيفة رسمية ، وتمثيلا سياسيا فى معظم دول العالم ، وهى كلها تقوم على توجيه المسيحية فى جميع أنحاء العالم ، وتدلى برأيها فى المسائل السياسية العالمية ، مما جعل نفوذ الكنيسة هاما على البلاد المسيحية .

إلا أننا لانستطيع أن نقول إن الدين هو الذى يوجه . فالمسيحية كما بينّا تعجز تماما عن أن تكون قوى محركة للمجتمع ، ولهذا ملئت الثغرة بالاتجاه الوثنى الرومانى ، الذى يمثله فى العصر الحديث الأفكار المادية ، ماركسية وبرجماتية وخلافهما . إن الذى بقى هو نفوذ الكنيسة وليس نفوذ المسيحية . وهذا هو تفسير ذلك الانحلال الاجتماعى الرهيب والانهيار الخلقى والروحى فى المجتمع .

ويرى كاتب غربى أن الأسس التى قامت عليها العلمانية والتى سبق أن ذكرت فى أول الفصل قد أدت إلى :

(نظرية باطلة بشأن المعرفة وأخرى مثلها بشأن الأخلاق ، وفى فلسفة للتاريخ مستحيلة ، ففى نظريتها فى المعرفة أنكرت على الناس مقدرتهم على أن يعرفوا أية حقائق مطلقة ، ومن ثم فقد اختارت أن تعين مدى الحقائق كلية فى حدود ما يستطيع الإنسان ، وطبيعته الواهنة ، أن يكتشفه بنفسه ، ... ونجم عن ذلك أنها فى نظريتها فى الأخلاق تترك قوانين الإنسان الخلقية دون أى مقياس خارجى يمكن أن تقاس به . فالطبيعة البشرية ـــ بما فيها من شذوذ فردى وعواطف متقلبة واتجاه طاغ نحو توكيد ذاتها ـــ هذه الطبيعة البشرية رفعت إلى منزلة قاض يصدر حكمه فى قضايا هو فيها فريق . فالإنسانية التى تتركز حول الإنسان لاتعدو كونها إحياء لنظرية قديمة عفى عليها الزمن هى نظرة السوفسطائى بروتاغورس القائلة بأن الإنسان هو مقياس لكل شىء .

.... ونتائج ذلك تشمل جميع ألوان النكبات فى العصر الحديث . فالمذهب القائل بأن الإنسان مقياس لكل شىء ينشأ عنه على سبيل المثال أن الاختلافات

الخلقية إنما هى قضية ذوق ، وهو اعتقاد أصبح وبائيا فى المجتمع الحديث ، ويستتبع هذا أن السلطة الاجتماعية إنما تقوم على القوة ولاشىء آخر ، وهو الاعتقاد الذى أخذه الفاشيون والشيوعيون عن (الليبراليين) المتسامحين ، وجردوه من حواشيه ، ثم إذا لم يكن للكون تصميم خلقى أسمى من المصالح البشرية فإنه ينتج عن ذلك أنّ الإنسان وحده وعن طريق ذاته فقط يعد طريق خلاصه ، وبذلك تسلم الثقافة الليبرالية نفسها لنوع من المذاهب العقلية معرض للشطط ، إنها لاتحسب حسابا للقوى التى تفوق العقل ، وتستطيع هى وحدها أن تسمو بالناس فوق ذواتهم ، وليس باستطاعتها أن تيسر للناس عونا مصدره قوى أكبر من قوتهم ، ولاتنبئهم كيف يمكن لما فوق التعقل أن ينسكب فى ذواتهم ، فيوحى إليهم ويشع النور فى حياتهم ، وعلى هذا النحو تترك الناس عاجزين عن مكافحة القوة غير المتعقلة فى نفوسهم ، ذلك بأن العقل البشرى ضعيف غير دافىء ، ودوما تتغلب عليه النوازع غير العاقلة ، ومالم يتح للناس نور ودفء أقوى من العقل يصارعون بهما قوة ماهو دون العقل فإن العقل نفسه مقضى عليه بالخذلان . وباختصار فإن الاعتماد التعقلى البسيط على قوى العقل البشرى لتكييف المصير البشرى فيه شىء من الخذلان الذاتى ، والمذهب العقلى لايتمكن حتى من إنقاذ حياة العقل .

وأخيرا فإن فلسفة التاريخ التى تتركز حول الإنسان قد جردت التاريخ البشرى بكامل أحداثه ومجاله من كل معنى ، ذلك إن لم يكن ثمة وجهة نظر تقول بالأبدية خارج التاريخ نفسه تمكننا من الحكم ككل ، فإن أجزاء التاريخ كلها تصبح مجردة من الغاية والمعنى ، ولايبقى فى التاريخ كله أى معنى من المعانى .

. . . إن المنطق البسيط الناجم عن هذا الاعتقاد هو الذى دفع بالإنسان الحديث إلى مذهب العدمية القانطة الثائرة الهدامة ، وجعل من المتعذر عليه الارتباط اقتناعا بأى مشروع أو قضية اجتماعية ، إلا إذا اعتزم عامدا متشككا أن يجعلها جزءا من حركة دمه ، فالجماهير الضائعة التى لاجذور لها فى المجتمع الحديث والتمجيد القلق التعس للأشياء الدنيوية تمجيدا بلغ حد التأليه يقض مضاجع العالم الحديث ويذهله . والوطنيات الهستيرية واتخاذ القادة أربابا ، والعقائديات الشديدة التعصب ، والحب التافه للمخترعات الآلية ، ومذاهب العنف ــ هذا كله هو صنع فلسفة للتاريخ ، لاتؤمن بوجود الحقائق الأزلية ، فالذى فعلته الليبرالية هو أنها قوضت أركان

السلطة الخلقية فى العالم الحديث)[1] .

يقول الأسقف وليم لورانس : (ينتاب شعبنا نوع من الارتياب فى أثر الثراء المادى فى السلوك الأخلاقى . إننا نجعل من النذر التى قصمت الثراء الكبير ، ونتساءل ماإذا كان الرخاء المادى يجنح ، فى المدى الطويل إلى تحلل الأخلاق .

ويؤكد لنا التاريخ هذا الارتياب . وتجىء هذه الرؤى من زوال عظمة سادوم وعموره ، وبابل ، وروما والبندقية ومن سقوط أمم عظيمة أيضا . ولنتساءل عما إذا كانت انجلترا وهى فى عز ثروتها وسلطانها ، قد بدأت الآن تزرع ماسوف تحصده الزوابع فى المستقبل ....

وإذا كان تعليلنا المستمد من التاريخ ، والتجربة والإنجيل صحيحا ، فنحن كشعب مسيحى نكون قد ألقينا الإنجيل واعتنقنا الطقوس الوثنية ، واتجهنا إلى انهيار يتضاءل أمامه سقوط روما) [2] .

أما وإن المدنية الغربية قد استبعدت الدين عن تنظيم حياتها ، وعبدت المادة وأخلصت لها ، فإننا لانستطيع أن نصفها بغير وصف الوثنية .

والوثنية عبادة أسلوبها مختلف ، ولكنها تتفق جميعا فى مضمونها وهو تقديس المادة واحترامها ، لافرق فى ذلك بين الإنسان الذى كان يعيش فى الغابات ، والإنسان الذى يعيش فى القرن العشرين ، كلاهما لاترهبه إلا الطبيعة ، ولايحركه سوى الدافع المادى ، وماعبد الفرس النار إلا لاعتقادهم أنها تهبهم الحياة ، وليس من الضرورى أن تتشابه شعائر هذه الوثنية ، فهى تختلف على مدى العصور فى مختلف البيئات .

هذا باختصار هو المناخ الثقافى الذى نمت بأرضه الرأسمالية كنظام اقتصادى . والاقتصادى (جورج سول) يتحدث عن الأساس العقدى للرأسمالية فيقول :

(أخذت الأفكار تزدهر بوفرة فى القرن الثامن عشر ، وتجمعت مؤثرات عدة

---

(١) أزمة الإنسان الحديث ص ٥٦ : ٦٢ نقلت من عرض مؤلف هذا الكتاب لآراء مارتيان المخالفة له فى معرض المناقشة لكتابيه : Scholasticism and Poitics , True Humanism تأليف تشارلز فرنكل ترجمة الدكتور نقولا زياده .

(٢) الاقتصاد الأمريكى مقدمة تاريخية لمتاكل السعينات . إعداد وتقديم آرثر جونسون . دار المعارف سنة ١٩٨١ ترجمة عايدة صليب صـ ٤٧ ، ٤٨ .

على تنشيطها ، ومن ذلك نمو المدن ، مماساعد على تجمع الناس ، ويسر تبادل الآراء المتنوعة ، وازدياد الثروة وسهولة السفر فى عالم أكبر نطاقا ، فاتسعت الآفاق ، وتقدمت العلوم ، وازداد البحث عن مذاهب فكرية جديدة تحل محل القديمة .

واعتمد الناس خلال القرون التى خلت من قبل العهد الذى نحن بصدده . على القدامى من أمثال أرسطو وآباء الكنيسة ، يلتمسون عندهم المعرفة بشأن العالم الخارجى عن دائرة مايعيشون فيه ، وكفاهم أن يعودوا إلى أولئك الأئمة ليستخلصوا من كتاباتهم تفسيرا لأية ظاهرة ، وحل المنطق الاستنباطى محل دقة الملاحظة وعمق النظرة والتجربة ، غير أن نفرا من ذوى العقول القوية ، أخذوا يكتسبون معرفة جديدة أكثر دقة وذلك عن طريق دراسة الطبيعة ذاتها ، فى تواضع وبالأسلوب الموضوعى — فالإدراك بأن الأرض ليست مركز العالم بل تدور حول الشمس ، والكشف الذى اهتدى إليه هارفى بشأن الدورة الدموية والنظريات التى طلع بها نيوتن عن الجاذبية والحركة — كل هذا أعقبه عشرات من الملاحظات لها مغزاها وأهميتها ، وإن كانت أقل شأنا ودرجة .

فإذا كانت المصادر القديمة قد أخطأت فى نظرتها إلى العالم الطبعى ، كما كانت كذلك مخطئة فى نظراتها إلى الدين وقوانين السلوك البشرى ، فقد أصبح كل شىء موضع التساؤل والشك .

واصبح البحث ينصب على تفسير النتائج والأسباب بالنسبة إلى السلوك البشرى ، سواء أكان مرغوب فيها ، أم غير مرغوب ، عن طريق قوانين الطبيعة بدلا من السحث عنها فى إرادة الله ، كما قالت الكتب المقدسة والمذاهب الكنسية ، ومعنى هذا بتعبير آخر أن علينا أن نسترشد فى أعمالنا وتصرفاتنا بالعقل ، دون سلطة القدامى وآرائهم !

لقد سيطرت فكرة الآخرة على المذاهب السائدة خلال العصور الوسطى ، وإن لم تسيطر دائما على العادات والتقاليد ، فالمجال الدنيوى بما فيه الحياة الإنسانية نفسها ليس سوى مكان يستعد فيه الناس للحياة بعد الموت ، بما تشتمل عليه من عقاب وثواب ، فكان على المرء أن يتحمل الألم ، وهو عالم أنه ليس إلا مقدمة لما يتوقع فى حياة مستقبلية ، أما الدافع الفكرى على تقويم العادات الاجتماعية ، أو ازدياد

الرفاهية الدنيوية ، فكان ضئيلا ، اللهم إلا من حيث الفائدة الروحية ، التى يمكن أجتناؤها .

والآن تحول الاهتمام فأصبح محصورا فى تحسين الحياة على الأرض ، وكشفت العلوم والمخترعات عن إمكانيات الأرض لذاتها .. لقد كانت المكاسب المادية ظاهرة فى كل شيء وكان لاحد لها ، من حيث وجود أساليب أفضل وأيسر لإنتاج الأشياء وسرت روح المغامرة .

وصار لزاما على الذين نبذوا الإيمان بالله كلية أن يبحثوا عن بديل لذلك ، ووجدوه فى الطبيعة ، أما الذين ظلوا على استمساكهم بالدين ولو باللسان وإن لم يكن فى الواقع كما فعل أغلبهم فقد اعتقدوا أن الله يعبر عن إرادته بالكشوف **الجغرافية** وقوانينها . وليس بوسيلة مباشرة) [1] .

(١) المذاهب الاقتصادية الكبرى . جورج سول ت / د. راشد البراوى مكتبة النهضة ط ٤ ص ٤٩ ، ٥٢ سنة ١٩٦٥ م .

الفصل الثانى

أسس النظام الاقتصادى الرأسمالى

ازدهر المجتمع الغربى ماديا منذ القرن التاسع عشر ، وعلى الأخص فى انجلترا سواء عن طريق التقدم التكنولوجى أو استغلال الأسواق عن طريق الكشوف الجغرافية والاستعمار ، وهذا مايسمى بعصر الثورة الصناعية .

(فمع وصول القوة البخارية أزيحت الموانع التى كانت تقف فى وجه التعقيد الآلى ، وانتشار الآلات وكبر حجم العمليات التى تستطيع الآلات إنجازها ، وتطلبت الثورة التقنية — إلى حد ما — تراكم قوة دافعة ذاتية ، طالما أن كل تقدم فى الآلة كانت له نتائجه التى تتمثل فى زيادة تخصيص الوحدات والفريق البشرى الذى يتولى إدارتها ، وكذلك تقسيم العمل عن طريق تبسيط حركات العمل الفردية ، مما ييسر سبل التوصل إلى المزيد من المخترعات التى جعلت الحركات المبسطة تؤدى بواسطة الآلة)[1] .

وهنا ظهر ذلك الجهاز الإنتاجى الضخم ، وتطور من البخار إلى الكهرباء ، ومن الكهرباء إلى الذرة ، وتضاءل اعتماد الصناعة التحويلية على الجهد العضلى بتقدم الكفاءة الآلية وأساليبها ، سواء فى توفير العمل أو فى زيادة الإنتاج أو تنوعه وتحسينه ، وزادت معارف الإنسان ومهاراته وخبراته فى تسخير الموارد والانتفاع بخيراتها .

وظهرت الصناعة جنباً إلى جنب مع الزراعة ، وحلت النقود والمصارف محل المقايضة فى التعامل ، واختصرت المسافات عن طريق الطائرات ، والاتصالات عن طريق البرق والهاتف ، حتى أصبح العالم بلدا واحدا .

الفضل للمسلمين :

وإذا كان لنا أن نقر بإيجابيات التقدم المادى والرفاهية فيلزمنا إثبات فضل

---

(١) دراسات فى التطور الرأسمالية . موريس دوب ت : رءوف عباس حامد ص ٢٩٠ دار الكتاب الجامعى أكتوبر سنة ١٩٧٨ م .

المسلمين فى ذلك :

١ ـــ فلم تبدأ النهضة فى أوروبا إلا بعد أن انتقل التعليم من الأديرة إلى الجامعات ، وإلا بعد أن حطمت العلوم الإسلامية أوهام الكنيسة . ومن المعلوم أن رجال النهضة الذين قاموا بحركة الثورة الفكرية كانوا يدرسون الكتب العربية ، فروجر بيكون الذى سبق أهل زمانه فى معارفه وطريقة بحثه أخذ ثقافته العلمية من الأندلس ودرس فلسفة ابن رشد .

(لقد كانت قرطبة أعظم منهل للعلوم والمعارف فى أوربا ، وضارعت فى هذا المضمار كلا من القسطنطينية وبغداد والقاهرة ، كان عدد سكانها نصف مليون نفس وبها ثلاثمائة حمام عام . وسبعون دارا للكتب . وفيها من الطرق المرصوفة المضاءة ليلا ماتبلغ جملته أميالا كثيرة يضيق عنها الحصر ، فكانت بكل هذه المظاهر عروس المدن ، سابقة بعدة قرون كلا من معاصرتيها (لندن وباريس) اللتين كانتا لا تزالان فى حالة همجية ، فضلا عن أنها كانت كعبة للثقافة يحج إليها حكام الولايات الصغيرة المسيحية بشمال أسبانيا) [١] .

٢ ـــ وفى كتاب بناة الإنسانية Making of Humanity يقول مؤلفه Briffault (أن روجر بيكون درس اللغة العربية والعلم العربى فى مدرسة أكسفورد على خلفاء معلمى العرب فى الأندلس ، وليس لروجر بيكون ولالسميه الذى جاء بعده الحق فى أن ينسب إليهما الفضل فى ابتكار المنهج التجريبى ، فلم يكن روجر بيكون إلا رسولا من رسل العلم والمنهج الإسلامى التجريبى إلى أوروبا المسيحية)[٢] .

٣ ـــ ولم تكن الكشوف الجغرافية التى عجلت بظهور الثورة الصناعية لزيادة اتساع السوق إلا من علوم المسلمين وتجاربهم) .

يقول جيمس نير جريف : (وعلى أى الأحوال جمع العرب فى أيديهم تجارة العالم

---

(١) موجز تاريخ الشرق الأوسط (جورج كيرك) ترجمة : عمر الاسكندرانى ص ٥٩ ، ٦٠ مركز الشرق الأوسط دار الطباعة الحديثة ١٩٥٧ سليمة حسن (سلسلة الألف كتاب) .

(٢) تجديد الفكر الدينى فى الإسلام . محمد إقبال ص ١٤٩ ، ١٥٠ . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٨ م طبعة ثانية (لنا تحفظات على التصورات العقيدية لمحمد إقبال ولكن مايعنينا هنا توثيق مانقله) .

كيفما كانت ، ثم أخذت التجارة تنتشر باطراد ، وأخذ البشر يدركون فوائدها ، وقد وجدوا بالتدريج أنه من الخير أن يتبادلوا منتجات إقليم بمنتجات إقليم آخر ، وأن هناك وفراً فى الطاقة لو بذلوا بعض الجهود فى نقل الحاصلات من إقليم إلى آخر عما لو أنتجت جميع الحاصلات فى الإقليم ذاته ، حتى لو كان ذلك ميسورا ، وأخذت تطرق عقولهم فكرة وجود طريق مائى يمتد إلى الهند وجزرها)[1] .

فمادة العلوم والمنهج التجريبى والكشوف الجغرافية ارتشفها الغرب من المسلمين ، وبنوا على أرضها مدنيتهم المعاصرة .

إلا أنها كانت نهضة فى المادة ، أتلفت النفس الإنسانية ، ولطختها بالأوحال ، حقا هناك وفرة مادية ونهضة تكنولوجية ، وزيادة فى الرفاهية كما وكيفا ، استطاع الإنسان بالعلم والميكنة أن يسخر خيرات السماوات والأرض من أعماق المحيط إلى مسارات الفضاء ، إلا أنها كانت نهضة علمية مؤذية ورقيا ماديا خطيرا .

فبدلا من أن يستخدم الإنسان العلم فى إسعاد البشر استخدمه فى الاستكبار والإفساد ، وبدا هذا الذكاء الإنسانى سيفا مسلطا على الإنسانية جمعاء ، لأنه فقد المثل الأعلى والغرض النبيل ، وأخذ يتجه بالإنسانية إلى اليأس والانتحار ، ويتفنن فى إرهاق البنيان المادى للإنسان والنسيج المكون للأسرة ، ويطفىء شعلة الروح بالتمرغ فى الرذيلة ، ويتنافس فى تطوير أدوات الهلاك التى يمكن أن تفنى البشرية فى لحظات .

٤ ـــ وهناك فضل آخر للمسلمين غير العلم ، وهو المنهج ونظام الحياة الذى عاشه المسلمون وقلده الغرب فقد كانت أوروبا تعيش عصر الإقطاع حيث لاحق للملكية إلا للإقطاعى والفلاحون رقيق فى الأرض .

انطلق الغرب من علم المسلمين ونظامهم الاقتصادى ومؤسساتهم المالية ليقيم اقتصادا هائلا ، نجح فيه بقدر ماأخذ عن المسلمين من نظم الحرية والملكية والميراث والربح ، وانتكس بقدر مابعد عن نظام الإسلام فى ممارسة الحرام من احتكار وربا وأكل مال بالباطل .

---

(١) الجغرافية والسيادة العالمية . (جيمس فير جريف) ترجمة على رفاعى الأنصارى ص ٢١٧ . سلسلة الألف كتاب الهيئة المصرية العامة للكتاب .

فقد قام النظام الرأسمالى كما تحدثنا على مبدأ الحرية ، ثورة على الإقطاع والكنيسة ، وظهر هذا الهدف فى النظام الاقتصادى ، فبدأ بمدرسة الطبيعيين Phsiocrates التى دعت إلى الحرية الاقتصادية اعتقادا بأن الظواهر الاقتصادية تخضع لنظام طبيعى تحكمه قوانين أبدية ثابتة ، تنفع الإنسان إذا لم يتدخل فيها ، وإذا حقق الفرد مصلحته تحققت مصلحة المجموع فلا تعارض ، ورفعوا شعار (دعه يعمل يمر Laissey Faire Lassez Passez ثم جاء آدم سميث Adam Smith فى بداية الثورة الصناعية وحضر ندوات الطبيعيين [1] ، وكان رفيقا لجيمس وات الذى كان ينسب إليه اختراع الآلة البخارية ، وقد وضع سميث أصول المذهب الرأسمالى على قاعدتين :

١ ــ الحرية الاقتصادية ومايتلوها من حق الملكية والميراث والربح .

٢ ــ قوانين السوق القائمة على المنافسة الحرة .

ونادى فى كتابه ثروة الأمم سنة ١٧٧٦ م بأن تقتصر مهام الدولة على الحراسة ،من دفاع وعدل ، ومساعدة الناس فيما لايقدرون عليه من أعمال عامة كالمرافق .

وظيفة الملكية :

إن قيام النظام الرأسمالى على احترام حق الملكية الخاص قد أفاد هذا النظام كثيرا وأدى إلى تقدمه المادى لما يلى :

١ ــ تنشيط الحافز على نمو وتراكم الثروة : فالإنسان يحب المال حبا جما ، ويهوى زيادته وجمعه ، لهذا يجد فى داخله حافزاً لايهدأ لتنمية هذا المال وزيادته .

٢ ــ وهذا يؤدى به إلى الدخول فى كافة الطرق التى تزيده ، فيخاطر ويرتاد المجهول للحصول على مزيد من المال ، وهذا يفتح باب الكشف ، ويؤدى إلى مزيد من التسخير للموارد .

٣ ــ يدفع هذا الحافز الإنسانى إلى حفظ الثروة ، وعدم تبديدها أو الإسراف فيها ، فأرضه لايغفل عن تخصيبها حتى لاتبور ، وآلته لايكل عن صيانتها

(١) المذاهب الاقتصادية الكبرى ص ٦٢ ، ٦٣ .

حتى لاتتلف ، ومبانيه لاينتظر عليها الخلل حتى لاتهدم ، وهذا ينمى الثروة العامة ، ويحافظ عليها ، ويخفض من التكاليف الاجتماعية الناشئة عن التسيب والإهمال الذى يظهر فى الملكية العامة .

٤ ــ الاعتدال فى الاستهلاك ، وتوفير المدخرات التى تتحول إلى استثمارات ، تزيد من ثروته ، وبالتالى تفتح آفاق التقدم الاجتماعى وزيادة فرص العمل وزيادة الإنتاج .

ولايمكن أن تتحقق هذه الإيجابيات إلا بضمان حق الميراث وحق الربح .

الميراث :

وحق الملكية الخاصة لامعنى له إذا لم يكن لصاحبه حق التصرف ، ومن ضمن هذه الحقوق توريثها للأهل الذين هم امتداد له ، ولو ألغى حق الإرث فلامعنى لحق الملكية والحفاظ عليها وتنميتها ، حيث سيزهد المالك فى ذلك وينعكس على المجتمع بالإسراف وقلة الإنتاج على كل فئات المجتمع ، وليس على الأغنياء فحسب ، حيث الجميع يشقون فى تنمية الثروة والحفاظ عليها لأسباب ، منها : ترك الأولاد على مستوى من الحياة ييسر عليهم ، وهذا يريح المالك ويشبع رغبة عميقة فى كيانه .

الربح :

المالك فى داخله حافز غريزى لايهدأ لتنمية ماله ، والربح هو وقود هذه الحركة ،التى تدفع للتنمية والتقدم ، حيث المالك يكسب الفرق بين مايتكلفه فى عملية الإنتاج وثمن السلعة فى السوق .

وارتفاع معدل الأرباح فى صناعة ما ، يشير إلى رغبة المستهلكين ، فيسرع دافع الربح لإشباعها .

وهنا تتحقق رغبات الناس بدافع الربح ، ولما كان المالك يسعى إلى أكبر ربح فإنه يحاول أن يقلل تكاليفه إلى أدنى حد ، وهذا يرشد استخدام الموارد .

ودافع الربح هو الذى يحرك المخاطرة ، التى بدونها لاتتحقق الطفرات الثورية فى الإنتاج .

المنافسة :

ينبع مبدأ المنافسة أيضا من قاعدة الحرية ، فالبائعون لهم حق الحرية فى اختيار السلعة التى يبيعونها ، ولهم حق الدخول فى السوق وعرض سلعهم ، والمشترون لهم حق اختيار شراء نوع وكمية السلع التى تشبع حاجاتهم ، وأصحاب عوامل الإنتاج من أرض ورأسمال وعمل يعرضون سلعهم دون قيود ، ويتنافس أصحاب الأعمال على الحصول عليها دون اتفاق .

هذه المنافسة الحرة القائمة على عرض عدد كبير من البائعين لسلعهم دون قيود أو اتفاق ، وطلب عدد كبير من المشترين للسلع دون قيود أو اتفاق ، هو الأساس الأول للسوق الحرة .

والمحافظة على المنافسة تنبع من المزايا التى تحققها وهى :

١ ــ استخدام الموارد الاقتصادية بأفضل الطرق وأكثرها كفاءة . وبلوغ الكفاءة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية المختلفة فى كافة الأنشطة الاقتصادية حدها الأقصى الذى تقل عنده تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد ممكن .

٢ ــ الحرية الواسعة للمستهلك فى اختيار الأنواع والأصناف المختلفة من السلع والخدمات ، واتجاه المنتجين لتحقيق رغباته وتفضيلاته ، مما يحمى المستهلك من الاستغلال ، علاوة على حصول المستهلكين على السلع والخدمات بأسعار تتساوى مع متوسط تكاليف إنتاجها .

٣ ــ حرية المنتجين فى الدخول إلى الصناعات وخطوط الإنتاج التى تعطيهم أكبر أرباح ممكنة .

٤ ــ حرية اختيار عوامل الإنتاج لأنسب الوظائف والمهن وجهات العمل ، مما يرفع الكفاية الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية .

٥ ــ تتناسب المنافسة والنمو الاقتصادى حيث تقدم حافزا قويا لكفاءة الإنتاج ، واستخدام أحدث طرق الإنتاج ، وتطوير منتجات وخدمات جديدة ، وتهيئة فرص أكبر للاختراعات والتقدم الفنى .

٦ ــ مساهمتها فى الاستقرار الاقتصادى ، وذلك نظرا لمرونة الاقتصاد

التنافسى ، وقدرته على التكيف مع الظروف المختلفة ، مما يجعل عدم الاستقرار فيه أقل منه فى حالة الجمود التى تصاحب الاحتكار ، ويجعله يحقق التوازن تلقائيا ، كما أنه أقل عرضة للتضخم المزمن ، الذى يرجع بدرجة كبيرة لفعل المشروعات الضخمة ، والاتحادات العمالية الكبيرة .

٧ ــ حماية العامل من الاستغلال ، بتنافس المنتجين على عمله ودفع أحسن أجر له .

الفصل الثالث

سلبيات الرأسمالية

الحرية المطلقة دون قيود فساد ، فعندما لاتوجد شريعة تحرم أكل المال بالباطل فلاتعاقب الاحتكار والربا ، يصير المال دولة بين الأغنياء ، وحينما تنتزع الرحمة من الصدور ينسى الفقير والمسكين والغارم وابن السبيل ، ويطحن المحتاجون ، ويترفه المستكبرون .

وهذا ماحدث فعلا فى اقتصاديات الرأسمالية ، فبقدر ماتحقق لها من الوفرة والرفاهية بإقرارها الغرائز الفطرية التى يقرها الإسلام من حرية وملكية ومنافسة بقدر ماانتكست بممارستها للحرام ، دون رادع من ربا واحتكار ، وإهدار لحقوق الفقير والمسكين .

(إن هذه الحرية تشبه نظام المرور فى مدينة ليس فيها قواعد مرورية ، وستكون نتيجة هذه الحالة أن سائقى سيارات النقل الضخمة يحصلون على أكبر قسط من الحرية ، وذلك على حساب سائقى السيارات الصغيرة ، وسائقو السيارات الصغيرة يهددون سائقى الدراجات البخارية ، وهؤلاء يهددون المشاة ، فالقوة هنا هى التى تحكم ، أما الضعيف فحقه مهدر ، وهنا لاتكون للحرية معنى ، إلا حرية الغنى فى استغلال الفقير ،وتحكم القوى فى مقدرات الضعيف)[1] .

الاحتكار :

تتمثل مشكلة النظام الرأسمالى فى غياب المنافسة الكاملة ، وتدهور معدلات الأجور الحقيقية ، وقصور الطاقة الشرائية .

فمن خلال العلاقات القائمة بين القطاع المنتج لسلع الاستهلاك والقطاع المنتج لسلع الاستثمار نجد ـــ فى حالة ثبات التقدم الفنى وسيادة الاحتكار ـــ أن النمو الاقتصادى يتم عن طريق تخفيض معدل الطلب الاستهلاكى ، الذى يؤثر

(١) التخطيط الاقتصادى د. على لطفى ص ١٣ المطبعة الكمالية القاهرة سنة ١٩٧١ م .

بدوره على عملية التراكم (إنتاج سلع الإنتاج) ، ومن هنا ينخفض معدل الربح ، ويسود التشاؤم بين رجال الأعمال ، وتظهر البطالة ، وتلك هى معضلة النظام الرأسمالى .

فالاحتكار هو العقبة الأساسية التى تعوق النمو فى النظام الرأسمالى ، وتشده لمصيدة الركود ، أما فى حالة المنافسة فإن الأمر يختلف لأنه فى حالة المنافسة يوجد توافق بين التكاليف والأسعار ، فالأجور ترتفع مع ارتفاع الإنتاجية ، وليس من المتصور فى حالة المنافسة أن تزيد الأجور بدون زيادة الإنتاجية ، كما أنه ليس من المتصور أيضا أن تزيد الإنتاجية دون أن يقابل ذلك زيادة مناظرة فى الأجور. وأن توجد مشكلة خاصة بنقص حجم الطلب الفعال ، ولا بانعدام الحوافز للتراكم ، وتحقيق التقدم ، نظراً لأن النظام فى حالة توازن مصحوب باستقرار سعرى ، غير أن آلية المنافسة تتلاشى مع الزمن ، إذا لم يوجد رادع يمنع ظهور الاحتكارات ، وما يترتب عليها من مظالم تقليل الإنتاج ورفع الأسعار وهذا ما حدث فى الغرب ، يقول موريس دوب :

(والحقائق الخاصة بالتركز الصناعى فى العالم الحديث ثابتة لاتحتاج منا إلى توكيد ، ففى بريطانيا ــ كما هو معروف ــ كان هذا الاتجاه ملحوظا بالفعل قبل الحرب العالمية الأولى ، وإن كانت ممارسته أقل قوة ..

ويبين البحث المعروف الذى أعده السيد تشابمان والأستاذ اشتون فى عام ١٩١٤ أنه فى صناعة المنسوجات القطنية تضاعف حجم شركة الغزل (النموذجية) فيما بين عامى ١٨٨٤ ، ١٩١١ . وفى عام ١٨٨٤ كان القليل من شركات الغزل يملك ما يزيد عن . . . , ٨٠ مغزل بينما كان أكثر من ثلث تلك الشركات فى عام ١٩١١ قد بلغ ذلك الحجم ، على حين هبط عدد شركات الغزل الصغيرة ــ التى كانت تملك ٣٠ ألف مغزل فأقل بين عامى ١٨٨٤ ــ ١٩١١ ــ من النصف إلى ما دون الثلث .

وفى صناعة الحديد كان متوسط الطاقة الإنتاجية فى المصنع ــ إذا أخذنا فى حسابنا حجم أفران الصهر والعدد الذى تملكه كل شركة ــ قد بلغ أكثر من الضعف فيما بين عامى ١٨٨٢ ــ ١٩٢٤ ، وفى عام ١٩٢٦ كانت هناك ١٢

مجموعة كبيرة من منتجى الحديد تقوم بإنتاج مايقرب من نصف الإنتاج الإجمالى للحديد الغفل ، ومايقرب من ثلثى إنتاج الصلب ، وفى عام ١٩٣٩ كانت ثلاث من الشركات الكبرى تنتج ٣٩٪ من إجمالى إنتاج الحديد والصلب ، وإذا أخذنا الصناعة البريطانية ككل نجد أن نحو نصف الإنتاج ومايقرب من نصف العمالة كان يتركز عام ١٩٣٥ فى الوحدات الإنتاجية الكبرى ، التى تستخدم كل منها أكثر من ألف عامل .

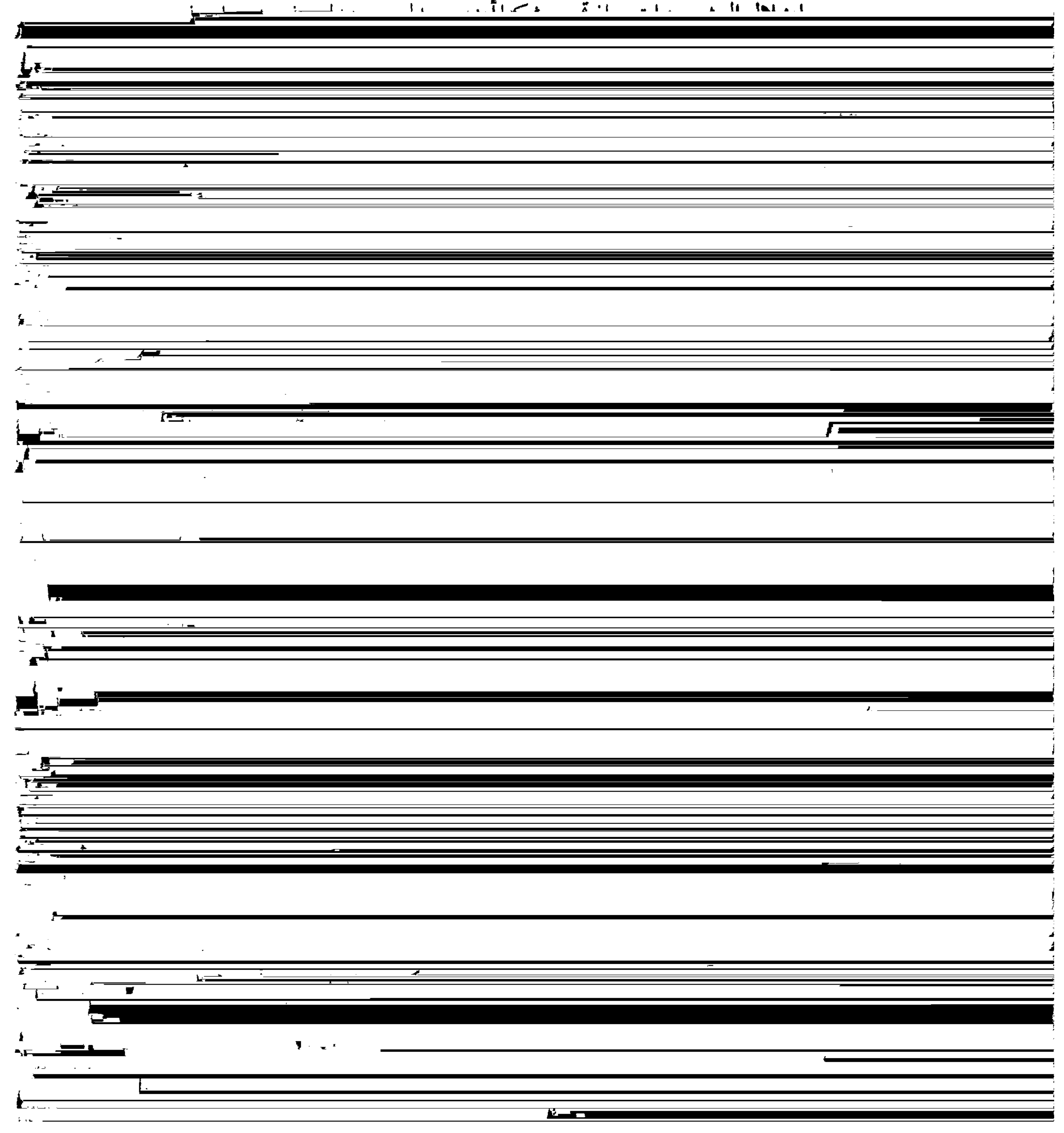
وفى ألمانيا هبطت نسبة شركات الفحم ، التى كانت تنتج أقل من ٥٠٠ ألف طن سنويا من ٧ر٧٢٪ عام ١٩٠٠ إلى ٧ر٢٣ ٪عام ١٩٢٨ ، بينما زادت نسبة شركات الفحم التى تنتج مايتراوح بين النصف مليون طن سنويا من ٢ر٢٧ ٪إلى ٢ر٦٠ ٪ ، وارتفع إنتاج أفران صهر الحديد فى ألمانيا فيما بين عام ١٩١٣ ــ ١٩٢٧ بنسبة ٧٠٪ للفرن الواحد ، وكان مايقرب من ثلاثة أرباع إنتاج الحديد والصلب فى عام ١٩٢٧ يتركز فى أيدى خمسة من كبار المنتجين .

وفى فروع معينة من الصناعات الكيماوية ، كانت هناك نسبة كبيرة من التركز بصورة غير عادية ــ تصل إلى درجة الاحتكار الكامل فى بعض البلاد . ووفقا لما جاء فى تقرير بنك درسندر ، كانت شركة فارين تنتج نحو ١٠٠ ٪ من الإنتاج القومى لصباغة الخيوط الصناعية فى ألمانيا عام ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ ، وكانت شركة الصناعات الكيماوية الإمبراطورية المحدودة تتحكم فى ٤٠٪ من الإنتاج البريطانى ، كذلك مؤسسة كوهلمان تنتج حوالى ٨٠٪ من الإنتاج القومى فى فرنسا ، وكان الترست الألمانى مسئولا عن ٨٥٪ من الإنتاج القومى للخيوط الأزوتية بينما كانت شركة الصناعات الكيماوية الإمبراطورية مسئولة عن حوالى ١٠٠ ٪من الإنتاج البريطانى ، ومؤسسة كوهلمان عن حوالى ٣٠٪ من الإنتاج الفرنسى وشركة مونتكاتينى عن ٦٠٪ من الإنتاج الإيطالى وكانت شركة ديبون دى نيمور فى الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم فى نسبة هائلة من الإنتاج القومى مافى ذلك شك)[1] .

(وقد سجلت أحداث عامى ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ الذروة لما يقرب من عشر سنوات من تركيز صناعى حول وجهة الصناعة البريطانية : عندما تكونت مجموعة

(١) دراسات فى تطور الرأسمالية . موريس دوب . ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ رءوف عباس حامد . دار الكتاب الجامعى سنة ١٩٧١ م .

البريتش ليلا ندموتور كوربوريش فى عام ١٩٦٨ باندماج البريتش موتور هولندنج وليلاندموتور جمعت عشر شركات كانت مستقلة فى عام ١٩٦٠ . كذلك كان إنشاء الإنترناشيونال كومبيوترزليمتد ، أكبر شركات حاسبات ألكترونية خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، نتيجة تتابع اندماجات موزعة على عشر سنوات وتتعلق بالمجمل بتسع منشآت أو أقسام منشآت ... وعرف الهيكل الاقتصادى لفرنسا بكامله تحولا



فى أعين المعاصرين له كحادثة ذات مدى تاريخى كبير ...

تكون كارتل النفط رسميا فى عام ١٩٢٨ عندما اتفقت شل والأنجلوبرسيان — أصبحت الآن بريتش بتروليوم — وستاندرد أويل (نيوجرسى) ، الشركات النفطية الثلاثة الأكثر ضخامة فى العالم على توحيد مصالحها ، خارج الولايات المتحدة الأمريكية وعلى تقاسم منشآتها وعمّ الاتفاق بعد ذلك على شركات أخرى عاملة فى أسواق مختلفة . وقبل بصورة عامة ، حتى من قبل وكالات التصدير السوفيتية ، اتفق أعضاء الكارتل على تحديد أسعار متماثلة وعلى عدم اختلاس زبائن بعضهم البعض ...)[1] .

أساليب الاحتكار :

(ونحن نعلم الآن عن الفظائع التى ارتكبتها شرطة الصناعة ضد العمال ، ودفع الأجور عينا ، وطرد الذين يغضبون سادتهم من البيوت التى كان يملكها أصحاب الأعمال ، وسلطة صاحب العمل التى كانت تمتد إلى القضاء على العامل ، بسبب أفكاره أو نشاطه عن طريق حرمانه من العمل ، وإدراج اسمه على القائمة السوداء عند أصحاب الأعمال ، ومحاباة القضاة المحليين لأصحاب الأعمال عند تطبيق القانون أو تفسيره الذى حرم الطبقة العاملة — لوقت طويل — من حق الاتحاد ، وحق تكوين الجمعيات السياسية المستقلة .

وفضلا عن البلاد التى سادتها الفاشية ، تقدم لنا أمريكا الدليل الكامل على السلطات التى مارستها المؤسسات الكبرى لحرمان العمال من حقوقهم فى الاتحاد والتعبير عن آرائهم ، فقد خابت آمال المشرعين الاتحاديين بعد صدور القانون القومى لعلاقات العمل عام ١٩٣٥ ، ووردت تفاصيل تلك القضية فى السجلات الضخمة الخاصة بلجنة التحقيق المنبثقة عن مجلس الشيوخ والتى عرفت باسم (لجنة لافوليت) ، وتفوح من بعض أطراف تلك القصة رائحة العصور الوسطى ، حيث كانت المؤسسات الصناعية الكبرى تستخدم العصابات ضد عمالها ، وتدخلت دوائر الأعمال والإدارة المحلية بأساليب شبيهة بتلك التى تتبعها ألمانيا فلجأت إلى استخدام الجواسيس الخصوصيين ،

(١) هذه الشركات المتعددة الجنسيات التى تحكمنا . ص ٣٢ — ٣٧ .

والرشوة والاغتيال على نطاق واسع)[1] .

(أعلنت وزارة الزراعة الأمريكية أن محصول القمح الشتوى لعام ١٩٧٨ سيقل بنسبة ١٣٪ عن العام الماضى ، وقالت مجلة « نيويورك تايمز » أن وزارة الزراعة تعزى هذا الهبوط فى الإنتاج إلى تخفيض المزارعين الأمريكيين المساحة المزروعة ، كرد فعل لهبوط الأسعار ، ويأتى هذا الإعلان الواضح عن انخفاض الإنتاج فى وقت أعلن فيه عن التهام النيران لأكبر عدد من مخازن الحبوب الأمريكية .

ففى كانون الأول عام ١٩٧٧ أعلن عن نشوب ثلاث حرائق خلال أسبوع واحد فى مخازن الحبوب الأمريكية .

إن تفسير هذه الظاهرة يضيف نقطة سوداء أخرى إلى تاريخ الاحتكارات الإمبريالية الأسود ، وإذا رجعنا قليلا إلى الوراء فسنجد أن هذه الاحتكارات خلال أزمة ١٩٢٩ ـــ ١٩٣٢ قد أغرقت آلاف الأطنان من الحبوب والبن والمواد الغذائية الأخرى فى البحار ، فى الوقت الذى كانت فيه شعوب برمتها تتضور جوعا وماتت ملايين من البشر جوعا .

كما أنفقت دول السوق الأوربية المشتركة ١٢٧ مليون مارك ألمانى لإتلاف آلاف الأطنان من الفواكه والخضر ، وإبادة قطعان الماشية خلال عام ١٩٧٤ ، وأنفقت بريطانيا أكثر من ١٢ مليون باون استرلينى لإتلاف كميات كبيرة من منتجات الألبان بنفس العام أيضا)[2] .

وهناك من الاقتصاديين من يردون الأزمات إلى اتحادات المنتجين ، باتفاقهم أو مجرد تفاهمهم على عدم خفض الأسعار ، فى حين لاترتفع الأجور إلا بنسبة بسيطة . من هؤلاء الاقتصاديين ليدرز فى ألمانيا وب . ه دوجلاس P. H. Douglas فى الولايات المتحدة الأمريكية وقد بين دوجلاس فى كتابه Controlling Depression نيويورك سنة ١٩٣٥ أنه فى حين زادت إنتاجية

---

(١) دراسات فى تطور الرأسمالية موريس دوب ص ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

(٢) الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية . فايز محمد على ص ٩٥ ، ٩٦ . دار الرشيد للنشر بالعراق سنة ١٩٧٩ م .

العمال بحوالى ٢٥٪ فى هذه الفترة فإن الأجور زادت بمقدر ٨٪ فقط ، فى حين هبطت الأسعار بمقدار ٢٪ ، وفى حين أن الإنتاج الكلى قد زاد بمقدار ٣٧٪ ، فإن القوة الشرائية (الدخل الحقيقى) لم تزد إلا بمقدار ١٨٪ فى طبقة الأجراء ، وأقل من هذه النسبة فى طبقة أرباب العمل(١) .

والمنتج الذى يسعى إلى الربح لن يتطوع بإنتاج سلعة رخيصة ، يطلبها المحتاجون من قاعدة الجماهير العريضة ، ولكن الربح ستختل وظيفته لسوء الدخل ، واستثمار الاحتكاريين والربويين سيتجه إلى إنتاج السلع الكمالية التى يطلبها القادرون على الدفع ، ويقل إنتاج السلع الضرورية ، فالإنتاج يتجه للأغنياء ، ضاربا عرض الحائط باحتياجات الفقراء .

الاحتكارات والمصارف الربوية :

وقد ارتبطت المصرفية الربوية ارتباطا وثيقا بالاحتكارات ، فنشطت فى خدمة الاحتكارات ، حيث قل الطلب على السلع لإفقار الناس ، وقلة دخولهم بامتصاص القوى الاحتكارية لدخولهم برفع الأسعار ، فهدد ذلك الرأسمالية بالأزمات ، وهنا تدخلت المصرفية الربوية عن طريق الإقراض ، والبيع بالتقسيط الذى دخل كل بيت فى العالم الرأسمالى ، وطحن الجمهور بطاحونتين : الاحتكار الذى يغلى الأسعار ، والربا الذى يمتص بقية الدخل ، ويهدد حياتهم بالإفلاس ومصادرة الممتلكات .

وتتضح بذلك العلاقة بين المؤسسات الاحتكارية والمصرفية الربوية .

(إن مصرف تشيز مانهاتن تملكه عائلة روكفلر التى تمتلك شركة استاندرد « أويل أوف نيو جرسى آكسون » النفطية التى تعتبر إحدى الشركات النفطية العالمية .. وكذلك مصرف فرست سيتى ناشيونال تملكه شركة جيتى النفطية الأمريكية ، التى لها مصالح عديدة فى الوطن العربى)(٢) .

---

(١) الأزمات والسياسات النقدية عبد المنعم البنا ص ٨١ ، ٨٢ مكتبة النهضة المصرية ط ٣ سنة ١٩٥٥ .

(٢) الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية . فايز محمد على ص ٩٥ ، ٩٦ دار الرشيد للنشر العراق ١٩٧٩ م .

ونظرا لأن الاحتكار أضعف القوة الشرائية للناس ، استخدم الاحتكـار البنـوك لتنشيط الشراء بالديـن . والتعامـل ببطاقـات الائتمان تحول إلى هوس لدى البريطانى الذى بلغت ديونه لشركات الائتمان ١٣٧ ألف مليون جنيه استرلينـي ، أى ضعف ما كان عليه قبل أربعة أعوام .

والخبراء يحذرون من الظاهرة الجديدة بقولهم أن المستوى البريطانى بات الآن يطفو على بحر من الائتمان ، الذى كان سببا فى انتعاش نشاط الشركات المصدرة لبطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية الأخرى ، على نحو لم يعرف من قبل ، لكن ذلك كان أيضا سببا فى جلب البؤس والشقاء لعدد متزايد من الأسر ، التى أصيبت بهوس الائتمان فى الثمانينات ووقعت فريسة له ، فأصبحت تعيش بالاقتراض ، لأن بطاقات الائتمان تغرى على الشراء.

وإيـان ميلـر رئـيس مجلس رابطـة بيـوت التمويـل التـى تتعامـل فقـط فى الشراء التـأجيرى (أو مايعـرف بالشراء بالتقسيـط) يقـول : (إن كل مستهلك كان مدينـا لرابطته بمبلـغ ٧٥٠ جنيها عام ١٩٨٠ لكـن هذا الرقـم تصاعـد بحلـول شهـر ديسمبر كانون الأول ١٩٨٤ ، إلى ١٢٠٠ جنيه أى بزيادة قدرها ٦٠ ٪ (ستون بالمئة) .

لكن الرقم الذى يعطيه ميلر هو فقط جزء من كل ، لأن الذى يتحدث عنه هو ظاهرة الشراء بالتقسيط ، ولاتدخل فى ذلك بطاقات الائتمان اللاستيكية المعروفة مثل (فيزا) و (أمريكا اكسبريس) و (وباتر كليكارد) ... إلخ . ذلك لأن جملة المديونية لها جميعا بلغت ١٧٣ ألف مليون جنيـه استرلينى خلال العام الماضى) [1] .

هذه النهاية السيئة التى انتهت إليها الرأسمالية ، من ربا واحتكار واستعمار ، استغلها الاشتراكيون وحللوها واستخدموها يريدون بها الباطل ، فلقد بين لينين المعـالم الخمسة الأساسية للرأسمالية فيما يلى :

١ ــ تركز الإنتاج ورأس المال إلى الحد الذى يولد الاحتكارات التى تلعب دورا حاسما فى الحياة الاقتصادية .

---

(١) جريدة الشرق الأوسط . ٦ / ٤ / ١٤٠٦هـ ــ ١٦ / ١ / ١٩٨٦ م .

٢ ـــ امتزاج رأس مال الصناعة وظهور أقلية مسيطرة من رجال المال ، نتيجة (للرأسمالية الحالية) .

٣ ـــ تصدير رأس المال الذى أصبح بالغ الأهمية بالقياس إلى تصدير السلع .

٤ ـــ فتكوين احتكارات رأسمالية دولية تقتسم العالم فيما بينها .

٥ ـــ إتمام التقسيم الإقليمى للعالم أجمع بين أعظم الدول الرأسمالية .

فتكوين الإمبراطوريات مرحلة فى التطور الرأسمالى متميزة بسيطرة الاحتكارات الرأسمالية الحالية وازدياد أهمية تصدير رأس المال ، وابتداء تقسيم العالم بين الاتحادات الاحتكارية الدولية وإتمام عملية توزيع جميع أقاليم الكرة الأرضية على الدول الرأسمالية العظمى[1] .

الاحتكار الدولى والاستعمار الاقتصادى :

بدأت المرحلة الأخيرة من مراحل الاقتصاد الرأسمالى الدولى بالحرب العالمية الثانية ، واستمرت حتى بداية السبعينات .

وانتهت الحرب بتحطيم الكثير من رأس المال فى دول المحور (ألمانيا إيطاليا واليابان) ، ودول الحلفاء فى أوروبا ، وخرج رأس المال الأمريكى من الحرب ليتصدر الموقف فى العالم الرأسمالى ، وإنتاجية العمل فى أمريكا أعلى ماتكون ، وقدرتها على المنافسة فى سوق الصادرات العالمية لاتقاوم ، وعملتها تقف بالتالى إلى جانب الذهب كعملة العملات ، ويدور النظام النقدى الدولى الرأسمالى حول الدولار سيد العملات ، وتتأكد لرأس المال الأمريكى الهيمنة على السوق الدولية .

إن اقتصاد السوق الدولى الدولية التضخم فى ثنايا الركود أزمة هيكلية ، وليست دورية ، بدأت من نهاية القرن التاسع عشر ، منذ بدء سيطرة الاتجاه الاحتكارى ، وإفقار البلاد المتخلفة عن طريق الاحتكارات ، وسلبها بالتجارة

---

(١) الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية . لينين . ترجمة راشد البراوى ص ١٠١ ، ١٠٢ الطبعة الثالثة ١٩٥٤ مكتبة النهضة المصرية .

الخارجية . ثم لف حبل الديون حول عنقها بالمصرفية الدولية .

ومنذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات من هذا القرن الميلادى نمت الشركات متعددة الجنسيات وتوسعت بمعدلات كبيرة ، حتى سيطرت على الجزء الأعظم من التجارة والإنتاج فى العالم الرأسمالى ، وهى منتشرة فى أقطار العالم .

والشركة متعددة الجنسيات هى كل مؤسسة تنتسب إلى بلد معين ويكون لها نشاطات ثابتة بإشرافها فى بلدين أجنبيين على الأقل(١) . وحيث تحقق أكثر من جزء هام من مبيعاتها ، وتديرها فى إطار استراتيجية موحدة لصالح البلد الأم .

وكل وحدة من هذه الوحدات لا تؤدى إلا وظيفة إنتاجية جزئية ومتخصصة داخل المشروع المتعدد الجنسيات ، ومن ثم فليس لها أى سيطرة على العملية الإنتاجية الكلية(٢) .

ويختلف هذا النوع من الشركات عن الشركات الاحتكارية الأولى ــ ترست وكارتل ــ فى أن الأولى كانت محلية فى عملياتها . ونشاطها الدولى كان يدار بواسطة تحالف بين رؤساء المشروعات وليس عن طريق التحكم المباشر من المركز الرئيسى للشركة(٣) .

ويوضح الجدول التالى توزيع الشركات المتعددة الجنسيات على أساس الملكية القومية حيث يسجل أكثر من ٢٠ منشأة متعددة القوميات من ناحية الإيراد الأجنبى لعام ١٩٧٧ مع الدولة المالكة ، ويتبين منه أن عدد المنشآت المتعددة القوميات الأمريكية المنشأ (وعددها ٩) أكبر من أية دولة مستثمرة أخرى ، فألمانيا الغربية وبريطانيا يعتبران فى المرتبة التالية حيث تملك كل منها أربع شركات .

---

(١) الشركات المتعددة الجنسية . ميشال حيرتمان . ترجمة شركة انترسبيس للنشر ص ٧ ، ٨ .

(٢) الشركات المتعددة القومية . د . حسام عيسى ص ١٩ ، ٣٦ المؤسسة العربية للدراسة والنشر .

(٣) الشركات الدولية . د . محمد الفيومى محمد ص ١٣ : دار المطبوعات الجامعية سنة ١٩٨٢ .

الشركات العشرون الكبرى المتعددة القوميات فى العالم على أساس الإيرادات الأجنبية في عام ١٩٧٧(١)

الشركة / البلد	الإيرادات الأجنبية (بالملايين)	الشركات الأجنبية ٪ من الإجمالى
ايكسون — الولايات المتحدة (Exxon)	٤٤٫٣٣٣	٧٣٫٥
رويال دوتسن — مجموعة شل — بريطانيا وهولندا	—	—
بريتش بتروليوم — بريطانيا	٢٢٫٢٠٠	٨١٫٠
موبيل — الولايات المتحدة	٢٠٫٤٨١	٥٩٫٠
تكساكو — الولايات المتحدة	١٨٫٩٢٧	٦٦٫٢
فورد — الولايات المتحدة	١٤٫٩٨٥	٣٥٫٠
جنرال موتورز — الولايات المتحدة	١٤٫٧٢	٢٢٫٤
استاندارد أويل أوف جلف — الولايات المتحدة	١٤٫١٥٠	٦٠٫٩
فيلبس — هولندا	١٣٫٥٩٢	٩٠٫٠
انترناشيونال بيزنس ماشين — الولايات المتحدة	١١٫٠٤٠	٥٢٫٤
انترناشيونال تليفون أند تلغراف — الولايات المتحدة	١٠٫٠٢٣	٥١٫٧
جلف أويل — الولايات المتحدة	٩٫٢٢٩	٥١٫١
يونيلفر — بريطانيا — هولندا	—	—
نستلة — سويسرا	—	—
باير — ألمانيا	٨٫٠٣٠	٧٠٫٦
فولكس فاجن — ألمانيا	٧٫٧١٧	٥٨٫٠
سايمز — ألمانيا	٧٫٢٩٤	٥٠٫٥
كومباين فرانسيز دي بترول — فرنسا	—	—
ب . أ . ت . الدستري — بريطانيا	٦٫٤٦٩	٨٣٫٥
دايملر — بنز — ألمانيا	٦٫٣٢٠	٥٢٫٤

(١) العلاقات الاقتصادية الدولية . جون هدسون ومارك هارندر . ترجمة د طه عبد الله منصور د . محمد عبد الصبور على . ص ٧١٠ — ٧١٢ . دار المريخ الرياض سنة ١٤٠٧ هـ .

و (يرى البعض أن عدم مرونة السوق الأمريكي بسبب سيادة نظام احتكار القلة Oligopoly يجعل من الصعب جدا على الشركات الاحتكارية الكبرى أن توسع نطاق سيطرتها على السوق الداخلى .

وترى نظرية الرأسمالية الاحتكارية للاقتصاديين الأمريكيين (سويزى وباران) أن الظاهرة الأساسية التى تميز الاقتصاد الأمريكى فى مرحلته الاحتكارية هى الزيادة المستمرة والمضطردة الفائض الاقتصادى وهو فائض يصعب استيعابه داخليا . ذلك أنه ليس من صالح الشركات الاحتكارية الكبرى — فى بحثها الدائب على أعلى معدلات الأرباح الممكنة — زيادة قدراتها الإنتاجية زيادة كبيرة حتى تبقى الأسعار مرتفعة فى السوق ، كما أن هذه الشركات ولنفس السبب تتحاشى منافسة بعضها البعض فى ميدان التجديد الفنى والتكنولوجى ، ومن ثم فلا يبقى لديها وسيلة لاستغلال الفائض الاقتصادى المتراكم لديها إلا الاستثمارات الخارجية المباشرة)[1] .

و (لقد بدأ هذا الاتجاه نحو العالمية على يد الشركات الأمريكية الكبرى ، التى دأبت منذ نهاية الحرب العالمية ، وبشكل خاص منذ الخمسينات ، على زيادة استثماراتها المباشرة خارج الولايات المتحدة ، وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية فى كندا ودول أوروبا وأمريكا اللاتينية فى إطار استراتيجية إنتاجية عالمية موحدة .

وسرعان ما حذت الشركات الأوروبية حذو الشركات الأمريكية ، بعد أن استردت أوروبا أنفاسها بعد الحرب العالمية الثانية ، وأعادت بناء قوتها الاقتصادية ... ولقد جاءت معاهدة روما سنة ١٩٥٧ ، التى أنشأت السوق الأوروبية المشتركة دفعة جديدة للشركات الأوروبية فى هذا الاتجاه ... وأخيرا جاء دور الشركات اليابانية لتدخل هى الأخرى معترك الدولية ، رغم أن هذا الدخول جاء متأخراً بعض الشىء بالمقارنة بالشركات الأمريكية والأوروبية ، إلا أن معدل نمو الاستثمارات الدولية للشركات اليابانية فى السنين الأخيرة ، ينبىء بأن هذه الشركات سوف تلعب دورا

---

(1) R . Rowthorn S . Hymer Enterntionol Big Business , Combridge University Press 1971·
P . 69 .
Poul A . Poraun and Poul M . Swegy . Monopoly Capital -
Monthly Review Press . New York PP 14 , 52 , 1780

عن الشركات المتعددة القوميات . د حسام عيسى ص ٣١ . ٣٢ .

متعاظما فى المجال العالمى) [1] .

(هذه المشروعات تنتج اليوم سدس الحجم الكلى للإنتاج العالمى خارج المعسكر الاشتراكى ، وأن الأصول السائلة للمائة شركة الأولى منها كانت تبلغ فى عام ١٩٧٢ حوالى ٢٧ بليون دولار ، بل إن رقم مبيعات بعض هذه الشركات يتعدى حجم الناتج القومى لكثير من الدول الرأسمالية المتطورة ...)[2] .

(وحقيقة الأمر أن هناك تشابها ظاهريا بين الشركات التجارية الكبرى التى عرفتها الرأسمالية فى مطلع القرن السابع عشر وبين الشركات المتعددة القوميات الحديثة . فمن ناحية الشكل القانونى نجد أننا فى كلتا الحالتين إزاء شركات مساهمة ، فمن المعروف أن شركة الهند الشرقية الإنجليزية التى أنشئت فى عام ١٦٠٠ ، وشركة الهند الشرقية الفرنسية التى أنشأت فى عام ١٩٦٤ قد اتخذنا شكل الشركة المساهمة . ونفس الشيء بالنسبة للشركات المتعددة القوميات التى تعرفها اليوم .

وكذلك فكما أن شركات القرن السابع عشر التجارية كانت أداة الرأسمالية الناشئة ، فى تحقيق التراكم الأولى لرأس المال ، على المستوى الدولى قبل الانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية ، فإن الشركات المتعددة القوميات ، هى اليوم أداة الرأسمالية الاحتكارية فى تحقيق تراكم رأس المال على المستوى الدولى ... وأخيرا فإن ثمة تشابها فى القوة الاقتصادية ومدى السيطرة على التجارة الدولية بين هذين النوعين ....)[3] .

إلا أن شركات القرن السابع عشر التجارية كانت تستمد قوتها وسيطرتها الاقتصادية من القوة والسيطرة السياسية للدول النامية لها ... فى إطار النظام الاستعمارى التقليدى لتقوم باستغلال ثروات المستعمرات والاتجار فيها .. بينما الشركات متعددة القوميات تستمد قدرتها على السيطرة على الاقتصاد العالمى من قوتها الاقتصادية الذاتية ومن تفوقها الفنى

ورغم أن استثمارات الشركات المتعدذة القوميات ، والذى بلغ حوالى ١٣٠

---

(١) الشركات المتعددة القوميات . ص ٥ — ٧ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٧ .

(٣) الشركات متعددة القوميات .د . حسام عيسى ص٩ — ١٠ .

بليون دولار سنة ١٩٧١ يتركز فى البلاد الرأسمالية المتطورة تعدده منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، إلا أن حجم هذه الاستثمارات بالقياس إلى الحجم الكلى للاستثمارات يتجه إلى البلاد النامية . ذلك لأن الاتجاه العام للاستغلال يصر على إبقاء الدول النامية فى مرحلة متخلفة دائما وفق قيود حديدية لتقسيم العمل الدولى يبقى الدول المتقدمة دائما فى قمة التخصص والمعرفة الفنية والرفاهية المادية[1] .

(فوفقا للتقديرات المتاحة عن التجارة الخارجية للولايات المتحدة وهى عن عام ١٩٧٧ سيطرت الشركات عابرة القوميات على ٩٢ ٪ من هذه التجارة ، ونحو ثلاثة أرباع هذه التجارة قامت بها شركات أمريكية الأصل وشركاتها التابعة فى الخارج ...

وكان نحو ٩٥ ٪ من هذه التجارة يتم بين الشركات عابرة القومية وطَرَفٍ مستقل ، على حين أن ٤١ ٪ منها تمت بين هذه الشركات ومشروعاتها التابعة والمنتسبة فى الخارج : أى تجارة داخل شبكة هذه الشركات . وقد تزايد هذا الدور بصفة مستمرة . فإذا اعتمدنا على أرقام الفترة (١٩٦٦ — ١٩٧٧) نجد أن الصادرات الأمريكية قد تزايدت إجمالا بنسبة ٣٠٠ ٪ على حين زادت صادرات الشركات الأمريكية عابرة القومية بنسبة ٤٣٠ ٪ .

أما بالنسبة للمملكة المتحدة فقد سيطرت الشركات عابرة القومية على نحو ٨٢ ٪ من إجمالى الصادرات فى سنة ١٩٨١ . وسيطرت الشركات ذات الأصل البريطانى على ٥١ ٪ من الصادرات البريطانية ، ومثلث التجارة داخل شبكة الشركات عابرة القومية نحو ٣٠ ٪ من الصادرات فيما بين أوائل السبعينات وأوائل الثمانيات . أما بالنسبة لبقية البلدان المتقدمة فقد وجدت دراسة لصادرات ٣٢٩ شركة أُمّ ، أن التجارة داخل شبكة الشركات تصل إلى نحو الثلث عام ١٩٧٧ . ووصل نصيب التجارة داخل شبكة الشركات عابرة القومية نحو ٣٠ — ٣٥ ٪ من إجمالى صادرات الشركات الأوروبية . على حين كانت هذه النسبة ٤٥ ٪ للشركات ذات الأصل الأمريكى ، و ٢٠ ٪ للشركات ذات الأصل اليابانى .

وتمثل التجارة داخل شبكة الشركات عابرة القومية أحد مظاهر الجنوح

(١) نفس المصدر ص ١٠ — ١٥ .

الاحتكارى ، أو الممارسات التقييدية داخل السوق الدولية . بل إن هذا المظهر ينفى من الأساس فكرة السوق ، كما تبلورت فى أعمال الاقتصاديين التقليديين)[1] .

(وتسجل سكارتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأشكال الآتية كنماذج شائعة للممارسات التقييدية للشركات عابرة القومية ، وخصوصا فى البلاد المضيفة النامية :

أ ــ فرض القيود على الواردات نتيجة لاتفاقات توزيع الأسواق والمنتجات التى تعقدها الشركات غير الوطنية .

ب ــ تحديد الأسعار .

جـ ــ اتفاق الشركات غير الوطنية ، أو تواطؤها على اتخاذ تدابير تتعلق بإمداد البلدان النامية بالواردات وتحديد أسعارها . وتشبع تلك الممارسات الميزة للكارتلات فى الفروع الصناعية التى تمثل المجالات الرئيسية لواردات البلدان النامية)[2] .

دور المصرفية الدولية :

ولقد ظهرت الاتحادات البنكية على الصعيد العالمى وهى بطبيعتها متعددة الجنسيات وهى تعمل على الدمج المتزايد (وربما كانت اتحادات البنوك العملاقة أعلى صور التحالف بين الاحتكارات البنكية أو النموذج الذى شاع كثيرا لهذه التحالفات هو بنوك الكونسورتيومات الدولية ، وهذه الكونسورتيومات هى الأقرب إلى الاتفاقات الكارتلية لتوزيع الأسواق أكثر منها اندماجات قانونية ، وقد اتسع نطاق هذه التحالفات مع التوسع الهائل فى مجال الأعمال الائتمانية الدولية ومع تراكم الفوائض البترولية العربية بعد عام ١٩٥٤ ، وإغراق كثير من الدول النامية فى الاقتراض الخاص)[3] .

(وتستطيع البنوك بل والشركات عابرة القومية فى المجالات الأخرى أيضا أن

---

(١) الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية .د . محمد السيد سعيد . عالم المعرفة سنة ١٤٠٧هـ عن United Nations Centre on Travrnationol Corporations , Selected issues . New york 1985 . P . 364 .

(٢) الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ص ٤١ ، ٤٢ . (٣) نفس المصدر ص٤٩ .

تتلاعب بالمضاربة فى أسواق النقد عن طريق تحريك هذه الأموال عبر الحدود ، أو تحويلها من عملة لأخرى . بل إن تحرك جزء صغير من الاحتياطات النقدية الهائلة لدى سوق العملة الأوروبية كفيل بإحداث أزمة طاحنة)[1] .

(وقد هبط الاستثمار المباشر فى الدول النامية من ١٨٫٦ ٪ سنة ١٩٧٠ إلى ٨٫٧ ٪ سنة ١٩٨٣ بينما زاد الإقراض المصرفى من ١٥٫١ ٪ سنة ١٩٧٠ إلى ٣٦٫١ سنة ١٩٨٣ ووصل حجم المديونية الإجمالية للدول النامية إلى ٥٩٣ بليون دولار سنة ١٩٨٥ وبلغت الفائدة ١٧ ٪ فى المتوسط)[2] .

(ويقدر أنه بالنسبة لأكبر ثلاثة عشر بنكا أمريكيا وصلت الأصول الأجنبية إلى نسبة ٢١ ٪ من إجمالى الأصول فى نهاية سنة ١٩٧٥ مقارنة بـ ٨٫٥٪ عام ١٩٥٠ كما ارتفعت العوائد المحمولة إلى البنوك الأم من البنوك التابعة لها ومن فروعها من الخارج بمعدل ٣٧ ٪ فى نفس الفترة)[3] .

التأثير السياسى :

والشركات المتعددة الجنسيات لا تعمل فى البلاد المسلمة إلا فى قطاعات المصارف والاستيراد والصناعات والاستخراجية . وهى لا تؤدى إلا النمو المتوازن بحال أدت أحيانا إلى ثروة كما فى حالة البترول . ولا تقوم هذه الشركات كما تفعل فى جنوب وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية بالاستثمار الصناعى .

وأول ما تفكر فيه هذه الشركات عندما تقرر العمل فى أى بلد . هو قتل المنافسة المحلية فتشترى الشركات المحلية القائمة . وهذا يؤدى إلى إضعاف الإنتاج المحلى ويزيد من تبعية الدولة الاقتصادية للرأسمالية الدولية .

وتوظف الشركات المتعددة الجنسيات شخصيات قيادية بها . وتستخدم قدراتها المالية فى تجنيد هذه العناصر فى داخل الأجهزة التنفيذية .

(ففى دراسة قديمة لريتشارد بارنيت وجد أن ٦٠ ٪ من الوظائف العليا فى وزارات الخارجية ، والدفاع ، والخزانة ، والتجارة ، والبيت الأبيض فى الولايات المتحدة

---

(١) نفس المصدر ص ٥٠ . (٢) نفس المصدر ص٥٢ .

(٣) نفس المصدر ص ٤٧ .

قد شغلت بشخصيات لها خلفية قوية فى مجتمع الأعمال وخاصة شركات التمويل والصناعة والقانون)[1] .

وخرافة الديمقراطية تبخرت (من خلال التلاعب بالرأى العام حيث تستطيع شركات الأعمال الضخمة التأثير على السلوك التصويتى ومن ثم اختيار الحكومة . وتقوم هذه الأخيرة بتطبيق سياسات خارجية ومحلية تتلاءم مع مصالح الشركات العملاقة ... وإلى جانب أن رجال الأعمال يشكلون نسبة كبيرة فى الكونجرس ، فإن مؤسسات الأعمال تستطيع توجيه الرأى العام الذى يختارهم ، ثم هى بعد ذلك تستطيع شراء ولائهم وتهديدهم بالتدخل الحاسم ضدهم فى الانتخابات المقبلة ... وتستطيع الشركات عابرة القومية ، أن تحصل على مزايا ، تحت تهديد إحباط الأهداف والسياسات الحكومية ، عن طريق التلاعب بالمتغيرات الكبرى ، فى خططها الاقتصادية على المستويين المحلى والعالمى)[2] .

وتستطيع هذه الشركات التأثير على الأوضاع السياسية فى الدول ، وعلى سبيل المثال ، نجحت الشركات الأمريكية فى الإطاحة بحكومة الليندى ، الرئيس المنتخب فى شيلى . (وتفيد الوثائق التى تكشفت عن هذه الحرب ، أنها قد تمت على جبهة واسعة شملت قيام البنوك الأجنبية بالامتناع عن تمويل التجارة الخارجية . وخلقت بالتالى أزمة خانقة فى إمدادات الغذاء . ونظمت هذه الشركات إضرابا اقتصاديا ، عن طريق إغلاق كافة الشركات الأجنبية فى المجال الصناعى والخدمات .. ويشمل هذا الإضراب قيام عناصر محلية بشلّ المواصلات والموانىء والاتصالات الخارجية ....

والشركات متعددة الجنسيات الأمريكية لها مساعدون وعملاء فى الخارج ، يبلغ عددهم ٢٥ ألف شخص ، بينما لشركات أوروبا الغربية واليابانية ٣٠ ألفا . ومهمة هؤلاء الوكلاء — أفراد أو مجموعة أفراد ينتظمون فى مجموعة خاصة كما فى السوق الأوروبية المشتركة — هو تصريف البضائع التى تنتجها هذه الشركات ، التى تسيطر على ٥٠ ٪ من تجارة الصادرات فى العالم الرأسمالى فى الوقت الحاضر .

ولإنجاز هذه المهمة يلجأ العملاء إلى مختلف الوسائل ، والمضاربات تصل إلى

---

(١) الشركات عابرة القومية .د . محمد السيد سعيد ص ٧٤ .

(٢) نفس المصدر ص ٧٦ ، ٧٧ .

حد التجسس ، وتقديم الرشاوى ، وقد تمكن عملاء هذه الشركات عام ١٩٧١ من تصريف ٤٠٪ من مجموع الصادرات فى الدول النامية .

ولعل آخر صيحة فى عالم البورجوازية هى فضائح شركة لوكهيد لبيع الطائرات عام ١٩٧٦ ، التى امتدت شبكة الرشاوى فيها من هولندا إلى إيطاليا ، ومن إيطاليا إلى اليابان ، مرورا بالكثير من البلدان النامية والبترولية منها بشكل خاص ، مثيرة زوابع سياسية فى أكثر من بلد أوربى ، فقد دفعت هذه الشركات الاحتكارية مالا يقل عن ١٢ مليون دولار كرشاوى ، كشفت عنها اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ الأمريكى المكلفة بالنظر وقتئذ فى نشاط الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات)[1] .

(يعرف و . ج . كينيون جونى رئيس الفرع البريطانى للشركة الأمريكية زونسون واجبات المدير فيقول : على المدير أن يتخلى عن كل موقف قومى وأن يفهم أن عليه أن يمارس ولاءه فى الدرجة الأخيرة لمساهمى الشركة الأم وأن يدافع عن مصالحهم حتى وإن كانت لا تتطابق بصورة ظاهرة مع المصلحة القومية للبلد الذى يعمل فيه ، فيمكن أن تظهر نزاعات فى بعض مجالات مثل تحويل أموال فى لحظة أزمة وطنية أو تحويل مصنوعات من فرع إلى آخر أو تحويل تيارات تصدير)[2] .

(ومن النادر بصورة قصوى ومهما كانت مصالح الشركة متعددة فى نواح أخرى ، أن يشغل أجنبى منصب مسؤولية فى مجلس إدارة الشركة الأم ... أو على حد تعبير أحدهم : يجب قبول واقعة أن الوسيلة الوحيدة للصعود إلى مركز رفيع فى شركتنا هو الحصول على جواز سفر أمريكى)[3] .

ولكن فى أعماق هذه الشركات عناصر خطيرة تقضى عليها إن عاجلا وإن آجلا : منها عناصر الصراع بين الملاك والعمال . وعناصر الصراع بين إدارة الشركة والسلطات . وعناصر الصراع بين الشركة الأم والدول المضيفة . وعناصر الصراع على

---

(١) الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية . فايز محمد على . دار الرشيد للنشر بالعراق . سنة ١٩٧٩ . ص ٧٠ ، ٧١ .

(٢) هذه الشركات المتعددة الجنسيات التى تحكمنا . كريستوفر توغندهات .

(٣) نفس المصدر السابق ص ٢٩١ ، ٢٩٤ .

تقسيم الأسواق إذا ما أفاق العالم الثالث من سباته .

سلاح التكنولوجيا :

وهذه الشركات تحتكر مصادر التجديد التكنولوجى فى العالم الرأسمالى مما يعطيها قدرة هائلة فى مجال التجارة الدولية .

وامتلاك مفاتيح التقدم التكنولوجى هو السلاح الأساس فى يد الشركات متعددة الجنسيات ، فى فرض سيطرتها حتى على الشركات الأخرى داخل الدول الرأسمالية المتقدمة ، وفى الولايات المتحدة تستخدم تلك الشركات بعض مواردها فى وضع الطاقة البحثية للجامعات ومراكز البحوث فى خدمة مصالحها عن طريق عقود البحث ، كما تلعب دورا هاما فى ظاهرة هجرة العقول من العالم الثالث(١) .

ولابد من التنبيه أن التكنولوجيا الغربية نمت فى أطر عقدية وثقافية خاصة . فإذا لم يتوفر للمجتمع موقف عقدى وثقافى واع وحىّ عند نقل هذه التكنولوجيا ليصبغها فى دائرة عقيدته وثقافته ، فإنه سيتحول إلى تقليد بليد مسلوب الهوية غير قادر على الإبداع .

(وهذه الشركات تنقل عادة تكنولوجيا قررت الاستغناء عنها ، وأنها تحصل على ثمن باهظ لما تقدم من معرفة حقيقية أو وهمية ، وأنها لا تهتم إطلاقا بمدى ملاءمة ما تقدم من تكنولوجيا لظروف الاقتصاد القومى والمجتمع ... بل إن المعرفة الفنية وما يتصل بها من معدات وقطع غيار تصبح الحبل السرى الذى يربط صناعات الدول النامية بالشركات عابرة الجنسيات)(٢) .

جاء فى تقرير الأمم المتحدة عن الشركات المتعددة القوميات ، أن الدول النامية ، تدفع لهذه الشركات كل عام مبالغ هائلة ؛ مقابل نقل التكنولوجيا ، ومقابل الخدمات الإدارية والفنية التى تقدمها هذه الشركات لوليداتها العاملة فى هذه الدول . ووفقا لإحدى التقديرات التى وضعت فى نهاية الستينات ، فإن المبالغ التى تدفعها سنويا ست من الدول النامية هى الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك ونيجيريا وسيرى لانكا تمثل أكثر من ٧ ٪ من قيمة صادرات هذه الدول مجتمعة ، وأكثر من $\frac{1}{2}$ ٪ من قيمة إنتاجها القومى .

---

(١) الشركات الرأسمالية الاحتكارية . ص ٧٧ ، ٧٨ .
(٢) نفس المصدر ص ٦٣ .

ووفقا لإحصاء آخر يشمل ١٢ دولة نامية تمثل ٦٥ ٪ من مجموع سكان الدول النامية تنتج حوالى ٥٦ ٪من مجموع إنتاج الدول النامية كلها . بلغت قيمة ما تدفعه هذه الدول سنويا للشركات المتعددة القوميات مقابل الخدمة الفنية والإدارية ونقل التكنولوجيا حوالى ١٫٥ مليار دولار .. وهو ما يزيد على نصف مجموع رؤوس الأموال الخاصة التى تتلقاها الدول النامية جميعا كل عام(١) .

وفى واقع الأمر فإن نظام الملكية الخاصة للتجديد التكنولوجى يفرز سيطرة الشركات عابرة القومية على حقوق استخدام التجديدات . وبالتالى يجعل لهذه الشركات سيطرة على معدلات الشيوع التكنولوجى وخاصة عندما تتمتع باحتكار حقيقى للتجديد .

وأحد مظاهر هذه السيطرة فى حال التهديد لموقع احتكارى ، هو تقليص الفجوة الزمنية بين الاختراع وتطبيقاته على الإنتاج ، وبين أجيال المنتجات ، ولكن لكى يكون لهذا الأسلوب فاعلية فى مجال تعزيز الاحتكار ، لابد من أن يصبح التغيير والتجديد التكنولوجى بحد ذاتهما ، إحدى أسس المنافسة الاحتكارية . ويتم ذلك جزئيا عن طريق السيطرة الإعلانية ...

والحال أن ثمت فارقا هائلا بين البلاد المتقدمة والمتخلفة فى مجال القدرة على استيعاب التكنولوجيا الجديدة واستخدامها . فالغالبية الساحقة من الدول المتخلفة لا تملك القدرة على التجديد والاستيعاب الفعالين للتكنولوجيا وملاءمتها للظروف المحلية .

وفوق ذلك فإن الشركات عابرة القومية عندما تنقل التكنولجيا سواء إلى مشروعاتها التابعة ، أو لشركات محلية فى البلاد النامية المضيفة فإنها تقيد إمكانيات شيوع هذه التكنولوجيا إلى مجمل الاقتصاد . وذلك بفرض قيود عديدة فى اتفاقيات الترخيص (٢) .

أساليب الاستغلال :

الهدف النهائى للشركات المتعددة القوميات هو زيادة معدلات أرباح رأس

---

(١) عن الشركات المتعددة القوميات . ص ١٩٢ .

Multinationl Corporations in World development P . 50 .

(٢) نفس المصدر ص ١٤٧ .

المال المسيطر ، والممثل قانونا فى الشركة الأم . ووسيلتها فى ذلك استغلال الاختلافات القائمة فى مستويات النمو والتقدم الاقتصادى والتكنولوجى بين الدول المختلفة داخل المحيط الاقتصادى العالمى ....

وتستخدم الشركة المتعددة القوميات أساليب مالية ومحاسبية متعددة ومتنوعة لتحقيق هذه الاستراتيجية الكلية ولكن أيا كان مدى تنوع وتعدد هذه الأساليب فهى تعتمد فى نهاية الأمر على ما تمارسه الشركة الأم من سيطرة على الذمم المالية لشركاتها الوليدة . الأمر الذى يتيح لها أن تطبق هذه « الذمم » ما يطلق عليه الأستاذ (كلود شامبو) تعبير : (الترجمة المالية والمحاسبية لنظرية الأوانى المستطرقة) ، حيث تستطيع الشركة الأم بمحض إرادتها ، ووفقا لما تقتضيه مصلحتها الذاتية أن تنقل الأرباح التى تحققها إحدى الشركات الوليدة إلى شركة وليدة أخرى ، أو تستخدم بعض الأصول المالية المملوكة لإحدى وليداتها لتمويل نشاط شركة وليدة ثانية . بعبارة أخرى فإن الأرباح أو الخسائر تظهر فى حسابات هذه الشركة أو تلك وفقا لنتائج النشاط الذاتى لأى منهما ، ولكن تبعا لما تقتضيه مصلحة المشروع المتعدد القوميات الذى تهيمن عليه الشركة الأم . وهكذا تنتقل الأرباح وغيرها من أموال الشركات الوليدة من دولة إلى أخرى دون اعتبار لمصالح الدولة المضيفة ، ولا لمصالح الأطراف الأخرى التى ترتبط بالشركات الوليدة كالمساهمين المحليين إن وجدوا ، أو الدائنين المحليين[1] .

وبالتالى يسهل التهرب من الضرائب والتحايل على القوانين وتزييف الأرباح مما يضر بالمساهمين المحليين . كما تعمد إلى استغلال التناقضات بين الأنظمة المالية والنقدية المتعددة على المستوى العالمى ، لاستغلال تقلبات سعر الصرف وللحصول على أرخص تمويل لشركاتها .

وقد اتضح فى دراسة للشركات الأمريكية فى الخارج ، أنها تمول أكثر من ٦٠ ٪ من عملياتها من مصادر محلية سواء بسواء غير الأرباح المعاد استثمارها ، أو من القروض من المصارف المقامة فى الدول المضيفة[2] .

---

(١) الشركات المتعددة القوميات ص ١٨٠ .

(٢) الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ص ٤٧ .

وتعتمد الشركات الأجنبية من حيث التمويل الجارى ، وأحيانا التمويل الرأسمالى على المدخرات المحلية ، التى تحصل عليها عن طريق البنوك المحلية ، والبنوك الأجنبية المرتبطة بها ، والتى تقبل الودائع من مواطنى الدولة ، التى تمد الشركة نشاطها إليها ثم عن طريق بيع جزء غير مسيطر من أسهم الشركات التابعة لها لعناصر محلية[١] .

و (تفرض هذه الشركات عادة مشروعات ليست ذات أولوية عالية فى التنمية ، مثل الأنشطة التجارية والمصرفية والسياحية وما إليها ، وحين تشتغل بالصناعة تنتج سلعا لا تستجيب لاحتياجات الجماهير الشعبية ، ولا تكون فى متناول دخولها ، وإنما تستهلكها الأقلية الغنية ، وهكذا يؤدى الاعتماد عليها فى التصنيع إلى الظاهرة المعروفة بازدواجية الاقتصاد Dualeconomy حيث ينقسم الاقتصاد القومى إلى قطاعين .

الأول : حديث ، مرتبط عضويا بالرأسمالية العالمية ، من حيث التمويل والتكنولوجيا ونوع المنتجات ، ومجالات التسويق ، ولا يضم إلا نسبة محدودة من السكان .

الثانى : تقليدى ، يسيطر عليه الجمود والتخلف ، ويضم غالبية السكان ، ولا سيما الفلاحون ، ويواكب هذا الازدواج الاقتصادى ازدواج اجتماعى ، حيث تتزايد الفروق بين الطبقات وبصفة خاصة بين الأقلية الغنية ، المرتبطة بالمشروعات الأجنبية ، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، بل وحضاريا . وأغلب السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم تحت التأثير المزدوج لجمود التنمية ، وارتفاع الأسعار نتيجة للارتباط الوثيق بالأسواق العالمية ، وتتبنى الأقلية الغنية أنماط الاستهلاك والسلوك السائدة فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، فتدفع بالطبقات الوسطى والدولة والمجتمع كله فى اتجاه استهلاكى يبدد كل فائض اقتصادى يتبقى بعد تحويل أرباح الشركات الأجنبية)[٢] .

وهى بذلك تثبت الأحقاد والانقسامات فى المجتمع بين فئة غنية باستمرار وفئة يزاد فقرها .

---

(١) الشركات الرأسمالية والاحتكارية ص ٦٢

(٢) نفس المصدر . ص ٦٣ ، ٦٤ .

وفى تجربة الانفتاح فى مصر لاحظنا مدى دقة وصدق .. هذه الملاحظة على سلوكها الاقتصادى .

استغلال التجارة الخارجية :

لقد كان العالم الثالث مكتفيا غذائيا قبل عصور الاستعمار ، لكن الحكم الاستعمارى قتل هذا الاكتفاء بتشجيع المحصول الواحد للتصدير للمصانع الغربية كالقطن والكاكاو والمطاط .

(وكما يكتب تونتون كلارك بصورة لاذعة من النيجر فى تلك الفترة — كان الشعب النيجرى مكتفيا بذاته ، أما الإدارة الاستعمارية فلم تكن كذلك — وكان حل الفرنسيين لهذه المشكلة التى هى من صنعهم هو إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل للتصدير وخصوصا الفول السودانى والقطن — كان القطن لا زما لمصنع النسيج الفرنسية حيث تسيطر بريطانيا على معظم مصادره — أما الفول السودانى فكان لتوفير بديل رخيص لزيت الجوز الشائع الاستخدام فى ذلك الحين)[1] .

(وتحصل الدول النامية المنتجة للمواد الأولية على مايزيد على ١٠ ٪ من سعر البيع للمستهلك النهائى حتى وإن بيعت كما هى . ونجد أن سعر القمح الأمريكى ارتفع فيما بين عام ١٩٦٨ : ١٩٧٤ بنسبة ٢٠٤ ٪ فى حين لم يرتفع سعر الكاكاو مثلا فى نفس الفترة أكثر من ٥ ر٨ ٪)[2] .

(وقد كان الموز فى الفترة من ١٩٧٠ : ١٩٧٢ يمثل ٥٨ ٪ من إجمالى مكاسب التصدير لبنما ، ٤٨ ٪ لهندوراس ، ٣١ ٪ للصومال ... انخفض سعره نحو ٣٠ ٪ خلال العشرين سنة الماضية بينما ارتفعت أسعار السلع المصنعة .

ففى عام ١٩٦٠ كانت ثلاثة أطنان الموز تعادل ثمن جرار . وفى عام ١٩٧٠ أصبح نفس الجرار يتكلف مايعادل ١١ طنا من الموز)[3] .

(ووفقا لأرقام صندوق النقد الدولى قامت شركات البلاد المتقدمة باستثمار نحو

(١) صناعة الجوع وخرافة الندرة . جوزيف كولينز وفرانسيس مورلابين . ترجمة أحمد حسان ص ١٢٤ . سلسلة عالم المعرفة . الكويت سنة ١٩٨٣ م .

(٢) نحو نظام اقتصادى جديد .د . إسماعيل عبد الله ص ٤٧ ، ٤٨ . الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٧٧

(٣) صناعة الجوع وخرافة الندرة . ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

من ٣ ر٦ بليون دولار فى البلاد النامية فى الفترة من عام ٦٤إلى١٩٦٨ ، ولكنها حصلت فى المقابل على نحو من ٢٠ بليون دولار كدخل لهذا الاستثمار ، وهو مايعنى أن البلاد المتقدمة قد حصلت على نحو ٧ ر١٣ بليون دولار .... وفى الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٤ كان الاستثمار المباشر المسجل دخوله فى ٦١ دولة نامية يصل إلى ٨٤٥٠ مليون دولار ، وكان الدخل الممول إلى البلاد المتقدمة من هذه البلاد كمدفوعات من الشركات التابعة والمنتسبة يصل إلى ٣٩٧٨٦ مليون دولار ، ويعنى ذلك أنه خلال أربع سنوات خسرت الدول النامية نحو ٣ ر٣١ بليون دولار نتيجة لعمل الشركات عابرة القومية فيها . والملاحظة الأساسية هنا هى أن الدول النامية المنتجة للبترول هى الخاسر الرئيسى ، أو المساهم الأكبر فى التمويلات العكسية من الدول النامية إلى البلاد المتقدمة الأم للشركات عابرة القومية)[1] .

(وليس من الصعب أن نربط بين ظاهرة تدهور شروط التجارة ضد صالح الدول النامية من ناحية ، وإدماج هذه البلاد إدماجا أقوى فى شبكة الإنتاج الدولى التى تديرها الشركات عابرة القومية من ناحية أخرى .

فقد سيطرت المشروعات التابعة للشركات عابرة القومية على أهم مصادر الدخل ، والتصدير فى البلاد النامية وهى صناعة الاستخراج . وقد كانت تلك الصادرات تتجه تلقائيا إلى الشركة الأم ، ومن هنا فقد كانت أسعار التصدير من المواد الأولية تتحدد وفقا لحاجات هذه الشركات . ويمثل ذلك أصل ظاهرة أسعار التمويل باعتبارها أسعارا تفرض ريع الاحتكار فتحمله أساسا الدول المتخلفة ، ويتضمن السبب الرئيسى لهبوط شروط تجارتها ، والتجارة غير المتكافأة بصورة أعم لهذه البلاد مع الدول المتقدمة .

وقد استمرت الشركات عابرة القومية فى التحكم إلى حد بعيد فى تجارة الدول النامية من المواد الاستخراجية حتى بعد أن جردت هذه الشركات من الملكية المباشرة ... فإن هذه الشركات هى وكالات التسويق العالمية الأساسية لهذه المواد)[2] .

---

(١) الشركات عابرة القومية ص ١٣٩ .

W . A . Monsor , The Finonoial Role of the Multinational Enterprises . Loncien , 1973 P . 53

Cassel and Co , ltd U . N . Conmission Table 111 - hp 5 P . 251 .

(٢) نفس المصدر . ص ١٤٤ .

لقد وقف العالم المسلم اليوم على حافة الهاوية ، بتفرقه اقتصاديا ، وبعده عن التكامل ، فقد نقصت عوائد المواد الخام التى يعتبر جنوب العالم مصدرا أساسيا لها ، والتى يستهلك الشمال كما هائلا منها . فضلا عن أن الشمال أخذ فى زيادة إنتاجيته من المواد الخام ـــ التى ليست وقفا كمورد من موارد الكون على الجنوب ـــ ومن الغريب أن الدول الصناعية تلجأ إلى تصعيد إجراءات الحماية أمام القليل من منتجاتنا الصناعية كالمنسوجات والملابس والمصنوعات الجلدية ، التى تعطيها العمالة الرخيصة قدرة على المنافسة .

ولننظر إلى هذه الظاهرة (فى سنة ١٩٧٤ بلغ فائض الدول النفطية ٦٠ بليون دولار ، تحملت الدول الصناعية عجزا مقابل ٣٤ بليون دولار ، وتضاعف عجز الدول النامية من ١٠ ـــ ٢٠ بليون دولار ، ولم تمض خمس سنوات حتى نجحت الدول الصناعية فى تحميل عجزها على الدول النامية ، فتوازنت وأصبح فائض الأوبك بأكمله ممثلا فى عجز عند الدول النامية)[١] .

(إن حصة البلدان النامية من المواد الخام فى الاستيراد العام لبلدان أوروبا الغربية تبلغ زهاء ٧٠ ٪ ، والمستورد الكبير الآخر هو الولايات المتحدة الأمريكية ، التى تبلغ حصة البلدان النامية من استيرادها العام زهاء ٧٤ ٪ ، وفى سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية ، اشتد دور اليابان كمستورد للمواد الخام من البلدان النامية ، وتصدر الخامات إلى اليابان بصورة رئيسة بلدان جنوب شرق آسيا والشرقين الأدنى والأوسط ، التى بلغت حصتها عام ١٩٧٠ م ٧ ر٦٨ ٪ من مجموع استيراد اليابان من الخامات .

وأسلوب التبادل غير المتكافىء الذى تطبقه منذ زمن بعيد الاحتكارات الاستعمارية فى علاقلاتها التجارية مع المستعمرات والبلدان التابعة هو أسلوب احتكارى ، تقوى فيه الاحتكارات عدم التكافؤ فى التبادل بمساعدة الأسعار الاحتكارية ، ومعنى ذلك أن الأسعار على بضائع المواد الخام فى البلدان النامية توضع بمستوى منخفض فى الوقت الذى تنمو فيه أسعار التجهيزات الصناعية والماكينات ، وبموجب حسابات سكرتارية هيئة الأمم المتحدة هبطت الأسعار

(١) مأزق الاقتصاد العالمى .د . حازم الببلاوى . مجلة العربى أبريل سنة ١٩٨١ ص ٣٠ .

الوسيطة للخامات فى الفترة مابين ١٨٧٦ ـــ١٩٣٨ أكثر من ٣٠ ٪ بالمقارنة مع أسعار المصنوعات الجاهزة وهذا الواقع يشهد على الإملاق الدائم للبلدان المنتجة للمواد الخام) (١) .

إن هيكل صادرات البلاد المسلمة يشكل السلع الزراعية والمواد الخام ٩٠ ٪ فتحولت شروط التجارة لصالح الدول الشمالية لمرونة الطلب على المواد الأولية ، وقلة مرونته على المواد الصناعية للشمال ، ولقد انخفضت الأسعار النسبية بين المواد الأولية والصناعية إلى ٢٠ ٪ ، فيما بين منتصف الخمسينات والسبعينات ، ونقص الصادر من المواد الأولية ٥ ٪ ، وزاد الوارد من الصناعات ١٠ ٪ ، ولا تزال هذه النسب تتحرك فى غير صالح البلاد المسلمة .

والخلاصة : أن استنزاف الأمة المسلمة اليوم بعد أن كان ظاهـرا بالاستعمـار ، أصبـح أكثر نزفـا مع الاستقـلال ، بهذه القيـود الشيطانيـة التى كتم بها الغـرب على أنفاسنا .

(وفى داخـل السوق العالميـة ليست السلـع هى التـى تحدد بالدقـــة توزيـــع القدرات الإنتاجية ، وإنما القوى الاقتصادية التى تواجه إحداها الأخرى ، والتى تؤثـر علاقات القـوى بينها داخـل السوق وخارجـه . وبشكـل عنيـف فى اتجاهـات التبـادل .

ومن الحقائق المعروفة جيدا أن القوى الاقتصادية المسيطرة على العـالم الـرأسمالى تطورت خلال العقود القليلة الماضية ، حتى أصبحت قادرة على تحديد شكل التبادل والعمليات الاقتصادية المتصلـة به وفقـا لمصلـحتها الذاتيـة . ولتحقيـق هذا كانت فى احتياج إلى قوى مالية ضخمة ومؤسسات اقتصادية راسخة ، واحتكـار جزئى أو كلى للسوق ، وتستطيع القوى الاقتصادية الأضخـم فى مثـل هذا التنـظيم توجيـه المتبـادل لأغراضها الذاتية سواء فى الصادرات أو الواردات .

ويزيـد الـوضع خطـورة أن البلـدان الناميـة مضطـرة لأن تجرى الجانب الأكبر من تجارتها الخارجيـة مع البلـدان الرأسماليـة ، كما أن تركيـز رأس المال فى أيـدى القـــوى الرأسماليـة يتسم بسيطـرة مائـة شركـــة ضخمـــة معظمهـــا أمريكيـــة على ٢٠ ٪ من الإنتاج الصناعى للعالم الرأسمالى .

---

(١) الشركات الرأسمالية الاحتكارية ..ص ١٢٦ ، ١٢٧

ولا يزال هناك وضع أكثر تطرفا يسود فروع الصناعة التى تنتج المواد الخام حيث أن ٧٥ ٪ من المصادر الطبيعية فى البلاد الرأسمالية فى قبضة ثلاثين ، احتكار)[١] .

الدولار اللص :

(وقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات الدور الأساسي فى إيجاد عملة دولية ، لا تخضع مباشرة لرقابة أى بنك مركزى ، وكان أشهر صورها مايسمى بـ « الدولارات » ، والأصل فيه إستحقاقات قصيرة الأجل على السوق الأمريكية ، تودع فى بنوك أوروبية تتولى بدورها إقراضها ، وإعادة إقراضها بنفس الطريقة التى توجد بهاالبنوك التجارية فى داخل كل دولة ... فلا تخضع لرقابة سلطات النقد الأمريكية ... ، لأنها مودعة خارج الولايات المتحدة... كما أن البنوك المركزية الأوروبية لا تراقب حركتها عن كثب ، لأنها لا تؤثر بشكل مباشر على حجم النقود المتداولة فى أية دولة على حدة ، بل تستخدم أساسا فى معاملات دولية)[٢] .

فقبل قيام الحرب العالمية الأولى كان العالم يسير على قاعدة الذهب مما أدى إلى تثبيت أسعار الصرف بين العملات على أساس الوزن ، وكان التوازن الداخلى يخضع لمقتضيات التوازن الخارجى عن طريق دخول الذهب وحركته ، ومنذ الأزمة العالمية حتى الحرب العالمية الثانية اضطربت أسعار الصرف بالخروج عن قاعدة الذهب .

ولم تستطع اتفاقية بريتون وودز التى وقعت فى نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٤ أن تستمر ، وقد كانت مهمتها أن تحافظ على استقرار أسعار صرف العملات ، بتعهد من الدولة على أساس من الذهب ، وتحول النظام إلى الأخذ حقيقة بقاعدة الدولار الذى كان قابلا للصرف بالذهب ، لأنه عملة دولة قوية تحل محل الذهب ولم يكن ذلك إلا للدولار ، المستند على الاقتصاد الأمريكى ، الذى لم تدمره الحرب العالمية الثانية ، وقد ظل الدولار قابلا للتحويل إلى ذهب لغير المقيمين حتى ألغى ذلك فى أغسطس سنة ١٩٧١ . وبذلك استمد الدولار قوته من كونه دينا عاما قصير الأجل « أذون خزانة » على الاقتصاد الأمريكى ، لحامله الحق فى الحصول على قيمته سلعا وأصولا أمريكية ، وهى حقوق طويلة الأجل ، وكان ذلك مثار اعتراض ديجول فى

---

(١) التنمية الاقتصادية فى الدول النامية . جوزيف بوجنار . ترجمة : أحمد القصير ص ٣٤ ، ٣٥ الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤ م .

(٢) الشركات الرأسمالية الاحتكارية ص ٥٩ .

الستينات ثم التجاء فرنسا إلى تحويل دولاراتها إلى ذهب ، وكان إيقاف تحويل الذهب في ١٩٧١ نهاية لنظام بريتون وودز وأخذت الدول في تعويم عملاتها وماتلا ذلك من فوضى .

والدول الإسلامية تحصل على الدولار من بيعها لسلع وخامات وأصول إلى أمريكا والدول الأوروبية ثم تودعه دون استخدام كاحتياطى .

ولقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية السياسة النقدية فى تخفيض سعر الدولار ، لتحقيق مكاسب للاقتصاد الأمريكى على حساب مالكى الدولار . وأخذت الضغوط التضخمية تظهر خصوصا مع حرب فيتنام ، مما أفقد الدولار قيمته .

وفى ١٢/ ٢ / ١٩٧٣ خفضت قيمة الدولار ١٠ ٪ واستمر التخفيض ليصل إلى ٦٠ ٪ حتى سنة ١٩٧٩ ، وزاد إصدار أمريكا للدولار الورقى الذى ليس له احتياطى من الذهب ، فارتفع رصيد الدولار العالمى من ١ ر٨٩ بليون سنة ١٩٧٠ إلى ١ ر٤٦٦ بليون سنة ١٩٧٧ إلى ١٠٠٠ بليون سنة ١٩٧٩ (١) .

هذا كله حدث بعد ارتفاع أسعار البترول واسترداد العالم المسلم حقه فى ثمن سلعه بعد استغلال طويل ، فقررت بعض وزارات مالية الدول الصناعية فى مؤتمر روما سنة ١٩٧٤ التنازل عن تثبيت أسعار الصرف ، وتعديل اتفاقية صندوق النقد الدولى باتفاق عقد جمايكا فى نهاية سنة ١٩٧٦ ، تاركة للدول حرية اختيار نظام الصرف تثبيتا أو تعويما .

ولقد حققت الولايات المتحدة لوجودها فى المركز العالمى مكاسب استغلالية بإصدارها للدولار الورقى ، وتخفيض قيمته من احتياطات الدول الإسلامية الدولارية ، فإنها لا تتكلف شيئا غير الورق المطبوع عليه الدولار ، تماما كما يفعل الإقطاعى حين سكه العملة بوزن أقل ليحصل على مايسمى حقوق السيد ، وكما تفعل الدول مع شعبها فى إصدار نقود ورقية فتنخفض قيمةالعملة ، وتحصل على إيرادات من ثروات

---

(١) راجع : التعاون العربى وآفاقه فى دعم نظام النقد الدولى ومواجهة مشاكله . حسن النجفى . مجلة النفط والتعاون العربى سنة ١٩٨٠ م . — (الدولار المشكلة) د . حازم الببلاوى ص ١٤ مجلة العربى إحصاءات مورجان جارنتى . سنة ١٩٧٨ . — (فقراء مع النفط وفقراء بدونه) ص ٢٧ . النظام النقدى الدولى الراهن أساسه وأزمته . أحمد جامع . مجلة البنوك الإسلامية سنة ١٩٧٨ .

الناس التى خفضت بما يسمى اليوم حقوق السيادة .

ونظرة إلى العجز فى ميزانية أمريكا وميزان مدفوعاتها يبين إلى أى مدى تستغل أمريكا الدولار لسلب العالم . فإنفاقها يزيد عن إيراداتها . وترفض أن تحمل شعبها اى عبء للضرائب . وتمول هذا العجز بالإصدار الدولارى الورقى الذى يأكل التخفيض المستمر قيمته فى أيدى حائزيه . ولا يقف الأمر عند ذلك بل إنها تجذب إليها الدولار مرة أخرى برفع سعر الفائدة حتى إذا تجمع لديها كم كبير من بيع الأوراق المالية بالدولارات أكلت قيمتها ، كما حدث فى أزمة الأوراق المالية فى الثمانينات فى بورصة نيويورك وانهيار قيمة الأوراق المالية وخسارة حائزى هذه الأوراق .

ولا تمثل المساعدات المشروطة التى تعطيها الولايات المتحدة إلى الدول إلا قطرة من بحر الإيراد الحرام الذى تحصل عليه من عملتها الدولية إصدارا وتخفيضا .

ولا بد للعالم المسلم اليوم من جهد ،يرمى إلى تصحيح ميزان القوى فى العلاقات الاقتصادية فى النظام النقدى ، وتوسيع نطاق التبادل التجارى بينها وتدعيم التكامل الاقتصادى بين بلادها . وإيجاد تعاون يهدف إلى إقامة نظام عالمى جديد ، قائم على المثل والمساواة ، وتكافؤ الفرص بعد هذه المعاناة الطويلة من الاستغلال ، وأكل المال بالباطل ، وبخس العالم المسلم حقه . وبعد تحمله لأضرار اقتصادية جسيمة دون أن يكون متسبباً فيها .

إلى أين ؟

إن العالم المسلم اليوم فى حاجة إلى سياسة نقدية دولية ، تحميه من هذه السرقات المنظمة ، ولا بد من التعاون بين البنوك المركزية الإسلامية فى مواجهة المؤسسات الدولية ، وسطوة عملات الدول الكبرى ، ثم إن إنشاء صندوق نقد إسلامى يعكس التعاون فى الحقل النقدى ؛ بهدف الوصول إلى وحدة نقدية إسلامية تحمى الأمة مخاطر التقلبات النقدية العالمية ، وتبعية العملات الأجنبية ، وتسخير هذه السياسة النقدية لخدمةالأغراض التنموية ، وتنشيط التجارة الخارجية بينها والإسراع فى التكامل الاقتصادى بين بلدانها .

إن تبعية اقتصاديات الأمة المسلمة للسادة الرأسماليين فى الغرب ، يبقى تقسيم العمل الدولى كما هو ويبقى العالم المسلم ضعيفا مستغلا .

والعالم المسلم فى حاجة إلى تعديل هياكله الإنتاجية التى تشكلت على التبعية للرأسمالية الدولية فتوجه إلى خدمة الأهداف الداخلية لوحدة اقتصادية كاملة بحيث يكون تقسيم العمل إنتاجيا وخدميا يقوم على التكامل والكفاية الذاتية بين جنبات الأمة المسلمة . ويتوقف الأمر على الوعى والتصميم والإرادة التى تنبعث فى الأعماق ولا تهدأ حتى تقيم واقعا اقتصاديا جديدا .

والحقيقة أن هذا أمر يحتاج إلى أولى العزم لأن القيود ثقيلة والإمكانات ضعيفة . ولكن إذا اشتعلت جذوة العقيدة فى المسلمين ، فلن يقف أمامها شىء من عوائق ، ولن يعوزها بذل مزيد من الجهد ، وتقديم أى تضحية . بعكس الدافع الأنانى المادى الذى لا يولد إلا العجز ، وضيق الأفق والأثرة مهما كان معه من تكنولوجيا فنية أو تخطيطية أو سياسية . ولن تتحرك إلا بأجهزة الأمن ولن تتورع عن رشوة ونهب وتعويق .

فليس إلا الإسلام طريقا........

الباب الثانى

النظام الاقتصادى الاشتراكى

النظام الاقتصادى الاشتراكى

تقدمة:

من الخطأ أن ننظر للماركسية بصفتها نشاطا سياسيا فحسب ، أو حركة اجتماعية أو مذهبا اقتصاديا ، إنها نظرة شاملة للإنسان والوجود والتاريخ ، « إن هذا المذهب فى التحليل الأخير مجموعة من الأفكار ملأت الفراغ الذى نشأ عن انهيار الدين المنظم ، نتيجة لازدياد تحول الفكر إلى الاهتمام بالأمور الدنيوية خلال الثلاثة قرون الماضية ، وهو مذهب لايمكن محاربته إلا بعقيدة معارضة تقوم على مبادىء مختلفة كل الاختلاف عنه ، ولكن الشيوعية بالنسبة لمعتنقيها لها قيمة الدين ، ماداموا يشعرون بأنها تزودهم بشرح كامل للواقع ، والإنسان كجزء من هذا الواقع ، وتضفى فى الوقت ذاته على الحياة إحساسا بالغاية كما يفعل الدين » (١) .

فهل استطاعت الماركسية أن تجد لأوروبا حلا لأزمتها فأوضحت معنى الوجود وغاية الحياة . أم أنها امتداد للبداية السيئة ومضاعفة للداء .

لقد استغل ماركس نار الحقد فى قلوب العمال وشهر بكل وسيلة باستغلال رجال الأعمال احتكار أوروبا . وبدلا من أن يدعو إلى القسط ، شحذ أسلحة الصراع الطبقى ، فحارب كل امتياز بدعوى المساواة ، ودمر الملاك باسم الاشتراكية .

ثم استغل ذلك التحريف والضلال فى المسيحية ، ليُشَهِّر بالدين ، وبدلا من أن يبحث عن الدين الحق ، اتهم الدين بأنه أفيون الشعوب ، ووسيلة الاستغلال .

وما كان له من طريق بعد ذلك إلا أن يؤمن بالمادية ، فيعتبرها هى الأول

---

(١) الشيوعية نظريا وعمليا . كاريوهنت ص ١٣ دار الكتاب العربى ١٩٥٧ .

والآخر ، ولا شيء قبلها ، ولا شيء بعدها .

وكان عليه أن يبين كيف يتحرك هذا الكون مادام قد كفر بالله ، فاخترع وهم الصراع بين الأضداد ؛ كتفسير لحركة الكون والحياة . أو مايسمى بالجدلية التى ابتدعها هيجل .

وهذا سميت دعوى ماركس بالمادية والجدلية .

وقد تكلم كل من هيجل وماركس بغرور وسذاجة ، كأنهم يعرفون كل شيء ، وأنهم قالوا الكلمة الأخيرة فى تفسير الحياة .

وحصنت هذه الفلسفة الجدلية نفسها تحت اسم الحتمية ، وسمحت لنفسها بأن تهاجم كل الفلسفات ، دون أن تراجع فلسفتها ، ومع الأسف قبل الكثير من السذج هذه الأوهام ، بل اندفع مجموعة من الدهماء ، يسيطرون على جزء من العالم ، ويرغمونه على الدخول فى هذه التجربة الوهمية .

الفصل الأول

الأساس العقدى للاشتراكية

يعلى ماركس من شأن المادة ، ويعتبرها أصل الحياة ، والمحرك الأول لها ، فأعطى قوة الإنتاج خاصية التطور « الدياليكتيكى » الذاتى ، فهى قاموس الكون كله ، وأعطاها حتمية ، معناها : ضرورة سيادتها ، وأن معارضتها لن توقفها ، ولن تكون إلا تعبيرا عن الجهل والعقوق ، وسمى إطاعة هذه القوانين « وعى الضرورة » . إن الجدل هو شريعة هذا الدين ، والعمل به هو العبادة التى فرضت على الإنسان .

(وقد رأيت أناسا يبطلون الأديان فى العصر الحديث باسم الفلسفة المادية ، فإذا بهم يستعيرون من الدين كل خاصة من خواصه ، وكل لازمة من لوازمه ، ولا يستغنون عما فيه من عناصر الإيمان والاعتقاد التى لاسند لها غير مجرد التصديق والشعور ، ثم يجردونه من قوته التى يبثها فى أعماق النفس ، لأنهم اصطنعوه اصطناعا ، ولم يرجعوا به إلى مصدره الأصيل .

فالمؤمنون بهذه الفلسفة المادية ، يطلبون من شيعتهم أن يكفروا بكل شيء غير المادة ، وأن يعتقدوا أن الأكوان تنشأ من هذه المادة فى دورات متسلسلة تنحل كل دورة منها فى نهايتها لتعود إلى التركيب فى دورة جديدة ، وهكذا دواليك ثم دواليك إلى غير انتهاء .

ويطلبون منهم أن ينتظروا النعيم المقيم على هذه الأراضى ، متى صحت نبوءتهم عن زوال الطبقات الاجتماعية . فإن زالت الطبقات الاجتماعية فى هذه السنة ، أو بعدها ببضع سنوات ، فتلك بداية الفردوس الأبدى ، الذى يدوم مادامت الأرض والسماوات ، وتنتهى إليه أطوار التاريخ كما تنتهى بيوم القيامة فى عقيدة المؤمن بالأديان .

ولايخلو دين الفلسفة المادية من شيطانه ، وهو « الرأسمالية » الخبيثة العسراء ، فكل ما فى الدنيا من عمل سوء أو فكرة سوء فهو كيد من هذا الشيطان الماكر المريد .

وكل مافيها من عمل سوء أو فكرة سوء يزول ويحول وتحل فى مكانه بركات

الفلسفة المادية ورضوانها ، متى صار الأمر إلى ملائكة الرحمة ، وذهب ذلك الشيطان إلى قرار الجحيم[1] .

ولكن أى دين هذا ؟.. إن أشبه دين له عرفته البشرية هو دين عبادة الطبيعة الذى اعتنقه الإنسان البدائى ، وكان ينسب فيه القيم البشرية إلى الأشجار وغيرها من المواد .

ونريد أن نعرف إلى أى حد استطاعت المادية الجدلية أن تمد الإنسان بوعى للكون ، وأن تحدد غايته فى الوجود ؟

يقول انجلز : إنه (مهما ينشأ أو ينقرض من الخلائق قبل أن تنجم بينهم أحياء تفكر بأدمغتها وتجد لها ملاذا يسمح بالحياة ولو إلى فترة وجيزة به ، فإننا مع هذا على يقين أن المادة فى كل تغيراتها تظل أبدا واحدة وأبدا كما هى ، وأنها لن تفقد صفة من صفاتها ، وأن تلك الضرورة الحديدية التى تقضى بزوال أرفع زهرات المادة وهى القوة المفكرة ، هى بعينها تقضى بميلاد كرة أخرى فى زمان آخر) .

وحين ذكر (لينين) قول (هيرقليطس) : (العالم واحد ، لم يخلقه أى إله ، ولا أى إنسان ، وقد كان لايزال وسيكون شعلة حية إلى الأبد ، تشتعل وتنطفىء تبعا لقوانين معينة) . علق عليه قائلا : (ياله من شرح رائع لمبادئ المادية الجدلية) .

وفى أسس المركسية اللينينية (أنها لاتعترف بوجود أى قوة أو خالق فيما وراء الطبيعة ، إنها ترتكز بوضوح على الحقيقة ، حقيقة العالم الذى نعيش فيه ، إنها تحرر الإنسان مرة واحدة إلى الأبد من الخرافة ، ومن عبودية الروحانية القديمة)[2] .

إن تعاليم الفلسفة المادية التى تنص على أن العالم الخارجى يوجد فى الزمان والمكان تفند المبدأ العقدى عن وجود إله خارج الزمان والمكان . واللاهوت يؤكد وجود إله قبل وجود العالم ، وأنه خلق الطبيعة لكنه بقى خارجها فى مكان ما فوق الطبيعة ، وهم يؤكدون أن الله وحده هو الذى لايحده زمان ولا مكان ، بينما الطبيعة

---

(١) الفلسفة القرآنية . العقاد ص ١٢ ، ١٣ دار الكتاب العربى طبعة ثانية ١٩٦٩ م .

(2)Fundamentals of Marxism - Leninism P. 16 Progess Publishers. Moscow 1964 2.d edition Edited Clemens Dutt

يحدها بداية ونهاية للزمان والمكان ، والعلم قد بين استحالة هذه الخرافات ، إنه ليس هناك مكان لله فى الحقيقة ، وذلك هو مبدأ العلماء عن العالم ، والفلكى الفرنسى (جوزيف لالاند) لاحظ أنه بحث فى السماوات ولكنه لم يجد أى إله هناك(١) .

ومن العجيب أن أصحاب هذ الرأى قبل صفحة واحدة يقولون : (إن المسافات فى العالم أعظم كثيرا من المسافات التى تعودنا عليها فى الأرض . إن المجاهر الحديثة قد مكنتنا من اكتشاف النظام النجومى الذى ضوؤه يصل إلينًا فى مئات الملايين من السنين رغم أن سرعة الضوء تصل إلى ٣٠٠,٠٠٠ ألف كيلو فى الثانية ، . رغم أن هذه المعلومات محدودة ولكنها لاتعطينا صورة صحيحة عن اتساع العالم الذى هو لانهائى . إن لانهائيته تتعدى حدود الخيال ولا يمكن وصفه والتعبير عنه بالعلم .

والأرقام الخاصة بعمر الأرض وتطورها تذهل الخيال .. إن الإنسان كما نعرفه اليوم ظهر منذ ٥٠,٠٠٠ إلى ٧٠,٠٠٠ سنة ، ... وأول أشكال النبات والحياة الحيوانية ظهرت منذ أكثر من ألف مليون سنة ، والأرض نفسها منذ عدة آلاف الملايين من السنين ، وهذا هو العمر الزمنى لتاريخ الأرض ، ولكن لاهذه الأرقام ولا أكبر منها تستطيع أن تعطينا أى دلالة حقيقية عن لانهائية الطبيعة ، لأن هذه اللانهائية يتمثل وجودها اللانهائى فى الزمان)(٢) .

وهكذا يصلون إلى معالم الأفكار الغيبية التى عابوا الأديان عليها ، ورغم هذا الوصول فإنهم يصدقون قول إنسان أخرقَ بحث عن الله فى السماء فلم يجده ، تعالى عما يقولون ، ولعمرى أى سماء وصل إليها .

تهافت المادية :

(وإذا استوعبنا اليوم حصيلة الإنسان في معرفة حقيقة المادة لوجدناه ضئيلا لم يتعد إلا قشرة ضئيلة من ظاهرها . فما هي مكونات الذرة ؟ لازال كل يوم يأتى بجديد عنها ، حتى أصبحت أمامنا عالما من المجهول ، وما هو الألكترون جزىء الذرة ؟ أهو جزء من المادة يظهر في ثوب من الطاقة ؟ أهو مقدار من الطاقة منفصل تمام

---

1 - Fundamentals of Marxiom - Leninism. 33 , 34 .

(٢) نفس المصدر P. 33 34

الانفصال عن أي جوهر مادي ؟ ولا يمكن أن يتصور الفرض الأخير ؟ ويقول ليبون : « قد يمكن لاريب لعقل أسمى من عقلنا أن يتصور الطاقة بغير مادة .. ولكن مثل هذا التصور فى غير مقدورنا ، فنحن لا نستطيع أن نفهم الأشياء إلا بوضعها فى الإطار المشترك لأفكارنا ، ولما كانت ماهية الطاقة مجهولة فنحن مضطرون إلى صوغها صياغة أدبية حتى نفكر فيها ، فنحن — كما قال برجسون — ماديون بالطبع ، فقد ألفنا التعامل مع المادة والأمور الميكانيكية ، وإذا لم ننصرف عنها كي ننظر إلى أنفسنا فإننا نتصور كل شىء كآلة مادية » ومع ذلك فإن أوستوالد Ostwald يصف المادة على أنها صورة من الطاقة فحسب ، ويرد ريدفورد الذرة إلى وحدات من الكهرباء الموجبة والسالبة . ويعتقد لودج أن الألكترون لايشتمل على نواة مادية أكثر من شحنة . ويقول ليبون ببساطة : « المادة صورة مختلفة من الطاقة » ويقول ج. ب. س. هالدين : « يعتبر بعض الناس من أقدر المفكرين في العالم اليوم المادة كمجرد ضرب خاص من الاضطراب التموجى » ويقول ادينجتون : « إن المادة مركبة من بروتونات وألكترونات — أى شحنات موجبة وسالبة من الكهرباء — فاللوح هو في الحقيقة مكان فارغ مشتمل على شحنات كهربائية مبعثرة هنا وهناك » ويقول هوايت هيدر : « إن مفهوم الكتلة في طريقه إلى فقدان امتيازه الوحيد باعتباره المقدار الواحد الدائم في النهاية ... » فالكتلة الآن اسم لكمية من الطاقة في علاقاتها ببعض آثار الديناميكية ويقول ليبون : « إن عناصر الذرات التي تنحل تفنى تماما ، فهى تفقد كل صفة للمادة بما في ذلك الثقل وهو أكثر صفاتها أساسية . ذلك أن الميزان يعجز عن وزنها ولا شىء يستطيع أن يعيدها إلى حالة المادة . فقد اختفت في عظمة الأثير .. والحرارة والكهرباء والضوء إلى غير ذلك .. تمثل آخر مراحل المادة قبل اختفائها فى الأثير .. والمادة التى تنحل تخرج من ماديتها بمرورها فى حالات متتابعة تنتزع منها تدريجيا صفاتها المادية ، حتى تعود في نهايتها إلى الأثير الذي لايمكن وزنه ، ذلك الذى يبدو أنها نشأت عنه ، الأثير .. ولكن ما هذا الأثير ؟ ... لاأحد يعرف . ليس الأثير ، كما يقول لورد سالسبورى ، إلا أسماء على الفعل « يتموج » والأثير خرافة ابتدعت لإطفاء الجهل المثقف للعلم الحديث فهو غامض غموض الشبح أو الروح »[1] .

---

(١) مباهج الفلسفة وول ديورانت ج ١ ص ٦٩ / ٧١ أحمد فؤاد الأهوانى مكتبة الأنجلو ١٩٦٥ بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين .

والإنسان اليوم ينظر إلى الكون الهائل فلا يستطيع أن يرى حتى تفاهة الأرض التي يسير عليها إذا نسبها إليه . فأين هي من الشمس ؟ وأين الشمس من النجوم الهائلة التي تحتويها المجرة التي تعيش فيها ؟ وما يكفي عشرات الأصفار لتحديد عدد المجرات ، وما تقدر عين أن ترى أو عقل أن يعى أين تتجه هذه المجرات وهى تختفى عن ناظره وبسرعة هائلة إلى المجهول !

وصرنا لا نعرف إلا ظاهرا من الحياة الدنيا ، حتى تحول القياس الحسى لها صورا من المعادلات الرياضية فحسب ، تقوم على الاستنتاج لا الرؤية أو التجربة ، وبهذا انهار ذلك البناء الذي قام في القرن التاسع عشر ، والذي تخيل به الإنسان أنه يستطيع أن يرى الوجود والتاريخ ، ويفسره بانعدام الأساس الذي يقوم عليه التفسير المادي والواقعى والتجريبي ..

هذا فيما يختص بالعلم التجريبى . ويزداد الأمر تعقيدا فى البحوث الاجتماعية ، لأن طبيعة الموضوعات التى تعالجها العلوم الإنسانية ـــ وفى مقدمتها العمل الصالح ـــ كغاية السلوك الإنسانى وتحديد الخير ومعرفة الواجب ، ونحو ذلك ، لا تحتمله مناهج التجربة . هذا بالإضافة إلى أن الإرادة البشرية ، تتدخل في سير الظواهر الإنسانية ـــ خلقية وغير خلقية ـــ وتتكفل بتغيير مجراها ، تغييرا يجعل من العسير إخضاعها لقانون علمي ثابت ، ويتعذر مع هذا إجراء التجارب في الموضوعات الإنسانية إلا في نطاق ضيق محدود لا يبرر جعل المنهج التجريبى أساسا لدراستها ، بينما يتعذر كشف قوانين العلوم الطبيعية بغير مناهج التجربة ، لأن من أظهر خصائص البحث في هذه العلوم أن يكون موضوعيا ذاتيا ونزيها ، لا تتدخل فيه عواطف الباحث وميوله ، أما مقررات العلوم الإنسانية فمتأثرة لا محالة بعقيدة الباحث ، وثقافته وتقاليد وطنه ونحوها من عوامل تكوينه ، وإذا كانت الظواهر الطبيعية تنشأ عن علة أو علل يسهل تحديدها إلى جانب أنها تطرد على غرار واحد ، فإن الظواهر الإنسانية ـــ خلقية أو نفسية أو اجتماعية أو غيرها ـــ تستثيرها وتتدخل في توجيهها عوامل كثيرة متشابكة يرتد بعضها إلى حرية الفرد وخبراته الثقافية والاجتماعية بوجه عام ، ويرجع بعضها إلى البيئة التي تكتنفه وتؤثر في توجيهه ويتأثر بعضها بماضى الإنسان وحاضره . وهذه العوامل من التداخل والتشابك بحيث يصعب ـــ إن لم يتعذر ـــ حصرها وتحديد نصيب كل منها فى الظاهرة التي

ندرسها . إن العلم فشل فشلا ذريعا حين تطلع إلى تفسير غاية الوجـــود ومنهاج الحياة ، فانطلق الإنسان لذلك في شقاء يعيث في الأرض ، وتحول العلم إلى مجموعة افتراضات مقبولة أو سخيفة ، لاسند لها من الحقيقة أو الواقع ، وانتقل بذلك من النقيض إلى النقيض في متاهات شتى . مرة يقول : إنه لا وجود إلا للعقل ولا وجود للمادة ، ومرة يقول : إنه لا وجود للعقل وإنما الوجود فقط للمادة والعقل نتاجها .. وهكذا في إفراط وتفريط وخلط باطل بما يشبه الحق

يقول أحد علماء الغرب : (كثيرا ما يقال : إن هذا الكون المادى لايحتاج إلى خالق ولكننا إذا سلمنا بأن هذا الكون موجود ، فكيف نفسر وجوده ؟ .. هناك أربعة احتمالات للإجابة على هذا السؤال : فإما أن يكـــون هذا الكـــون مجرد وهـــم وخيال ــ وهو ما يتعارض مع القضية التى سلمنا بها حول وجوده ــ وإما أن يكون هذا الكون قد نشأ من تلقاء نفسه من العدم ، وإما أن يكون أزليا ليس لنشأته من بداية ، وإما أن يكون له خالق ..

أما الاحتمال الأول فلا يقيم أمامنا مشكلة سوى مشكلة الشعور والإحساس ، فهو يعنى أن إحساسنا بهذا الكون وإدراكنا لما حدث فيه لا يعدو أن يكـــون وهما من الأوهام ، ليس له ظل من الحقيقة . وقد عاد إلى هذا الرأى فى العلوم الطبيعية أخيرا (سير جيمس جينز) الذى يرى أن هذا الكون ليس له وجود فعلى ، وأنه مجرد صورة فى أذهاننا ، وتبعا لذلك الرأى نستطيع أن نقول : إننا نعيش فى عالم من الأوهام . فمثلا هذه القطارات التى نركبها ونلمسها ليست إلا خيالات ، وبها ركاب وهميون وتعبر أنهارا لاوجود لها ، وتسير فوق جسور مادية .. إلخ ، وهو رأى وهمى لا يحتاج إلى مناقشة أو جدال .

أما الرأى الثانى القائل بأن هذا العالم بما فيه من مادة وطاقة قد نشأ هكذا وحده من العدم ، فهو لايقل عن سابقه سخفا وحماقة ، ولا يستطيع هو أيضا أن يكون موضعا للنظر أو المناقشة .

والرأى الثالث الذى يذهب إلى أن هذا الكون أزلى ليس لنشأته بداية ، إنما يشترك مع الرأى الذى ينادى بوجود خالق لهذا الكون ، وذلك فى عنصر واحد هو الأزلية ، وإذن فنحن إما أن ننسب بصفة الأزلية إلى عالم ميت ، أو أن ننسبها إلى إله حى يخلق ، ولـيس هنـاك صعوبـة فكريـة فى الأخـذ بأحـد هذيـن الاحتمالين أكثر مما فى

الآخر ، ولكن قوانين « الديناميكا » الحرارية تدل على أن مكونات هذا الكون تفقد حرارتها تدريجيا ، وأنها سائرة حتما إلى يوم تصير فيه جميع الأجسام تحت درجة حرارة بالغة الانخفاض ، هى الصفر المطلق ، ويومئذ تنعدم الطاقة وتستحيل الحياة ، ولا مناص من حدوث هذه الحالة من انعدام الطاقات عندما تصل درجة حرارة الأجسام إلى الصفر المطلق بعض الوقت ، أما الشمس المستعرة والنجوم المتوهجة والأرض الغنية بأنواع الحياة فكلها دليل واضح على أن أصل الكون أو أساسه يرتبط بزمان بدأ من لحظة معينة ، فهى إذن حدث من الأحداث .. ومعنى ذلك أنه لابد لأصل الكون من خالق أبدى ليس له بداية ، عليم محيط بكل شيء ، قوى ليس لقدرته حدود ، ولابد أن يكون هذا الكون من صنع يديه)[1] .

فالطبيعة وصفت فى الحقيقة بالاوصاف التى يؤمن بها المؤمنون بالله ، ولكن الأقرب للعقل والمطابق للمنطق أن هذه الدنيا فانية ، الصدفة تستحيل كتفسير لوجودها . الذى خلقها وصورها هو وحده الذى ليس له أول فيوصف ولا آخر فيعرف ﴿ قال فمن ربُّكُما ياموسى . قال ربُّنا الذى أعطى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثم هَدَى . قال فما بالُ القُرون الأولى . قال عِلْمُها عند ربى فى كتاب لا يضلُّ ربِّى ولا ينسى . الذى جعل لكم الأرض مَهْداً وَسَلَكَ لكم فيها سُبُلاً وأنزل من السماء ماء فأخرجنا به أزواجا من نباتٍ شتَّى . كلوا وارْعَوْا أنعامكم إن فى ذلك لآيات لأولِى النُّهَى . منها خلقناكم وفيها نُعيدُكم ومنها نُخْرِجُكُمْ تارة أخرى . ولقد أريْنَاهُ آياتنا كُلَّهَا فَكَذَّب وأبَى ﴾[2] .

ولعمرى كيف يغلق على نفس هذه البدهية لترتد بغباء إلى العقلية الآلية التى تفسر كل شيء فى دورات تنتهى لتبدأ دون جديد أو هدف ، فهى كرات تلتهب لتخمد ثم لتلتهب هكذا فى دورات لامعنى لها ﴿ وضرب لنا مثلا ونسى خَلْقَهُ قال من يُحْيِى العظام وهى رَمِيم . قل يُحْيِيها الذى أنشأها أول مَرَّة وهو بكل خَلق علم . الذى جعل لكم من الشجر الأخضر نارا فإذا أنتم منه تُوقِدُون . أوليس الذى خلق السماوات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخَلّاقُ العليم . إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون . فسبحان الذى بيده ملكُوتُ كُلِّ شيء وإليه تُرْجَعُون ﴾[3] .

---

(١) الله يتجلى فى عصر العلم . مقال (نشأة العالم — هل هو مصادفة أو قصد) فرانك ألن ص ٧ ، ٨ أشرف على التحرير جون كلوفر موس . ترجمة د. الدمرداش عبد الحميد سرحان .

(٢) سورة طه آية ٤٩ — ٥٦ .

(٣) سورة يس آية ٧٨ — ٨٣ .

أوهام الجدل :

لقد أصاب العلم الماركسية فى مقتل ، وذلك فى أهم جزء فى بنائها ألا وهو قانون الحركة ، الذى يعتبر العمود الفقرى للنظرية ، والحق المطلق فى اعتقادهم ، وبدونه ينهار البناء أنقاضا ، قانون الحركة هذا يسمونه الجدل أو صراع المتناقضات .

ولقد تأثر (هيجل) بإنجيل يوحنا ، سواء ما جاء فيه من تثليث ، أو ما جاء فيه من تقابل بين الموجودات ، ودافع هيجل عن التثليث ، بمقولة : أن (ابن الله) هو الوجود الطبيعى الإنسانى لله . اى الوجود الإلهى فى الوجود المشاهد ، وان الروح القدس هو ذلك الروح الجامع بين الله وابن الله ، فهو لكى يدافع عن التثليث وحد بين الله والطبيعة ، فانتهى للإيمان بالطبيعة والكفر بالله .

ونحن نتساءل ماهذه النقائض التى يتحرك بها الوجود ؟أيكون من الممكن أن نضع كل ظاهرتين مختلفتين تحت اسم التناقض ؟

الجدل يعنى أن يتقابل نقيضان ، أى يجتمعان فى محتوى واحد . قال (لينين) فى الدفاتر الفلسفية : (إن المعنى الدقيق للجدلية هو دراسة التناقضات داخل ذات جوهر الأشياء) . والتناقض يؤدى إلى صراعها إلى أن يحل فيخرج منهما ــ أى من باطن الشىء الذى اجتمعا فيه ــ شىء ثالث مختلف عنهما ، ويزول به التناقض ويتجاوز وجود النقيضين .

ولكن عندما وضع ماركس الجدلية المادية أى طبق القوانين الهيجلية على المادة كانت المادة غير معروفة تماما ، إذ كان العلماء على عهد (هيجل وماركس وانجلز) يعتقدون أن الطبيعة مركبة من ٩٢ عنصرا ، وأن كل عنصر مكون من جزئيات هى الذرات ، وكانت الذرة معتبرة وحدة الكون كله .

وكان لهذا التعدد واختلاف تأثير المواد بعضها فى بعض سببا لدفع البعض إلى تصور تناقض فى الطبيعة أو المادة ، فالأكسجين مثلا يلهب النار والماء يطفئها .

أما الآن فإن كل من لديه بعض الثقافة العامة يعلم أن الذرة مركبة .. فهى تتكون من نواة ، يحيط بها عدد من الألكترونات ، تتحرك حولها بسرعة هائلة ، وأن النواة تتكون من بروتونات وأجسام أخرى . وأن الألكترونات كلها ذات شحنات

سالبة ، وأن البروتونات كهارب ذات شحنات موجبة . وأن النيترون Neutron متعادل ، قوامه بروتون وألكترون متعانقان ، وكل اختلاف فى الظواهر التى نراها فى المادة وتركيبها راجع إلى خلاف فى عدد وترتيب الألكترونات فى ذرات تلك المواد ، فإذا كانت الذرة تحوى ألكترونا واحدا ، فالمادة أيدروجين ، وإذا كانت تحوى ثمانية فهى أكسجين ، وإن كانت ٢٦ فهى حديد ، أو ٩٢ فهى يورانيوم ، وتتعدد وتختلف الخواص الكيميائية باختلاف وتعدد التكوينات ، وعرفنا حقيقة ذات أهمية هى أن عدد الألكترونات فى أية ذرة يساوى تماما عدد البروتونات ، أى أن الشحنة الموجبة فى أى ذرة تساوى الشحنة السالبة ، ولذلك فالذرة من أية مادة فى حالتها العادية وحدة متزنة ومستقرة ، خالية من التناقض الباطنى والصراع .

وقد كان يظن أن أى جمع بين شيئين لهما شحنتان كهربائيتان إما أن يتنافرا إن كانتا من نوع واحد أى موجبتين أو سالبتين ، وإما أن يتجاذبا إن كانتا مختلفتين . لذلك كان السالب يعتبر نقيضا للموجب ، إلى أن أثبت العلم أن هنالك مسافة يبطل عندها هذا القانون ، هى جزء من ثلاثين مليون جزء من السنتيمتر ، وهو يعادل $\frac{١}{٨}$ قطر أكبر ذرة . وبذلك ثبت أنه ليس داخل الذرة جذب وتنافر من هذا التناقض .

وكان العلماء يعتقدون أن الطبيعة قائمة على عنصرين هامين هما : الطاقة والمادة ، اعتبروا المادة شيئا جامدا محسوسا سموه الكتلة ، واعتبروا الطاقة قوة بدون كتلة ، وبذلك أصبح السكون نقيض الحركة ، والمادة نقيض الطاقة ، ثم أثبت العلم وحدة الطاقة ، والمادة ليست إلاطاقة مركزة ، وأن المادة لاتحتاج لكى تقول عنها إنها طاقة إلا أن تسير بسرعة الضوء ، وبذلك زال ماكنا نتصور أنه تناقض باكتشاف (أينشتاين) أن الطاقة = الكتلة × مربع سرعة الضوء .

وكانت المادة الخفيفة تعتبر نقيض المادة الثقيلة ، والسائل يعتبر نقيض الجامد ، والأبيض يعتبر نقيض الأسود ، والحار نقيض البارد ، ومايطفىء النار يعتبر نقيض مايذكيها ، ثم جاء العلم فأثبت أن المادة يمكن أن تتحول إلى نوع ثان ، ولايتطلب هذا أكثر من تعديل عدد وترتيب عناصر الذرة من ألكترونات وبروتونات ، وقد أمكن فعلا تحويل ذرات بعض العناصر إلى ذرات عناصر أخرى ،فتحقق بذلك حلم الكميائيين القدامى ، فقد نجح (رذرفورد) فى تحويل بعض ذرات من النتروجين إلى ذرات أكسجين ، كما نجح غيره فى تحويل ذرات من البلاتين إلى ذرات من

الذهب .

ولما أثبت العلم أن الذرة خالية من التناقض ، فمن البدهي أن الطبيعة أو المادة لاتنطوى فى باطنها على تناقضات ، ولايدور داخلها صراع ، بذلك لم يعد من الممكن القول بأن حركة المادة جدلية .

وتتحول المادة إلى تركيبات مختلفة ، ويتطلب ذلك ذرتين تكون درجة تشبعهما مختلفة ، لتندمجا فتصبح الذرتان ذرة واحدة من نوع ثالث ، ولابد من التأثير الخارجى أى تأثير ذرة على ذرة أخرى لتتم عملية التحول . وهذا لايتفق مع قانون الجدل الذى يقوم على أساس التحول من الباطن .

والكون ملىء بالقوانين المتباينة ، التى تحكم كل نوع . فالقوانين التى تحكم الرصاص غير التى تحكم الأيدروجين ، وقوانين الصوت غير قوانين الضوء ، وللنبات قوانين غير الجماد ، والجماد غير الحيوان .

وبالطبع تعددت المركبات وقسمناها إلى أنواع حسب تباين خصائصها ، والتعسف بالبحث عن التناقض فيها ، وهو مخرف ، يصل إلى حد ماقاله (انجلز) فى كتابه (جدل الطبيعة) من أن ثمة أشعة ضوء سوداء لتكون نقيضا لاشعة الضوء البيضاء ، ليثبت لديه علميا أن الضوء يحتوى على نقيضين ، وأن فى كل شىء صراعا داخليا وأن كل شىء جدلى ، فى متاهات يرغم أصحابها الناس إرغاما على التسليم بصحتها ، دون أن يكون فى الذرة تناقض ولاصراع ، وأن كل الأنواع تكونت نتيجة اندماج الذرات وتأثيرها ، وتحولها فى حركتها الدائمة ، وأن ناتج هذا التأثير المتبادل هو التغاير بين الأنواع .

لقد كان (ماركس وانجلز) ـــ بقولهما أن المادة جدلية ـــ يجهلان الحركة الداخلية للذرة ، حين تبنيا القوانين التى وضعها هيجل كلها ، وأعطوها الحق فى تفسير كل شىء ، أما أن يقول هذا واحد بعد منتصف القرن العشرين فذلك ممايدعو للعجب والسخرية .

وحسبنا أنهم تراجعوا فى آخر رأى لهم حين قالوا : (يجب ألا يفهم هذا الأمر فهما مبالغا فى بساطته . إن الصراع بين الأضداد بمعناه الحرفى المباشر يحدث بصفة رئيسية فى المجتمعات الإنسانية ، ولا يمكن على أى وجه أن نتحدث عن الصراع بمعناه

الحرف بالنسبة إلى العالم العضوى ، أما بالنسبة إلى الطبيعة غير العضوية فيجب أن يفهم هذا التعبير على وجه أقل حرفية وهذا هو السبب الذى وضع من أجله « لينين » ذلك التعبير بين القوسين . إن هذا التمييز لازم لفهم صراع الأضداد فهما سليما »[1] .

إننا نشاهد — على العكس مما يقول ماركس — أن العلاقة بين الأشياء المختلفة هى علاقة التعاون عموما . فالليل يكمل النهار ، الأول سكن والثانى معاش . يقول تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جعلنا الليل لِيَسْكُنُوا فيه والنهار مُبْصِراً إن فى ذلك لآيات لقوم يؤمنون ﴾[2] .

والسالب والموجب يتعاونان معا فى إكمال الدائرة الكهربائية ، ولو تصورنا أن أحدهما يقضى على الآخر لما تصورنا ضوء الكهرباء ، والذى نراه أن السالب يتنافر مع السالب ، والموجب مع الموجب ، وإن كان لابد من القول بالصراع فهو ليس بين السالب والموجب ، بل بين السالب والسالب والموجب والموجب .

أليس من الغريب بعد ذلك أن يقدس الماركسيون قانون الجدل ، ويعتبروه أعظم كشف فى تاريخ الإنسان ؟ ولكن هذا شىء طبعى بالنسبة للفكر الماركسى الذى يعتبر المادة أزلية خالقة فيلبسها لباس الألوهية ، ولهذا كان لابد أن يفترض الحركة ذاتية تتحرك فى شكل التناقض وصراع الأضداد . وأخذت تدخل العلم قسرا فى قوالبها إلى أن تحرر العلم بسلاح التجربة من إسارها كما رأينا فى أشكال المادة . وحسبنا أن نتذكر أن الذرة يزداد غموضها كلما ازددنا بحثا فيها ، فلم تكتشف حتى الآن حقيقة الألكترون ، ولم نستطع متابعة حركته ، وكل يوم نرى كشفا جديدا فى عالمها . ومن الخطأ أن نقول : إن الحركة ذاتية ؛ لأن ذلك فرض كشف العلم خطأه ، كما كشف خطأ تناقض الألكترون والبروتون — والعجيب أن الشيوعيين يعيبون على غيرهم بناء يقينهم على افتراضات لم تثبتها التجربة ، ويخصون بالذكر الإيمان بالغيب وإن دلت عليه الآثار فى الكون — ونحن نسألهما بالتالى : كيف امنوا بالألكترون وهم لم يروه إلا بأثره فى الكهرباء ؟ ثم نسألهم ساخرين : كيف آمنوا بالجدلية كقانون مطلق أزلى ، وهم لم يثبتوا علميا وجودها فى الأحياء أو الأشياء ، والآثار كلها تثبت

(1) Funtamental of Marxism Leninism pp. 102 - 103 .

(٢) سورة النمل اية ٨٦ .

خطأها ؟ إلا أن يزعموها غيبا لايلمس ولايرى !

إن سنة الله تمسك المادة فى نظام ﴿إن الله يُمْسِكُ السماوات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمْسَكَهُمَا من أحد من بعده إنه كان حليما غفورا ﴾ [1] . ولهذا نجد الترابط والانتظام ﴿ لا الشمس ينبغى لها آن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل فى فلك يسبحون ﴾[2] .

والتباين سنة الوجود والحياة ، فباختلاف كل شىء عن الآخر يتم التزاوج ﴿ ومن كل شىء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون ﴾[3] ﴿ وجعل منها زوجها ليسكن إليها ﴾[4]

وبهذا يتم التآلف والتعارف ﴿ ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾[5] .

والصراع لاننكره ، ولكن الذى ننكره ضرورته الحتمية ، وأنه حركة الوجود والحياة ، إننا نؤمن ، والواقع يؤيدنا ، أنه انحراف عن سنة الله التى هدى إليها الناس . إن الإيمان يحيل الحياة إلى الوحدة والتعاون ، والبعد عنها يؤدى إلى الصراع ﴿ فإن آمنوا بمثل ماآمنتم به فقد اهْتَدَوْا وإن تولوا فإنما هم شقاق ﴾[6] .

الغريزة والروح مختلفان ، ولكنهما ليسا متناقضين ، فهما يتعاونان فى السمو بالإنسان إلى أفق الكمال ، ولكن إن انتصرت الغريزة على الروح انحرفت بالفرد عن الإنسانية ، وكذلك لايمكن للإنسان أن يعيش بروحه وحدها وإلا لكان فى ذلك الفناء ، إنهما متعاونان فى أداء رسالة الإنسان فى الحياة .

ولكن ماذا نقول للتعسف فى التفسير ، والاعتساف فى التأويل ، حين يصف الماركسيون كل ظواهر الحياة على أنها متناقضات ، مستغلين الخلاف بينها ، ويسمونها الفكرة ونقيضها ، ويطلقون على العملية اسم الجدل .

---

(١) سورة فاطر آية ٤١ .
(٢) سورة يس آية ٤٠ .
(٣) سورة الذاريات آية ٤٩ .
(٤) سورة الأعراف آية ١٨٩ .
(٥) سورة الحجرات آية ١٣ .
(٦) سورة البقرة آية ١٣٧ .

إن التاريخ ـــ كما يقول (كارل فيدرن) فى دراسته الهامة ـــ يسير كجدول لا نهاية له ، ولايعرف أحد بدايته ولانهايته ، ولهذا يستحيل تعيين أى مرحلة من مراحله وهل تكون فكرة أو نقيضها أو تآلف النقيضين ، ويمكن بسهولة إظهار أية حادثة تاريخية على أنها تآلف بعنصرين كانا متناقضين فى الماضى ، إذ أنها فكرة تختار فيما بعد حادثا آخر ليكون نقيضها . وهكذا تقديم الغزو النورمندى على أنه تآلف الثقافتين الرومانية والأنجلوسكسونية ، أو أنه فكرة نقيضها عهد البلاجينيت (وهى كنيسة البيت المالك الإنجليزى) وقد أطلقه عليها أحد أعضائه وهو (ريتشارد أمير يورك) فى سنة ١٤٥٠ . وتآلف هذين النقيضين فى عهد التيودوريين ، وهذا العلاج الذى لايركن إليه يجعل التاريخ بمثابة لعبة ، كل مايلزم للعب بها خيال خصب وجهل كبير . وعلاوة على هذا رأينا أن الجدلية ـــ كما استخدمها هيجل ـــ مبدأ يقوم على التفاؤل بأن كل نتيجة تعد تقدما نحو (المطلق) ، ويرى ماركس أيضا (أن كل مرحلة متعاقبة من مراحل المجتمع التى تنشأ على حساب التناقضات الداخلية للمرحلة السابقة لها وتؤلف شكلا أعلى) . وهذا قول معقول ، إذا كان التاريخ سجلا مستمرا للتقدم ، ولكنه عبارة عن قصة من الانحلال والفساد ، ولهذا لايمكن تطبيق الجدلية على جزئه هذا [1] .

وها هو تاريخ الإسلام يظهر تهافت هذه النظرية . . . . . .

فالدارس لسيرة رسول الله ﷺ وأصحابه يجد أناسا قد تجردوا من الدنيا تماما ، وضحوا بأثمن مافى الوجود فى سبيل نصرة هذا الدين ، لقد ضحوا بأرواحهم .

وهل يستطيع أحد أن يقول : إن محمداً عليه السلام كان يبغى الملك أو الدنيا بهذه الدعوة ، لقد رأينا ماعرض عليه من ذلك بإلحاح فأبى وفضل الموت عليه . . . وذلك مادفع (توينبى) أن يقول : (إن رجلا ثبت فى دعوته ثلاثة عشر عاما قبل أن يهاجر إلى المدينة ، تعرض خلالها للأذى والموت لايمكن إلا أن يكون عامر النفس بإيمان دينى عميق) .

وهل كانت سمية وياسر يبغيان الدنيا ، حينما سلط عليهما أبو جهل العذاب

---

(١) الشيوعية نظريا وعلميا . كاريو هنت ص ٥٥ ، ٥٦ .

لينطقا بكلمة الكفر ، ولم يملك رسول الله ﷺ لهما شيئا إلا أن يقول : « صبرا آل ياسر فإن موعدكم الجنة »(١) وظلا فى صبرهما حتى لقيا الله شهداء .

وماذا كان يبغى المهاجرون حين تركوا الدنيا وراءهم ، وهم يعلمون أنهم ذاهبون إلى حيث الفقر والحاجة ؟ . . . وهذا صهيب يضحى بكل ماله ، حين خير بينه وبين أن يلحق برسول الله ﷺ بدار الهجرة ، أين هو الهدف المادى إذن فى هذا الإيمان ؟

وكان فى الدعوة الغنى الشريف كعثمان ، والفقير الذى لايملك شيئا كبلال ، بل كان منهم من يضحى بكل ماله فى سبيل الله كأبى بكر دون أن يترك لأهله شيئا ، وكان يستطيع أن يعيش فى سعة من ماله ورفعة من قومه دون أن يخالف ماهم عليه .

ولقد انتشر الإسلام بسرعة ماتزال خارقة ، فقد هزم فى سنوات قليلة فارس وروما ، واستولى على السواد والشام وفارس ومصر ، ولا يزال التاريخ حائرا فى تبرير انتصار هذه القلة ، الضعيفة السلاح ، أمام الكثرة العددية بعددها وعدتها ، وقد وضح من اللحظة الأولى أن الهدف من هذه الحملة ليس ماديا ، حيث كان يدعى الأفراد أولا إلى الإسلام ، فإن أسلموا تساوى الجميع فى الحقوق والواجبات ، هم وغيرهم من المسلمين دون تمييز . فإن أبوا الإسلام فالجزية وإلا فالقتال . والجزية تصرف أولا على المحتاجين منهم ، وثانيا للدفاع عنهم حيث يعفون من الحرب فى سبيل الله ، فهى إذن لاتتضمن أى مغنم للمسلمين . والهدف من الحملة كما يحدده القرآن هو إظهار الإسلام على الدين كله — دون إكراه فى الدين — ليسود العالم الحرية والسلام العادل .

وفى التشريع الاقتصادى الذى قدمه الإسلام مايهدم هذا التفسير ، فكيف نفسر إلغاء الربا والاحتكار وتحريمهما ، ومنع أن يكون المال دولة بين الأغنياء . . وكيف يحدد الإسلام وظيفة الملكية .. ؟ إلى غير ذلك من أصول الإسلام الاقتصادية .. وكانت المرحلة — حسب التفسير المادى — تحتم عليه أن يكون غير ذلك ، ويتجاوب مع قوى الإنتاج .

(١) رواه الحاكم فى المستدرك على الصحيحين ، مكتب المضبوعات الإسلامية ، حـ ٣ ص ٣٨٣ .

ولقد كان عصر عمر بن عبد العزيز معجزة تاريخية ، حيث أوقف المد المنحرف عن أصول الإسلام ، واستطاع بقوة الكتاب والإيمان أن يرد للناس مااستلبه بنو أمية ، فنشر التوازن الاقتصادى فى المجتمع كله بعد أن كان قد اختل حتى إن عماله كانوا يبحثون عن الفقراء والمستحقين للصدقة فلا يجدونهم ، لأن الناس كلهم أصبحوا أغنياء .

الفصل الثانى

نظرية فائض القيمة

كان علماء الاقتصاد الإنجليز القدماء يرون أن مستوى الأجور يقرره الوقت اللازم الكافى لإعالة العامل ، ولاشأن لذلك بالقدر الذى ينتجه العامل ، إن قوة العامل سلعة فريدة من نوعها ، لأن العامل ينتج إنتاجا يزيد عما يحتاجه لإعالة نفسه ، ورأوا أنه إذا أخذ أكثر مما يبقيه حيا سيزيد إنجابه مما يترتب عليه المجاعات والحروب .

واستغل ماركس ذلك فى شحذ أسلحة الصراع ، حيث رتب على وجود هذا الفرق أن يكون العامل ضحية لاستغلال صاحب العمل ، نتيجة للفارق الكبير بين أجره وقيمة ماينتجه ، ثم رتب نتيجة أخرى خاطئة وهى أن أصحاب الأعمال وملاك الأراضى يعيشون على حساب أناس آخرين ، وهم لايقدمون لهم مايقابل السلع التى يتلقونها ، أى أنهم يعيشون على دخل لم يكسبوه ، وبهذا تنشأ الدخول الأخرى غير الأجر المكونة من الإيجار والفائدة والربح أو مايسمى فائض القيمة .

ويرى ماركس أن قصة رأس المال هى قصة استغلال الإنسان ، فقد كان استعمال الإنسان للعصى والآلات الحجرية تجعله فى حاجة إلى التعاون ، ليكمل نقصه فى صراعه ضد الطبيعة ، لذلك سادت العلاقات التعاونية المشتركة فى تلك الحقبة البدائية من التاريخ . ولكن لما انتقل الإنسان إلى استعمال القوس والسهم والفأس ساد نظام العبودية بين الناس ، لأن الإنسان أصبح معه من الأسلحة مايساعده على إخضاع الآخرين ، ولقد أتاحت الزراعة للإنسان لأول مرة أن ينتج أكثر مما يستهلك ، الأمر الذى جعل هناك فائضا ، رغّب الأقوياء فى استغلال الضعفاء لحسابهم ، ولما نمت الصناعة استعمل رب العمل العمال ، وأخذ منهم فائض القيمة ظلما وعدوانا .

ورأس المال الثابت عند ماركس كالأبنية والمواد الأولية والآلات لا ينتج شيئا ، وإنما تتولد الإنتاجية من رأس المال المتغير (العمل) ، وهو مقدار مايصرف من قوة العمل فى رؤوس الأموال الثابتة ، ومن الواضح تبعا لذلك أن من لايسهم بالقوة العاملة

فى إنتاج أية سلعة معينة لاينتج اية قيمة ، وهكذا فإن كل من يتلقى جزءا من الإنتاج دون إسهام فيه إنما هو طفيلى يعيش على سرقة العامل ، وعلى هذا فإن ماركس ينكر أن الأرباح تنتج عن الرأسماليين الذين يقرضون المال أو عن التجار الذين يتولون إدارة عملية المبادلة .

وقد استخلص ماركس من نظرية فائض القيمة ثلاثة قوانين :

أولا : قانون تجميع رأس المال :

التنافس يؤدى إلى تشغيل الآلات التى توفر العمل ، ليضمن على حد التعبير الماركسى فائض قيمة نسبيا ، ويعنى هذا فى المدى الطويل هبوطا فى قوة العمل المطلوبة ، ويزيد من إنتاج السلع ، إلا أن زيادة رأس المال الثابت ونقص رأس المال المتغير يؤدى إلى أن ينقص ربح العمل ، لأن العمل هو مصدر القيمة الوحيد ، يقول ماركس : (فالرأسمالى الذى يستخدم وسائل الإنتاج المتحسنة يحصل بذلك على قدر من فائض العمل بنسبة أعلى مما هى عليه فى حالة سواه من الرأسماليين فى نفس النوع من الإنتاج ، فهو يعمل بصفة فردية مايعمله رأس المال بصفة جماعية فى إنتاج فائض القيمة النسبى ، ولكن فائض القيمة الاجتماعى هذا يزول طالما تعم طريقة الإنتاج الجديدة ، إذ ينعدم الفارق بين القيمة الفردية والقيمة الاجتماعية للسلع التى أنتجت رخيصة . . وعلى ذلك فلايتأثر فى النهاية معدل فائض القيمة إلا بالعملية كلها حين تكون الزيادة فى فروع الإنتاج ، التى تعنى بإنتاج ضروريات الحياة ، بحيث إن الزيادة فى الإنتاجية تؤدى إلى رخص السلع التى تكون عناصر قيمة قوة العمل [1] .

فعناصر القيمة تتكون من عناصر ثلاثة هى : رأس المال الثابت ، ورأس المال المتغير ، وفائض القيمة . ونسبة فائض القيمة (Rate Of Surplus value) هى نسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير = ف ÷ غ ، والتركيب العضوى لرأس المال هو ث ÷ ث + غ نسبة رأس المال الثابت إلى مجموع المال ، ونسبة الربح يقصد بها فائض القيمة إلى رأس المال الكلى = ف ÷ (ث + غ) .

فإذا كان ث = ٥٠ ، غ = ٥٠ ، ف = ٥٠ فيكون :

(١) رأس المال ج ص ٢٦٨ / ٢٦٩ د. راشد البراوى ط ٢ ١٩٦٥ مكتبة النهضة المصرية

نسبة فائض القيمة ١٠٠ ٪ والتركيب العضوى = ٥٠ ٪ ونسبة الربح = ٥٠ ٪
فإذا زاد رأس المال الثابت إلى ١٠٠ ٪ بدلا من ٥٠ ٪ فإن نسبة فائض القيمة تكون ١٠٠ ٪

والتركيب العضوى = $\frac{٢}{٣}$. ونسبة الربح ستنخفض إلى الثلث .

ويرى أن زيادة التركيب العضوى لرأس المال ، لها بالنسبة للمنظم الواحد نتائج تختلف عن آثارها فيما يتعلق بطبقة المنظمين عموما ، فالمنتج الذى يبدأ فى زيادة التركيب العضوى لرأس المال يخفض نفقاته عن متوسط النفقات السائدة فى السوق ، بالثمن الذى يبنى على نفقات المنتجين الآخرين . ، ولهذا يحصل المنظم على دخل احتكارى ، يضاف إلى فائض القيمة المستغل أولا ، ولكن سرعان ماتعمل قوة المنافسة على تعميم وسيلة الإنتاج الجديدة ، ومعنى ذلك أن تنخفض النفقات عموما ، ويصبح كل منتج فى حالة المنتج الأول ، فتنخفض الأسعار ، وتنخفض نسبة الربح لجميع المنتجين ، وفقا لزيادة التركيب العضوى لرأس المال عموما ، فماركس يقرر وجود قانون تميل نسبة الأرباح تبعه إلى الانخفاض نتيجة لتنافس المشروعات ، والتقدم الفنى وزيادة التركيب العضوى لرأس المال .

ثانيا : قانون تركيز رأس المال :

يؤدى التنافس إلى قتل الرأسماليين الصغار ، وزيادة استخدام رأس المال الثابت ، حيث إن صغار الرأسماليين تضعف قوتهم التنافسية ، لعدم قدرتهم على شراء الآلات ، مما يؤدى إلى اختفاء الرأسمالى الصغير ، ونمو المؤسسات الضخمة عن طريق التكتلات والتجمعات ، وبهذا تصبح وسائل الإنتاج تبعا لذلك متزايدة متركزة فى أيد قليلة تحتكر الإنتاج .

ثالثا : قانون زيادة البؤس :

والنتيجة اللازمة للقوانين السابقة أن يتجه الرأسماليون إلى زيادة استغلال العمال ، للحصول على قدر أكبر من فائض القيمة المطلق ، ويؤدى زيادة استغلال الآلات إلى تعطيل العمال ، وتكوين احتياطى كبير من العمال ، يتنافس على فرص العمل ، وهذا يؤدى إلى زيادة خفض الأجور ، ويضعف من قدرة العمال على المساومة .

يقول ماركس : (إن رؤوس الأموال الإضافية التى تتكون أثناء عملية التجميع العادى تصبح بصفة أساسية وسائل لاستغلال واستخدام المخترعات والكشوف الجديدة ، وبخاصة استغلال نواحى التقدم فى الفن الصناعى ، ولكن بمرور الوقت تحل اللحظة التى فيها يولد رأس المال القديم من جديد ، وقد اكتسب طابعا فنيا مكتملا بحيث إن كمية صغيرة نسبيا من العمل تدفع كمية أكبر نسبيا من الآلات والمواد الخام إلى الحركة .

ويتحتم نتيجة هذا بطبيعة الحال أن يكون الهبوط المطلق على العمل كبيرا ، تبعا للنسبة التى بها تجمعت رؤوس الأموال ، التى تعرضت لعملية التجديد هذه إلى مجموعات كبيرة بواسطة عمليته المركزة .

لهذا نجد من جهة أن رأس المال الإضافى الذى تكون أثناء التجميع يجتذب من العمال بنسبة حجمه عددا يتناقص باطراد ، ومن جهة أخرى يزداد ميل رأس المال القديم الذى يعاد إنتاجه بتركيب جديد من فترة لأخرى إلى إبعاد العمال الذين اعتاد استخدامهم)[1] .

ويتحرك النظام الرأسمالى فى نطاق دائرة خبيثة ، فحيث إن منتج أرخص السلع هو الذى يكسب المعركة ، فلا بد أن توجد المنافسة على استخدام أدق الآلات وأحسن الأجهزة ، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من رأس المال ، مما يؤدى إلى زيادة تكوين رأس المال ، فى نطاق واسع ، ويزيد بالتالى استخدام رأس المال ، وحيث إن رأس المال المتغير هو المركب الوحيد لرأس المال الذى يوجد القيمة . نجد أن نسبة فائض القيمة تهبط نسبيا وباستمرار ، ويعظم عدد العمال المتعطلين مما يؤدى إلى الضغط على أجور المشتغلين لزيادة فائض القيمة المطلق .

والجيش الاحتياطى من العمال الناجم عن حتمية حركة النظام الرأسمالى يتحد فى المقاومة ، لأن إرادته ومصالحه تقف متعارضة مع إرادات ومصالح ساداتهم . أو تنهار الحواجز الضيقة التى تفصل مجموعة من العمال عن المجموعة الأخرى عندما يدركون جميعا أن لهم عدوا مشتركا هم الرأسماليون ، أو الطبقة التى تتملك وسائل الإنتاج . ويشرعون عن طريق الثورة فى تحويل الرأسمالية إلى الشيوعية ، حيث تحصل

---

(١) رأس المال ج ٢ ص ١١٣ / ١١٤ كارل ماركس ت د. راشد البراوى مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٥ .

قوة عملهم على جزائها كاملا غير منقوص .

ويعرض ماركس تحليلاته الناقدة للإنتاج الرأسمالى فى المعادلة : النقود ـــ السلع ـــ النقود ، فالرأسمالى يستثمر ماله فى إنتاج السلع ليحصل على مال أكثر ، فهو منفرد خارج عملية تداول القيم ، كما أنه خارج عن معادلة التبادل التى من إحدى نواحيها ثمن الشراء الذى اشترى به ، ومن ناحيتها الأخرى ثمن البيع الذى باع به . إنه يدفع قدرا معينا من القيمة فى عملية إنتاجية ويطالب بقيمة أكبر من السوق .

والفرق هو ربحه أو دخله فى شكل ربح ، أو ربح وفوائد تدخل كلها تحت عنوان (فائض القيمة) ، ولكن فائض القيمة هذا لاينتج من عملية التداول بين الرأسماليين أنفسهم ، وإنما أنتجه العمل ووصل الرأسمالى نتيجة أن ثمن العمل أقل من قيمة استخدامه ، فالربح لايأتى من بيع السلع ، وإنما من استغلال العامل ، فهو يشترى السلع بقيمتها ويبيعها بقيمتها والفرق هو بين ناتج العامل وأجر العامل ، ومن هنا يصل ماركس إلى أساس اختلال التوازن فى النظام الرأسمالى وجذور التعارض فيه .

نقد النظرية :

تعرضت نظرية ماركس فى القيمة إلى هجمات شديدة ، أظهرت عيوبها الأساسية بحيث تركتها كما مهلهلا لايصلح لشيء . ولقد اتحد الاقتصاديون عامة على معارضتها ، ولم يبق لها من قوة اليوم أكثر مافيها من شعارات سياسية واجتماعية ، بعد أن فقدت أساسها المنطقى ، ولم تتماسك من الناحية الاقتصادية ، ويرجع السبب لهذا القصور إلى روح العصر ، فقد ساد اتجاه فى القرن ١٩ يسعى إلى إيجاد قوانين ثابتة تعطى لها صفة التفسير المطلق للكون والحياة ، بعد الوثبة الكبيرة للعلم التى صورت للناس أنهم قد عرفوا كل شيء .

وأول الوسائل التى أثارها ماركس وكان عرضة بسببها للنقد الشديد هى نظرية البؤس المتزايد على الدول ، فلقد أوضح ماركس أنه ليس من الممكن رفع مستوى المعيشة للعاملين برفع أجورهم ، ولابد أن تنخفض تدريجيا وبانتظام ، فى الوقت الذى يقل فيه بالتدريج عدد كبار الرأسماليين الذين يظلون يغتصبون ويستأثرون بكل الفوائد

والمزايا ، وأشار إلى أن هذا الاتجاه لامفر منه طبقا لضرورة قاسية صارمة ، ورغم أن ماركس تنبه إلى أهمية نقابات العمال ، والمطالبة بإصلاحات سياسية جزئية لقوانين العمل ، كتحديد ساعات العمل ، وهذا تناقض مع قانون الحتمية الذى يؤمن به ماركس ، إلا أن ماركس يوازن التناقض بالقول أن نقابات العمال لاتستطيع أن تصل إلا إلى مكاسب صغيرة ، وهى مكاسب مؤقتة . إنهم قد يكسبون معركة أو معركتين هنا أو هناك ، ولكن مهما يفعلوا فلن يكون فى استطاعتهم أن يمنعوا الهزيمة المحققة ، ولكن التاريخ قد أثبت لنا أن هذا الاتجاه قد قضى عليه فى بعض الأزمنة وفى بعض الأمكنة ، ولقد وصل ماركس إلى هذه النتائج من الواقع السيّىء الذى عاشت فيه انجلترا فى النصف الأول من القرن ١٨ ، والذى نراه فى قصص المعاصرين كدزرائيلى وديكنز وجورج إليوت ، وكذلك فى ألمانيا ، إلا أن الذى يؤخذ عليه هو أنه لم يراع ماطرأ على أحوال بريطانيا قبل وفاته ، حيث منح حق الانتخابات للعاملين بالأجر ، وازدهرت حركات العمال النقابيين ، وجمعيات التعاون للمستهلكين . إن ماركس قد استخف بأهمية عنصر الحرية فى حياة الإنسان ، وارتفع بقيمة عنصر الضرورة التى تحتم على الإنسان اتجاها لامحيد عنه .

أما عن قانون التركيز فإن ظهور الشركات المساهمة قد أدى إلى إمكان فصل الملكية عن الإدارة وإمكان تجميع رأس المال دون أن يصحب ذلك تركز الملكية فى أيدى أفراد قلائل .

لقد ظهرت طبقة جديدة هائلة من أصحاب الأسهم ، ولا تزال الزراعة فردية وصغيرة على العموم ، فليس إذن للاحتكار حتمية وإنما هو مرض يمكن علاجه .

صاحب العمل الصغير لم يسحق ، فقد عاش فى ميدان الزراعة وميدان البيع بالقطاعى ، بل عاش أيضا فى جزء كبير من النظام الصناعى ، حيث يستطيع أن يقوم بالتجارة والتمويل ، كما أن هناك عدة سلع من المصلحة أن تبقى فى أيدى المنتجين الصغار ، كالصناعات التى تنطوى على مغامرة وخسارة كبيرة أو سوقها محدودة بحيث لاتستهوى أفئدة الكبار .

وهناك تجارات وصناعات تظهر فى حيز الوجود على الدوام ، وهذه تؤدى بدورها إلى ظهور عدد كبير من الشركات والصناعات الصغيرة ، كالتصوير وأصحاب الجراجات ووكلاء السيارات ، والعملاء الذين يبيعون أجهزة الراديو

والمسجلات وكثيرون سواهم .

ولانرى فى أكثر البلاد الرأسمالية تقدما أى بادرة تنبىء أن هؤلاء المنتجين الصغار فى تناقص ، بل نرى على العكس من ذلك أن عددهم فى ازدياد واتساع مع النمو الاقتصادى ، ونرى اليوم أن نظام الأسهم فى المجتمعات الصناعية المتقدمة يشمل جميع طبقات المجتمع ، باستثناء طبقة العمال الذين يعملون بأيديهم ، بل شمل هذا النظام جزءا من تلك الطبقة ، رغم أن الاحتكارات فى هذه الدول تمثل أكبر مشاكلها .

إلا أن تحسن مستوى المعيشة للعمال لا يرجع مطلقا إلى آلية النظام الرأسمالى الذى بنى عليها ماركس استنتاجه ، ومكاسب العمال التى حصلوا عليها إنما حصلوا عليها بقوة نقابات العمال والدولة ، وهى أحوال تقيد مبدأ الحرية المطلقة . ولهذا فقانون ماركس هنا باطل .

أما فيما يختص بقانون تجميع رأس المال فالواقع أن اتجاه الآلية يكون دائما نحو توفير العمل ، وهذه بدهية من البدهيات ، لأن الآلة أساسا ابتكرت لتوفير الجهد ، وكل إنسان يأمل اليوم فى أن توفر له الآلة على مدى الأجيال مزيدا من الفراغ ، وترفع عنه جزءا من شقاء العمل ، ولكن لماذا يتصورون أن التقدم الفنى يصحبه دائما توفير للعمل ، فقد يكون التقدم الفنى نفسه فيه توفير لرأس المال من ناحية التكاليف اللازمة لإنتاج معين ، وهذا يؤدى إلى زيادة الإنتاج مع بقاء العمال ثابتين ، وتوفير رأس المال ، فمكاسب العمال الحقيقية تزداد فى المدى البعيد ولو كان الأثر الأصلى للاختراع انكماشا ظاهريا فى الطلب على العمل ، وذلك لعدة أسباب :

أول هذه الأسباب ترخيص السلع نتيجة للطريقة الفنية الجديدة ، الأمر الذى قد يزيد القوة الشرائية لأجر نقدى معلوم ، وهذا قانون يوازن أو يفوق بالنسبة لمجموع العمال أى اتجاه إلى هبوط فئات الأجر النقدية ، والتقدم فى النمو الآلى يحدث بالطبع فى كافة القطاعات أى فى السلع الأجرية التى تدخل فى مستوى المعيشة للعمال كصناعة البناء والمنتجات الزراعية أو السلع غير الأجرية ، فالنمو الآلى فى السلع الأجرية يخفض ثمنها ، مما يعوض أثر التقدم فى خفض أجر العامل مثلا ، وحتى التقدم فى السلع غير الأجرية كالسفن والخطوط الحديدية يؤدى أيضا إلى خفض

السلع الأجرية لتسهيل استيرادها من أماكن أخرى إن كان عرضها غير مرن .

والسبب الثانى هو اتساع نطاق الإنتاج ، الذى سيترتب عليه إنقاص التكاليف الإنتاجية بعد العمل بالأساليب الفنية الجديدة ، إما بزيادة الإنتاج فى السلع نفسها إذا ماكان الطلب مرنا ، أو فتح آفاق سلع جديدة تنضم إلى بقية السلع التى تسهم فى رفاهية الإنتاج كصناعة النايلون مثلا .

ويرى الأستاذ P. Sweezy أن البرهان على قانون انخفاض نسبة الربح السابق شرحه قاصر ؛ لأن زيادة التركيب العضوى لرأس المال تصحبها حتما زيادة فى نسبة فائض القيمة ف ÷ غ ، مما قد يؤدى طبقا لمعادلة نسبة الربح إلى المحافظة على مستوى الربح بل وزيادته ، فالتقدم الفنى وإدخال الآلية فى الإنتاج يزيد من إنتاجية العامل فلو بقى مستوى الأجر على حاله فإن معنى ذلك إمكان زيادة نسبة الربح .

نفرض أن عناصر القيمة موزعة كالآتى :

ث = ١٠٠ ، غ = ٢٥ ، ف = ٢٥ .

فإن التركيب العضوى لرأس المال = ١٠٠ ÷ ١٢٥ وفائض القيمة ١٠٠ ٪ ونسبة الربح ٢٥ ÷ ١٢٥ = ٢٠ ٪ ، فإذا أضفنا زيادة إلى رأس المال فأصبح ١٥٠ وفائض القيمة ٥٠ ، فالتركيب العضوى لرأس المال = ١٥٠ ÷ (١٥٠ + ٢٥) = ٦/٧ نسبة فائض القيمة = ٢٠٠ ٪ أما نسبة الربح فتساوى ٥٠ ÷ ١٧٥ = ٢/٧ = ٢٨٫٥ ٪ .

وزيادة فائض القيمة التى قلبت استنتاج ماركس رأسا على عقب قد تكون بزيادة إنتاجية العامل كما رأينا ، أو بانخفاض أجره عن طريق تحليل ماركس بزيادة عرض العمل للبطالة الناجمة عن الآلية الجديدة إن حدثت[1] . والقاعدة التى لاتتبدل للمشاريع التجارية حيث إن الأرباح تتناسب مع كمية رأس المال ، بغض النظر عن نسبة رأس المال الثابت إلى المتداول ، وذلك تحت ظروف المنافسة الحرة التى اعتمد عليها ماركس فى تحليله ، وهذا يتناقض مع قانون فائض القيمة القائم على أساس أنه إذا ارتفعت نسبة رأس المال المتغير ازداد فائض القيمة والعكس .

1- P.M. Sweezy The Theory of Capitalist Development New york 1942 p, 68 .

والتطور الاقتصادى د . زكريا نصر ١٨١ ، ١٨٣ .

ولقد أشار ماركس إلى هذا التعارض فى خطاب بعثه إلى انجلترا فى شهر أغسطس سنة ١٨٦٢[1] . وقد ورد إيضاح هذا التناقض فى المجلد الثالث لرأس المال الذى نشره انجلز سنة ١٨٩٤ بعد وفاة ماركس ، فقد ورد فيه أنه بينما لايكون فى استطاعة أى فرد أن يحقق نسبة من الربح تتلاءم مع معدل فائض القيمة فى تجارته المحدودة ، فإن المجموع الكلى لفائض القيمة هو المقياس لمعدل ما فيه من نسبة الربح .

ولم يقدم ماركس دليلا يثبت أن معدل الربح يتوقف على العلاقة بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت فى المجموع الكلى ، وهذا القول لا يقل خطأ عن قوله : إنه إذا كانت الأجور ثابتة فإن معدل الربح يهبط كلما ازداد رأس المال الثابت . وقوله : إن سعر السوق للسلع يتوافق مع قيمتها التى تقررها كميات العمل اللازمة لإنتاجها ، وأن الأرباح تتولد مع بيع السلع بقيمتها أى نسبة ما فيها من كميات عمل ، فإنه فى هذه الحالة لابد أن يكون فائض القيمة معروفا بعد أن عرفت عدد ساعات العمل المبذول فى الإنتاج ، وتحت ضغط هذا التناقض نجد فى تفسير المجلد الأول بوضوح أن العمل ليس وحده هو الذى يحدد القيمة ، وإنما القيمة يحددها أيضا الطلب على السلع ، وما وقع ماركس فى هذا التناقض والتعقيد إلا لإهماله لجانب الطلب فى تحديد أسعار السلع ، فبينما كان ماركس مضطرا إلى الاعتراف بأن أى سلعة قابلة للتبادل يجب أن تكون نافعة ، امتنع عن ذكر المنفعة فى تحديد القيمة ولم يقبل إلا قيمة العمل أساسا لتحديد القيمة ، وبالتالى لا يمكن تحديد « المعدل البسيط للعمل » مقدما وإنما يتحدد بعد تحديد سعر السلع عن طريق السوق وبتفاعل العرض والطلب .

فإذا كانت السلعة تملك قيمة فلا بد أن يكون لها خاصيتان : الأولى يجب أن تكون نافعة ، لأن الإنسان لا يطلب مطلقا سلعة غير نافعة ، كما أن إنتاجها لابد أن يكون قد تكلف جهدا وعملا ، وأية سلعة لا يمكن أن تفتقر إلى القيمة إذا توافر فيها هاتان الخاصيتان ، فالهواء مثلا له فائدة ولكنه يفتقر إلى القيمة لأنه ليس هناك عمل يبذل لإنتاجه . ومن ناحية أخرى قد تكون السلعة قد استغرق عملها سنوات

---

(١) الشيوعية نظريا وعلميا ص ٧٥ دار الكتاب العربى ١٩٦١ .

من العمل ولكنها تصبح معدومة القيمة إذا لم يكن هناك طلب عليها ، كما أن نظرية (العمل أساس القيمة) لا تستطيع أن تبين لنا سر ارتفاع ثمن حجر ثمين وجد بمحض المصادفة إلا إذا أخذ فى الاعتبار الطلب ، وقد يقال — كما قال ماركس — إنها حالات استثنائية ولكن عجز النظرية عن تفسيرها دليل تام على قصورها .

وأمام هذا التصور فإن نظرية ماركس فى القيمة لم يعد لها من الأهمية إلا بمقدار ما فيها من شعارات سياسية واجتماعية قائمة على أخطاء الرأسمالية من الاحتكار والاستغلال وإلى الربا وضياع حق الفقير وسوء توزيع الدخل الذى يؤدى إلى عدم تكافؤ الفرص . ولا يمكن إضعاف سيطرة الماركسية على عقول الناس إلا بعد إصلاح هذه الحالة المجحفة .

اندحار الاشتراكية

الاشتراكية هى الخطوة المرحلية للشيوعية فى زعم ماركس ، حيث تنفرد الدولة بالسيطرة على عناصر الإنتاج ، ويتحول الجميع إلى عمال عندها ، تقودهم بالحديد والنار ، ولا تزال هذه الخطوة المرحلية تطحن الدول الاشتراكية بما يسمونه ديكتاتورية البروليتاريا ، ولا يجدون اليوم منها مخرجا .

وابتداء يجب أن نميز بين الاشتراكية والإصلاح الاجتماعى ، ويرجع ذلك إلى اعتياد بعض المصلحين الاجتماعيين تلقيب أنفسهم بالاشتراكيين ، برغم أنهم يرفضون الظاهرة الأساسية للاشتراكية ، وهى ملكية المجتمع لوسائل الإنتاج وإدارته لها والمفهوم العقدى لها . فالمصلح الاجتماعى يؤمن بأنه لو وضعت قيود كافية على السلطات التى يزاولها ملاك السلع المنتجة فيما يتعلق بتقرير مصير إنتاجهم فإنه يكون من المستطاع ترك ملكية وإدارة هذه السلع فى يد الأفراد ، والاشتراكيون لايقبلون هذا الرأى ، ويرون أن نقل هذه السلطة من الفرد إلى المجتمع هو الضرورة الأساسية لنظام اقتصادى سليم .

ولنبين هذه التفرقة بوضوح نرى دعوة المصلحين الاجتماعيين إلى إعطاء العمال حقهم من الأجور أو تخفيض ساعات العمل ، أو تحسين ظروفه ، فإن هذه الدعوة تتضمن قيودا على حق الملكية ، ولكن هذه الدعوة ليست ماركسية . فهى ترمى إلى تنسيق بعض حقوق الملكية ، ولكنها لا تتجه إلى إلغاء الملكية الفردية وإعطائها للمجتمع .

وهناك ظاهرة أخرى يجب أن تميز ، وهى ملكية الدول لبعض المشاريع الأساسية الخاصة بالخدمات العامة كالكهرباء والمياه والمواصلات والغاز .. إلى غير ذلك من الخدمات المتصلة بالصحة والأمن والضرورات المعيشية ، هذه الحالة لايمكن تصويرها أبدا بأنها اشتراكية ، فإن مؤيدى هذه السياسة يتمسكون بالملكية الخاصة ، وبالإدارة الخاصة ، ويعتبرون هذه الملكية الاجتماعية استثناء للصالح العام ، بينما نجد الاشتراكية فى موقف مضاد تماما ، حيث أنها ترمى إلى تغير كلى للنظام ، فليس مدار

مناقشتنا هنا هذه الاتجاهات الإصلاحية وإنما مجال المناقشة هو الاشتراكية بمعناها المتعارف عليه ، وهو انتقال وإدارة السلع الإنتاجية من أيدى الأفراد إلى أيدى الدولة بدرجة أو بأخرى وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية .

نشأة الاشتراكية :

لنعبر التاريخ ولا نتوقف إلا وقت أن استعملت كلمة الاشتراكية على يد (روبرت أوين) ، فقد كان يرى أن الناس يمكن أن يحققوا أكبر قسط من الفائدة من القوى الإنتاجية إذا ما تعاونوا فى سبيل المصلحة العامة ، وقضوا على الملكية الخاصة والربح ، وأقاموا مجتمعات صناعية وزراعية تحكم نفسها بنفسها .. وكان يرى أن نمو الآلة سيؤدى إلى **البطالة** من جهة ، وتراكم الإنتاج من جهة أخرى ، ولاعلاج لذلك إلا إذا اتسع نطاق السوق عن طريق رفع أجور العمال ، وهذا لايتم إلا فى ظل المنافسة الحرة ، ورأى أن لا مفر من التنظيم الاشتراكى إذا أردنا أن يكون الإنتاج **الوافر سبيلا للرخاء ، وفى مصنعه المشهور فى (نيو لارنك) بنى بيوتا صحية للعمال ،** وأنشأ لهم مخازن يشترون منها حاجاتهم بأسعار مخفضة ، وشيد مدارس للحضانة تعنى بالأطفال ، وخصص أموالا لعلاج المرضى ، وإعانة الشيوخ ، أو الذين أصيبوا بحادث أو بعاهة ، وهو أول من أعطى معاشات وإعانات بطالة للعمال ، وقد وضع برنامجا كاملا لنظام تعاونى من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ عامل فى مبان جديدة للسكن ، ويتعاون هؤلاء العمال فى الإنتاج دون أن يكون الربح رائدهم بل التعاون ، وحاول **اختبار** نظريته التعاونية فى أمريكا فأنشأ عام ١٨٢٥ وحدة فى إحدى الولايات ، ولكنه فشل فى تجربته وعاد إلى انجلترا فقيرا سنة ١٨٢٩ .

وقد بنى (لوى بلان) أفكاره فى كتابه (تنظيم العمل) سنة ١٨٣٩ على أن اقتصاد المجتمع قائم على المنافسة المجحفة ، وعلاجها إنما يكون بسيطرة الدولة على الصناعة ، فتقيم الدولة الورش الوطنية ، التى تكفل العمل للعمال بأجر مناسب وقد فشلت الخطة التجريبية فشلا ذريعا .

واشتهر (برود وون) بكتابه (ماهى الملكية) سنة ١٨٤٠ ثم بجوابه المشهور (الملكية هى السرقة) ، وكان يرى أنه لايمكن تغيير النظام القائم إلا بإلغاء الدولة ، وكل سلطة من السلطات ، ويترك تدبير الشئون الاقتصادية إلى جهود الفرد العادية ،

ودعا إلى تكوين مصرف للتبادل ، يودع فيه العامل ثمن عمله نظير كوبون يؤدى مهمة النقود ، وقد أقيمت المصارف على سبيل التجربة إلا آنها انهارت انهيارا سريعا ، ومن أسباب هذا الانهيار عدم تقرير أهمية عنصر الطلب فى اتجاه هذه المصارف ، فقد لايطلب نوع من السلع التى أودعها العامل .

ثم ظهر ماركس فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، وسط البؤس الذى نشرته الرأسمالية ، والمظالم الاجتماعية ، التى عاناها المجتمع من استغلال أصحاب الأعمال . ولقد كانت هذه الحالة مثار سخط المصلحين فى ذلك الوقت ، واستغل ماركس هذا السخط فى الدعوة لنظريته الجديدة فى الاشتراكية .

وقد صور ماركس تاريخ الإنسان على أساس أنه صراع بين الطبقات ، تستغل فيه طبقة أخرى ، كالصراع الذى دار قديما بين الأحرار والأرقاء ، ثم بين الأمراء والفلاحين ، وكذلك بين الرؤساء والعرفاء ، فى نظام الطوائف ، وأخيرا قام حديثا منذ عهد الثورة الفرنسية بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال ، وتزداد حدة الصراع من الاتجاه الحتمى للرأسمالية فى تركيز الملكية فى أيدى قلة من الرأسماليين ، وزيادة بؤس الطبقة العاملة ، وهذا يؤدى فى رأيه إلى الانفجار الثورى ، الذى يغير علاقة الإنتاج الرأسمالية إلى علاقات الإنتاج الاشتراكية .

ويزعم أنه بتحول الإنتاج من الملكيات الفردية إلى الملكية الجماعية ينتهى صراع الطبقات ، وينتهى التناقض بين مصالح الناس ، وهذه الملكية العامة المشتركة ستؤدى إلى رفع الحواجز أمام توسع الإنتاج ، مما يؤدى إلى توافر المنتجات ، بحيث تصبح الندرة معدومة .

وهنا لن يكون هناك سبب للمكية أو الصراع وسيأخذ الجميع حسب حاجتهم ، وهذا هو أكبر وهم عاشته البشرية فى عصرها ، وهو مايسمونه بالاشتراكية العلمية ، التى قدمها ماركس باسم المادية الجدلية ، فأشقت البلاد والعباد ، وحولتهم إلى عبيد فى بلاد الاشتراكية يطحنون ويستعبدون ، يقول انجلز عن هذا الوهم : (تماما كما أن دارون اكتشف قانون تطور الطبيعة العضوية ، فإن ماركس اكتشف قانون تطور التاريخ الإنسانى ، والحقيقة ببساطة التى أخفاها شطط المذاهب الفكرية أن الإنسان لابد أن يأكل وأن يشرب ، وأن يلبس وأن يسكن قبل أن يرسم السياسات ، أو العلوم أو الفن أو العقيدة ، ولهذا فإن إنتاج حاجات الحياة

الأساسية وبالتالى درجة التقدم الاقتصادى فى فترة معينة أو حقبة معينة هى التى يقوم عليها الدولة والمؤسسات والنظم القانونية ، والفن وحتى أفكار العقيدة للناس ، وهى التى تشرحها لا العكس كما كان يحدث من قبل) [1] .

وخلاصة قوله أن الحياة الاقتصادية الممثلة فى أدوات الإنتاج من أرض ورأس مال هى التى تحدد علاقات الإنتاج كالملكية ، وعلى أساس هذه القاعدة الاقتصادية تتولد النظم الاجتماعية والسياسية والفكرية ، فليس الإنسان هو الذى يحدد اقتصاده بل العكس . (وليست حركة الفكر سوى انعكاس الحركة الواقعية منقولة إلى دماغ الإنسان ومستقرة فيه) [٢] .

وعند مرحلة معينة من التطور تدخل قوى الإنتاج المادية فى صراع مع علاقات الإنتاج القائمة ، أو بالتعبير القانونى عن الشىء داته مع علاقات الملكية التى كانت تعمل خلالها حتى ذلك الوقت[٣] .

وقد اعتبرت نتيجة لذلك الوهم الملكية أكبر وسيلة لاستغلال الناس وتعويق سيرتهم .

يقول ماركس : (إن الملكية الخاصة الرأسمالية المتولدة عن طريق الإنتاج الرأسمالى هى السلب الأول للملكية الخاصة القائمة على أساس العمل الفردى ، ولكن الإنتاج الرأسمالى يولد بقوة القانون الطبيعى الذى لايتغير القوة التى تسلبه أى تنفيه ، وهدا سلب السلب (نفى نفى) هذا السلب الثانى لا يؤدى إلى عودة الملكية الخاصة ، ولكنه يعيدها على أساس التعاون والملكية المشتركة للأرض وأدوات الإنتاج التى ينتجها العامل بنفسه .

إن تحويل الملكية الخاصة المبعثرة القائمة على العمل الفردى إلى ملكية رأسمالية عملية أطول أمدا ، وأشد عنفا ، وأكثر صعوبة من تحويل الملكية الخاصة الرأسمالية إلى ملكية اجتماعية . كان الأمر فى الحالة الأولى متعلقا باستيلاء البعض على ملكية جمهور الناس ، أما فى الحالة الأخيرة فالذى يعنينا هو الاستيلاء على مايملك نفر قليل

(1) Intorduction to Dialecties of Nature F. Engels p 88 89 ptogress publishers Moscowe P.

(٢) رأس المال كارل ماركس ترجمة د. راشد البراوى ج ٢ ص ٢٢٣ / ٢٢٥ مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٥ .

(٣) نقد الاقتصاد السياسى كارل ماركس ت . محمد عيتانى مكتبة المعارف بيروت ١٩٦٧ ص ٢١ ، ٢٢ .

بواسطه جمهور الناس

فالاقتصاد الاشتراكى يقوم على قواعد محددة :

(١) قيام الثورة الاشتراكية التى يسيطر بها العمال على الحكم كشرط أول .

(٢) تأميم الدولة لكل عناصر الإنتاج والقضاء على كل دخل سوى أجر العامل .

(٣) النشاط الاقتصادى عن طريق جهاز التخطيط وكل العلاقات الاقتصادية الدوليةتتم عن طريق الدولة [١] .

وهم المادية الجدلية :

إن المادية الجدلية هى الأسطورة الكبرى التى تبرر بها الأخطاء ويملى بها للطغيان ، فحين يطغى الدكتاتور تكون الحتمية التاريخية ، والتفسير العلمى طوع بنانه يبرر له ، وحين يفشل يتحول الفشل نجاحا عن طريق التحليل الغامض الذى يسمونه جدلا علميا والعلم منه براء .

مثلا ، أدت الشيوعية الحربية فى الفترة بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٢ إلى إنهاك قوى روسيا إلى حد اضطر لينين إلى العودة إلى أساليبه الخاصة ، وأطلق عليها السياسة الاقتصادية الجديدة .

ففى ٨ نوفمبر سنة ١٩١٧ صودرت كل الملكيات الكبيرة بدون تعويض ، وآلت الملكيات الزراعية إلى مجالس الفلاحين ، وفى ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٧ خضعت كل المؤسسات الصناعية والتجارية للإشراف الفعلى المباشر للعمال واستولت الدولة على فائض الإنتاج عينا ، ومضت أربع سنوات وفشلت التجربة ، وخرب الاقتصاد وأنشبت المجاعة مخالبها فى كبد الشعب المسكين ، نتيجة هبوط الإنتاج إلى خمس ماكان عليه قبل ذلك ، وازداد التضخم فانهارت العملة إلى ١ ٪ من قيمتها ، ومنى إلغاء النقود بالفشل ، وفى ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ أفاق لينين قليلا فألغى الاستيلاء على فائض الإنتاج عينا ، وبعد ثلاثة أيام عادت الحرية للتجارة **الداخلية ، وفى ١٧ مايو سنة ١٩٢١ صرح لصغار المنتجين أن يبيعو منتجاتهم** لحسابهم ، وفى ٧ يونيو سنة ١٩٢١ ألغى تأميم كل المؤسسات الصناعية ، التى لايزيد عدد العمال فيها على عشرين عاملا ، وفى ١٠ يوليو سنة ١٩٢١ أتيح للأفراد

---

(١) رأس المال .. كارل ماركس . ترجمة دكتور راشد البراوى ج ٢ ص ٢٢٥ .

والشركات أن تقيم مصانع مملوكة لها ملكية فردية ، وعندما انعقد المؤتمر الحادى عشر للحزب الشيوعى فى مارس سنة ١٩٢٢ قال لينين : (قد يكون الواحد منا شيوعيا مناضلا ناجحا مخلصا لبلاده ، مضحيا فى سبيلها ولكن مع هذا لايصلح تاجرا ، لأنه ليس رجل أعمال ، لأنه لم يتعلم ذلك ، أو لايريد أن يتعلم ، ولايعرف أنه يبدأ من ألف باء) . وقال : (كفوا عن المناقشات البيزنطية عن العلاقة بين الاشتراكية ورأسمالية الدولة ، ولا تنسوا المهمة الأساسية) أى مهمة الإنتاج لدرء المجاعة .

ونشر لينين فى جريدة كراستايانوفا فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١ قوله: (إننا أغبياء وضعفاء وقد اعتدنا القول أن الاشتراكية شيء حسن ، وأن الرأسمالية شيء سيىء ، ولكن الرأسمالية ليست سيئة إلا بالنسبة إلى الاشتراكية ، أما بالنسبة إلى القرون الوسطى حيث لاتزال روسيا متأخرة فليست الرأسمالية سيئة)[١]

وقد عارض المراجعة الكثيرون من أتباعه ، ووصفوها بأنها رجعية ولم يجد لينين تبريرا واحدا سوى الضرورة القصوى . ولكن الماركسيين اليوم لايعدمون من أساليب الجدل مايفسرون به هذه الحادثة ، ليصبح كل شيء مفسرا تفسيرا علميا .

قالوا : إن الاعتراضات التى قامت فى ذلك الوقت إنما قامت لقصور فهم الجدلية ، إن السياسة الاقتصادية الجديدة هى النقيض الجدلى للشيوعية الحربية ، وسياسة ستالين منذ عام ١٩٢٤ وما بعده بمثابة تآلف النقيضين . وهكذا تحول الخطأ بالتأويل والتزوير لا إلى الصواب فحسب ، بل إلى حق مطلق لابد من الإيمان بحتميته .

إن الاستثمار الفردى لم ينته فى الاتحاد السوفيتى ، أليس هناك قطاع خاص بنص القانون ؟ ثم إن الصحافة السوفيتية كتبت أن هناك من يصنع لحسابه المناجل الزراعية وبعض المشاتل الزراعية ويبيعها فى المناطق التى لا تتوفر فيها هذه الأشياء ، وأن هناك من يمتلك السيارات ويؤجرها لمن يدفع ثمنها ، وهناك ملاك يزرعون البصل فى قطع صغيرة من الأرض اقتطعوها من المزارع الجماعية لحسابهم . وأعجب شيء أن بعض هؤلاء يستأجرون عمالا ويشترون عمل الآخرين بأجور عالية نسبيا ، وهذه هى أكبر جريمة عند الشيوعين . وكثيرا ماتلجأ بعض المصانع إلى هؤلاء تشترى منهم

---

(١) المجلة ــ يناير ١٩٦٠ ــ د . أنور عبد العليم .

قطع الغيار . وبعض أعضاء الحزب الشيوعى نفسه يشترون منهم الملابس الأنيقة .

وفى ضواحى موسكو قام ملوك النحل — كما تسميهم الصحافة السوفيتية — باستغلال أزمة السكن وأقاموا بيوتا فاخرة باعوها فى السوق بالطريقة التقليدية .

وإننا لنجد نتيجة لاستحالة التخلص من الملكية ووجودها على أشكال ، منها ملكية الحكومة وملكية المزرعة الجماعية ومنها الملكية الفردية ، أن وجدنا ثلاث أسواق للسلعة الواحدة ، سوق الحكومة ، وسوق المزرعة الجماعية ، والسوق الفردية .

ولقد بدأت الثورة السوفيتية سياستها فى الأجور بالمساواة ، فما لبث أن شاع الكسل والتواكل ، ونقص الإنتاج بصورة كبيرة هددت بالخراب ، ولم يجد استخدام الإرهاب والإكراه فى حفز العمل ، ثم كانت المراجعة .

وقام ستالين بحملة تطهير واسعة ضد معارضيه فى الرأى قتلا وتشريداً ، وصرح سنة ١٩٣٤ : (إن هؤلاء يحسبون أن الاشتراكية الشيوعية تستلزم المساواة فى الأجور ، ألا ما أسخفه من رأى ، إن المساواة التى نادوا بها أضرتنا أكبر الإضرار) .

ولما كان التفاوت فى الأجور لا يفيد إذا لم يسمح بالملكية ، سمح بها فى حدود ، وسمح بالميراث ، ولقد جاء فى الدستور السوفيتى الجديد فى المادة العاشرة (إن حق الملكية الشخصية للمواطنين فى دخلهم وتوفيرهم الناجمين عن عملهم فى مساكنهم واقتصاديات بيتهم الإضافية ، وفى الحاجات والأدوات المنزلية وفى الأشياء ذات الاستعمال الشخصى والراحة ، وكذلك حقهم فى إرث الملكية الشخصية حق مضمون بموجب القانون) .

وفى المواد ٧ ، ٩ ، ١٠ من الدستور السوفيتى نظمت الملكية الخاصة للصانع غير الأجير Artist كصانع الأحذية مثلا ، فى تملك وسائل الإنتاج وثمرات عمله بشرط عدم استغلال عمال أجراء ، وأيضا للمزارع الحق فى تملك المواشى والطيور ، والأدوات الزراعية البسيطة ، ومنتجات حقله ، ومنزل السكن والأدوات المنزلية ، مع ملاحظة أن الأرض المقام عليها السكن والأرض الزراعية ملك للدولة ، وليس له فيها إلا حق المنفعة ، والمدخرات لا يستطيع الأفراد استغلالها إلا فى استهلاكها أو إيداعها فى بنوك التوفير واستثمارها فى قروض الدولة . وحق الإرث

معترف به فى صورة تلك الملكيات الخاصة [1] .

ورغم هذه الصورة من التساهل فى مبادئ نظرية الماركسية ، فإنه نظرا للتضييق على الملكية فإن دافع الإنتاج يعتمد فى الاتحاد السوفيتى على القوانين التى تبين كيفية معاملة العمال الذين قامت من أجلهم الثورة الشيوعية .

ففى مرسوم ١١ أكتوبر ١٩٣٠ المؤيد بالمرسوم الصادر فى يناير سنة ١٩٤١ نص على أن العامل السوفيتى يجب أن يتقبل أى عمل تكلفه به الحكومة أينما يكون هذا العمل .

وفى مرسوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ المؤيد بالمرسوم ١٠ أغسطس ١٩٤٠ ينص على أنه لا يجوز للعامل السوفيتى أن يترك العمل المفروض عليه باختياره ، فإذا فعل ذلك اعتبر خائنا ، واستحق عقوبة عشر سنوات فى معسكر العمل .

ومرسوم ٢٦ ديسمبر ١٩٣٢ ، ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٠ يقرران عدم جواز التغيب عن العمل بدون إذن رسمى سابق ، وكل تغيب عن العمل أو تأخير عن موعد مباشرته ثلاث مرات فى خلال شهر واحد يستوجب فصل العامل ، وحرمانه من مسكنه ، وعقوبته السجن من ستة أشهر إلى اثنى عشر شهرا .

وقانون ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٠ الذى يعطى لمدير المصنع أو محل العمل الحق فى توقيع العقاب بالسجن مع الأشغال الشاقة إلى أربعة أشهر بدون رفع الأمر إلى المحكمة ، فإذا رأى أن مخالفة العامل تستوجب عقوبة أشد قدم العامل إلى محكمة الشعب .

ورغم أنه صدر فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٦ مرسوم يخفف من هذه القسوة ، كتخفيف عقوبة السجن ، والعمل الإجبارى لمن يتغيب عن العمل إلى الحرمان من مزايا أقدمية الخدمة ، فإن العامل لا يزال واقعا تحت ضغط كتاب العمل Labour book الذى ينظم الرقابة على القوة العاملة ، حيث إن تسجيل الأخطاء به والعقوبات الموقعة على العامل يحرمه من تشريع التأمينات الاجتماعية ، الذى لايستفيد منه إلا من كان كتابه نقيا ، فى فترة تتراوح بين سنتين وخمس عشرة سنة وبحسب

---

(١) القانون الدستورى والنظم السياسية د. عبد الحميد متولى ، ود. محسن خليل ص ١٤٨ ، ١٤٩ منشأة الاسكندرية ١٩٧٦ .

السن والجنس وطبيعة العمل[1] .

قصور الاشتراكية :

لقد قدم الاقتصاديون الاشتراكيون حلولا عديدة لنظام الإنتاج بغير طريق جهاز الأثمان . فوجدنا من يقترح خطة محاسبية ، ومن يقترح خطة تنافسية .

أما الخطة الأولى فشرحها (أوسكار لانج) وقد قامت هذه الخطة على أن السلطة القائمة على تحديد الأسعار تتوافر لها بيانات معينة هى :

١ ـــ ما يفضله المستهلكون ، كما يتبين فى رغباتهم فى المشترى بالنسبة للبضائع المختلفة ، ومقادير الشراء بالأسعار المختلفة ، أو بعبارة أخرى إحصاءات الطلب ، ويمكن التأكد من ذلك فى التجربة مع المستهلكين الذين يشترون بأثمان مختلفة فى مدى معين من الزمن .

٢ ـــ الشروط التى تفرض بدائل على أساسها ، وتبين ذلك جداول موضوعة على أسس هندسية ، تبين الإمكانيات الإنتاجية لكل عامل إنتاجى فى كل مجموعة مع تنوعات متفرقة من جميع المنتجين الآخرين .

٣ ـــ الكميات المتوافرة من كل نوع من كل عامل إنتاجى ، من هذه المجموعات من البيانات المعروفة إذا قدرت قيمة كل نوع من كل عامل إنتاجى يمكن تكوين معادلات ييسر تحليلها معرفة الكمية التى يمكن تخصيصهالكل استعمال من كل عامل إنتاجى .

ويقترح (تيلور) للحصول على قيم العوامل المستعملة فى هذه المعادلات أن تستخدم طريقة التجربة والخطأ ، بأن تنتخب مجموعة من قيم العامل بطريقة عرفية فى البداية ، ثم يجرى مديرو الصناعات الاشتراكية جميع عملياتهم على أساس افتراض أن هذه القيم المؤقته صحيحة تماما ، والتقييم المرتفع سيدفع السلطات إلى الاقتصاد فيه ، مما يظهر فائضا فى نهاية الفترة الإنتاجية والعكس .

وبمتابعة المحاولات نصل إلى التقويم الصحيح ، الذى يظهر الأهمية النسبية ،

---

(١) الشيوعية اليوم وغدا . د . أحمد الأهوانى ، مقال الشيوعيةوالفرد . د . عبد الله العربى ص ١٧٧ / ١٧٨ مكتبة مصر . ١٩٦٠ .

وبعبارة أخرى يمكننا الوصول إلى الثمن الحسابى الصحيح لكل عامل إنتاجى بأسلوب من التجربة والخطأ . ويرد (لانج) على الأستاذين (هايك وروبنز) بإنكاره ضرورة المعرفة بالرياضيات أو بوظائف الطلب والعرض للوصول إلى الأثمان الحسابية الصحيحة ، فمن السهل معرفتها بمجرد مراقبة الكميات المطلوبة والمعروضة ، فتعدل ثمن السلعة أو الخدمة حيثما يظهر زيادة أو نقص فى الطلب عن العرض ، ويدلل بأن ذينك الأستاذين يعملان مئات المعادلات فى تقرير ما يحتاجان من غذاء ولبس ، وحصيلة السوق التنافسية هو اتجاه رجال الأعمال إلى تحقيق أدنى تكلفة فى جميع عوامل الإنتاج ، وأن يجعلوا ثمن المبيع يغطى ثمن التكلفة ، ويرى (لانج) أن ذلك يتحقق أيضا فى الماركسية ، حيث يقوم المجلس المركزى للتخطيط بوظائف السوق ، حيث يوفر نفس الشروط الأساسية عن طريق الاستعمال القياسى للأثمان فى الحسابات ، ونقطة البداية تكون مسترشدة بالأثمان التاريخية[1] .

على أن هذا الحل متعذر ، لأن عدم ثبات أذواق المستهلكين ، والتغير الدائم للسكان ، وأساليب الإنتاج ، سيجعل الحل الحسابى غير سليم ، وغير عملى ، أمام حركة المدلولات الاقتصادية وتغيرها باستمرار ، فضلا عن تعددها ، مما يستوجب تعديلات مستمرة فى تخصيص عوامل الإنتاج ، ويجعل طريقة التجربة والخطأ مستحيلة التحقيق .

ويقدم اشتراكيون آخرون خططا لتحديد الأثمان فى النظم الاشتراكية ، بأنه يمكن إيجاد أساس كاف من التنافس لتقرير قيمة تنافسية للسلع المنتجة ، والسلع الاستهلاكية ، وهذه الظواهر التنافسية للأسعار يمكن إما أن تترك لتوجيه الإنتاج بصورة آلية إلى حد ما ، وإما أن تستعمل بمعرفة هيئات التخطيط والتسعير لتوجيه الأسعار والإنتاج والاستهلاك نحو أهداف متمشية مع الموازنات النظرية الموجودة فى نظام تحديد الأسعار فى الرأسمالية .

وقد وضع اقتصادى بريطانى هذا المشروع فى شكل مفصل ، فاقترح أن تشكل بداخل كل صناعة فى النظام الماركسى عدد من الوحدات المملوكة من الحكومة ، ولكنها متمتعة باستقلال شبيه بالكامل ، ويتناول هذا الاستقلال بيع

---

(١) تخطيط الإنتاج فى الدول الاشتراكية (أوسكار لانج ، فريدم تيلور) . ترجمة أحمد رضوان عز الدين . دار الكتاب العربى ١٩٦٨ ص ٩٠ ـــ ١٢٥ .

منتجاتها ، واستئجار الأراضى والأيدى العاملة ورأس المال .

وبعد وفاة ستالين سنة ١٩٥٣ أصبح للمشروع دور فى وضع الخطة وتنفيذها ، وبعد أن كان التخطيط خاضعا للتخطيط العينى والكمى والمركزى ظهر مايسمى باشتراكية السوق .

وفى الطلب الحادث على التموينات المتوافرة لدى عوامل الإنتاج ستنشأ أسعار تنافسية لكل نوع من كل منتج ، وبذا تعرف كل وحدة مقدار ما تتكلفه لإنتاج ما تصنع .

وبطريقة البيع التنافسى بمعرفة هذه الوحدات المتفرعة تتكون الأسعار بقدر الإمكان بحسب التكاليف ، ويكون الإنتاج بقدر مايشتريه المستهلكون بهذه الأسعار المعادلة للتكلفة .

وبهذا تصل أسعار السلع الاستهلاكية فى الاقتصاد الاشتراكى إلى الموازنة ، بنفس الطريق التى تجرى فى نظام رأسمالى تنافسى ، وبتحديد الطلب الذى تعمله وحدات الإنتاج هذه على عوامل الإنتاج ، تستطيع هذه الأسعار أن توجه العوامل إلى الاستعمالات الممكنة بشكل موضوعى بنفس الصورة كما فى النظام الرأسمالى .

غير أن هذه الخطة تتعارض مع أصل من أصول الاستثمار الاشتراكى ، لأنه قائم على تخطيط وتنسيق النشاط الاقتصادى من المركز ، مما يجعل ضرورة سير الوحدات الإنتاجية على التخطيط ، ويؤدى إلى التعارض مع الحرية فى تحديد إنتاجها على أساس تنافسى .

كما أن هذا الاقتراح معرض لاعتراض آخر جوهرى ، حيث إنه لايمكن تحديد أسعار عوامل الإنتاج فى النظام الماركسى على أساس تنافسى ، ووفقا لمبادىء الاشتراكية تكون غالبا السلع الإنتاجية ملكا للدولة ، وبذا تكون جميع الوحدات المستقلة فى تمويناتها من الأرض ورأس المال مشتراة من نفس البائع ، فلا يوجد مصدر بديل آخر للتوريد يمكن للوحدة المنتجة أن تنقل إليه طلبها ، مما يؤدى بالمالك الوحيد أن يكون مضطرا لتحديد أسعار عوامل الإنتاج تحكما ، وحينما يكون إيجار الأرض وعائد رأس المال محددا بهذه الطريقة فإنه بدخوله فى حساب التكاليف بالنسبة للسلعة يكون السعر تحكميا أيضا ، وبهذا تكون الكلفة والأسعار محددة بطريقة

عشوائية ، وتختلف أساسا عن السوق التنافسية . وهذا أيضا معناه أن تخصيص الموارد الإنتاجية على الاستعمالات المختلفة سيكون تحديده أيضا تحكميا ، بعكس الموقف فى السوق التنافسية .

ومن هنا ننتهى إلى أننا لانجد موازنات الأسعار التى تعادل بين العرض والطلب ، بل تُفرض أسعار محددة فى السوق الاشتراكية ، وأما الموازنات فتتم على حساب حرية المستهلك ، وعلى حساب حرية اختيار العمل ، فبدلا من قرارات المستهلكين المستعملين لكافة حرياتهم ، والمشتغلين المختارين لعملهم بكافة الحريات ، والتى تعكس وتنسق حركات الأسعار فى السوق ، تضع الاشتراكية قرارات للتسعيرة ، يجدها المستهلك أو المشتغل أو كلاهما مملاة عليهم فى النهاية ، وبناء عليه يتعين فى النظام الاشتراكى على المستهلك والعامل أن يعدا رغباتهما ، لتتفق مع الغرض النهائى للتخطيط الاشتراكى ، بعكس السوق الذى يستجيب أصلا لرغبات الناس ، ويجد العامل فيه حريته ليختار نوع العمل الذى يريده .

ومن هنا كان النظام الماركسى يوجه فيه الإنتاج عن طريق التوجيه المركزى ، بطريقة تحكمية غير خاضعة للمستهلك ، بل إن المستهلك يكون خاضعا فى النهاية للإنتاج المركزى .

والمدخرات فى النظام الماركسى تعتمد أساسا على مدخرات الدولة ، وبالنسبة للأفراد تنعدم عندهم هذه الرغبة لانعدام التوريث والملكية الفردية التى تستفيد من تشغيل العمال ، ولهذا يميل الأفراد إلى استهلاك دخولهم بالكامل ، وفى هذا ضياع لجزء هام من التقدم فى المجتمع .

ولقد أباحت الاشتراكية تحت ضغط الضرورة سعر الفائدة على المدخرات لجذب أموال الأفراد منذ السماح ببعض الملكية . وهذه الطريقة رغم أنها غير مجدية إلا أنها تتعارض مع طبيعة النظام الماركسى ، فوفق المفهوم الماركسى فإن سعر الفائدة هذا يؤخذ من إنتاج العمال ، وسواء كان هذا الأخذ مباشراً فى المشروع الفردى أو غير مباشر بأن تعطيه الدولة سندات ، فإنه يدخل فى مفهوم فائض القيمة . وكان أولى بهؤلاء الاشتراكيين أن يبيحوا الربح ؛ لأنه عائد حق قدم لرأس مال مدخر يشترك فى الغنم والغرم . ومن هنا نعلم إلى أى حد يتناقض الاشتراكيون فى التطبيق مع مفاهيم

النظرية ، ويظهر بوضوح أن الربا علامة رئيسية فى ظل أى نظام غير إسلامى مهما كانت شعاراته .

عيوب التخطيط :

وخلاصة العيوب التى تقترن بالتخطيط عن طريق تملك الدولة للإنتاج ورسم الخطة من مجلس محدود يفصّلها آرثر لويس فيما يلى :

١ ـــ أن القوة المركزية للتخطيط التى تصدر التوجيهات لا تستطيع أن تدخل فى تحديد جميع النتائج المترتبة على هذه التوجيهات ، فالنظام الاقتصادى معقد إلى أبعد الحدود ، فإذا وضعت مثلا خطة لزيادة إنتاج الساعات يجب عليك فى الوقت نفسه أن تضع خطة لزيادة جميع الموارد والأدوات ، التى تدخل فى صناعات الساعات وتخفيض إنتاج جميع الأشياء التى تغنى عن استخدام الساعات ، والموارد التى تتكون منها هذه الأشياء ، والآن لا يستطيع شخص واحد أن يضع قائمة كاملة لجميع الموارد والأدوات التى تدخل فى صناعة الساعات وفى صناعة الأشياء البديلة للساعات ، وأن يقدر جميع النتائج الاقتصادية التى سيترتب عليها زيادة الساعات .

وحتى إذا استطاع هذا الشخص أن يضع قائمة للساعات فسوف يحتاج إلى قائمة منفصلة لكل من الموارد التى تدخل فى صناعتها والتى يجب أن تُخطط هى الأخرى ، وعلى هذا فإن القوائم لن تنتهى . وبسبب هذا التقييد فإن تنفيذ الخطة التى تتم عن طريق التوجيه لا يكون دائماً مرضياً ، فهناك آلاف من الآلات تنتج يومياً ، ولكنها تترك بلا استخدام بسبب قلة بعض قطع الغيار اللازمة لتشغيلها . وفى التخطيط عن طريق التوجيه تكون النتيجة دائماً هى وجود نقص فى أشياء معينة وفائض فى أشياء أخرى ...

٢ ـــ وعيب آخر يتصل بالتخطيط الاشتراكى حيث تنعدم المرونة ، فبعد أن يضع رجال التخطيط آلاف التفصيلات الضرورية لتنفيذ الخطة ، وبعد أن يصدروا توجيهاتهم فإنهم يعارضون أى طلب لمراجعة الأرقام ...

٣ ـــ وعند تنفيذ الخطة يحتمل أن تكون نتائجها غير كاملة ، وحتى ولو كانت الخطة كاملة عند وضعها فإن الظروف تتغير ، فقد يعطى تصريح لمؤسسة معينة لشراء الفحم ولكن ربما يضرب عمال هذه المؤسسة عن العمل ، أو يقع حادث

معين ، أو تكون الأحوال الجوية سيئة ، وبذلك لن تتمكن هذه المؤسسات من الحصول على مخصصاتهم من الفحم . ونتيجة لهذا فإنها تريد شراء البترول من مؤسسة أخرى لا تحتاج كثيرا إلى هذا النوع من الوقود . وفى معظم النظم الاقتصادية المخططة تخطيطا مركزيا يكون لهذه الظروف الطارئة نتيجة غريبة وهى أن الخطة يمكن أن تسير سيرا طبيعيا عن طريق السوق السوداء التى تستطيع فيها المؤسسات أن تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة .

٤ ـ ويجب أن نضيف إلى أخطاء التخطيط عن طريق التوجيه ، وإلى عدم مرونته عيباً رابعاً وهو عدم التطور ، فمن العسير زيادة إنتاج الساعات إذا كان هناك نوع واحد من هذه الساعات ، أما إذا كان هناك نوعان من الساعات فإن الصعوبة تتضاعف ، وهكذا تزداد الصعوبات بزيادة أنواع الساعات ، ونتيجة لهذا فإن رجال التخطيط المركزى يميلون إلى الإسراف فى توحيد أنواع السلع ، ليس لأنهم يعتقدون أن هذا التوجيه فى مصلحة الشعب ، وإنما لأن هذا يسهل لهم عملهم ، وتوحيد أنواع السلع يكون فى بعض الأحيان أداة للتقدم ، ولكنه يكون دائماً عدواً للسعادة ، ويؤدى إلى نتائج سيئة بالنسبة للتجارة الخارجية .

٥ ـ وإخضاع المشروعات للتخطيط عن طريق التوجيه يكون له أثر ضار لأن هناك أشياء لا يمكن التنبؤ بها ، ولهذا لا يمكن إخضاعها للتخطيط المركزى ، ومستقبل البلاد يتوقف على الإنتاج الحر وعلى الأشخاص ذوى الآراء الحديثة ، التى يستطيعون تأييدها فى وجه أى معارضة ، للحصول على ما يريدون من رأس المال والعمل والمواد الخام ، دون أن يصطدموا بالعقبات التى تخلقها الطبقات البيروقراطية ، وليختبروا السوق بأنفسهم وأى نوع من التخطيط يحول دون تحقيق هذا بصفة دائمة أو لفترة طويلة .

٦ ـ وأخيراً كلما حاولنا التغلب على صعوبات التخطيط عن طريق التوجيه ، ازدادت تكاليف التخطيط ، ونحن لا نستطيع أن نخطط دون معرفة ، ولهذا يجب أن تكون لدينا إحصاءات متصلة وعدد كبير من الموظفين والخبراء ، ونحن لا نستطيع أن نصدر آلافاً من التراخيص بسرعة دون أن يكون لدينا آلاف من الموظفين ، وكلما حاولنا أن نخطط بطريقة أفضل احتجنا إلى مزيد من رجال التخطيط ، وتفيد الإحصاءات السوفيتية أن لدى روسيا ٨٠٠٠٠٠ر من رجال الاقتصاد معظمهم من الإداريين المتصلين بالتخطيط ، ونظام الأسعار يقوم بنفس الوظيفة دون حاجة إلى

هذا الجيش من رجال الاقتصاد الذين يمكن الاستفادة منهم فى المصانع والمعامل والحقول .

فالخطة لا يمكن أن توضع بواسطة الشعب أو البرلمان أو مجلس الوزراء ، ولكن يجب أن يضعها المسئولون المتخصصون ، لأن الخطة تتضمن آلاف من التفاصيل المتصلة ببعضها ، ونتائج هذه الخطة تظهر فى صورة آلاف من الأوامر الإدارية والقرارات ، والبرلمان والوزراء لا يستطيعون الاطلاع على كل هذه التفاصيل ، ولهذا فإن هناك فرصاً لا حصر لها للتلاعب والفساد ، فكلما ازدادت التوجيهات التى تصدر من السلطة المركزية قلت القدرة على الإشراف وعندما تفعل الحكومة أشياء قليلة فقط فإننا نستطيع مراقبتها ، ولكن عندما تفعل كل شيء فإنها لا تستطيع حتى مراقبة نفسها[1] .

والدولة على هذا الوضع جهاز ضخم هائل معقد كل التعقيد لأنه يضم بطبيعة الحال عدداً كبيراً من الاجهزة الفرعية التى تتفرع بدورها إلى أجهزة ثانوية ، وهكذا تتسلل أوامرها خلال المرور فى عدد كبير من المراحل والإجراءات ، وليس هناك شك فى أن هذا التكوين يجعل سير الأمور مسألة شاقة ، تحيطها الصعوبات من كل جانب ، فضلاً عن أن هذا النوع من التنظيم يعرض الجهاز للوقوع فى كثير من الأخطاء لا يمكن اكتشافها إلا بعد فوات الأوان ، وبهذه الصورة فإن الاشتراكية الماركسية تؤدى إلى اختناق اقتصاد البلد ببطء بفضل الإفراط فى المركزية والبيروقراطية ، اللتين تحدثان شللاً فى الجهاز الاقتصادى ، وتقتلان كل إحساس بالمسئولية والقدرة على التصرف .

ولقد نشرت جريدة الأهرام القاهرية فى ٢ / ٧ / ١٩٨٤ تقريراً عن تفشى التسيب والتبديد فى الأجهزة والمنشآت السوفيتية ، وسوء الإدارة والتخطيط ، والذى يكبد السوفيت ٥ مليارات دولار فى سنوات قليلة ، نقلت ذلك عن الصحف السوفيتية التى وجهت هجوماً عنيفاً لمختلف الأجهزة الإدارية والاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى ، واتهمتها فى جرأة نادرة بالتخبط والتبديد واللامبالاة ، كما رسمت صورة قاتمة للأوضاع الاقتصادية والصناعية والمهنية فى البلاد ، وأوضحت أن المسئولية

(١) أسس التخطيط الاقتصادى The Principlas Pf Economic Pianning أرثر لويس ت . فريد مصطفى . الدار القومية للطباعة والنشر . الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦١ (اخترنا لك ١٩) ص ٢٥ — ٣١ .

ضائعة بين مختلف الأجهزة الحكومية وأن الخلل لم يعد استثناء بل وضعاً عاماً ، فذكرت صحيفة « ترود » الناطقة باسم النقابات العمالية أن سوء الإدارة الاقتصادية والأخطاء فى التخطيط والإهمال بين المسئولين أدى إلى ضياع نحو ٥ مليارات دولار خلال السنوات القليلة الماضية .

وقالت : (إن هذه الأموال ضاعت فى مشتريات من الأجهزة الألكترونية الحديثة ، التى لا تستخدم ، وانتهى بها الأمر إلى بيعها كحديد خردة ، إما لأن خطط تشغيلها لم تصل معها ، أو لأن أحجامها كانت أكبر من المنشآت التى أرسلت إليها ، أو لأن أحداً لم يعرف كيفية استخدامها) وأضافت : (أن كل وزارة تلقى اللوم والمسئولية على الأخرى ، ولا يعرف أحد من المسئول الحقيقى) .

وقالت الصحيفة : (إن سوء الإدارة والتسيب وتعارض مواقف المسئولين لم يعد استثناء من القاعدة) وأضافت : (أن السلطة الحاكمة نفسها تردد هذه الانتقادات ، ولكن شيئا لا يتغير) كما أكدت أن المسئولين الذين يملكون ملايين الروبيات يعيشون فى مأمن وحماية أكثر من « سارق البرتقال » .

وأشارت إلى أنه فى أقصى الحالات يوجه اللوم إلى مديرى المشروعات الفاشلة ، وإذا ما وقعت عقوبات مالية فإن المصنع بأكمله هو الذى يتحملها ، وفى النهاية إن الذى يدفع ثمن الخسارة هو الدولة والاقتصاد السوفيتى .

كما أشارت صحيفة « الحياة الريفية » إلى مدى الخلل الواقع فى المزارع بأوكرانيا ، التى تعتبر صومعة القمح السوفيتى ، وقالت : (إن الجرارات معطلة ، ولا تصلح للاستخدام) وأبدت صحيفة « برافدا » قلقها من حالة الآلات الزراعية قبل شهر من موسم الحصاد ، وقالت :(إن حوالى ٢٥ ٪ منها معطل) .

وفى الوقت نفسه وجهت صحيفة « سوفيتكيا روسيا » الناطقة باسم اتحاد روسيا ــ أكبر الجمهوريات السوفيتية ــ انتقادات شديدة لهيئة أطباء الاتحاد السوفيتى واتهمت الأطباء باللامبالاة ، وانعدام الإحساس والضمير ، والتصرف بشكل إجرامى ، وقالت : (إن عدداً كبيراً من الأطباء غير محترفين ويتصرفون بلا مبالاة ، مما ينتج عنه عواقب وخيمة) وقالت : (إنه يتعين تعزيز الرقابة على الهيئات الطبية ، ووضع لوائح من شأنها دفع الطبيب على تحمل مزيد من المسئولية فى مجال عمله) .

ترشيد العرض والطلب :

إن أكبر الصعوبات التى تواجه التطبيق العملى للاشتراكية هو صعوبة القيام بالعملية الإنتاجية وقصور أساليبها ، ففى العادة يكون الربح هو دافع الإنتاج ، لأنه يؤدى إلى ظهور أصحاب الأعمال المخاطرين ، الذي سيؤدى تنافسهم للابتكار وإرضاء المستهلكين ، ففي هذه الحالة تدور العجلة الإنتاجية بيد عدد كبير من المنتجين يشمل المجتمع كله ، ومن ثم فإن القرارات ستكون متجاوبة مع حاجات الأفراد على أوسع نطاق ، ولكن مجلسا يتكون من أفراد معدودين فى نظام اشتراكى لن يكون فى إمكانه إلا أن يفرض إشباعا معينا على المستهلكين لا يستجيب لرغباتهم .

وقد يعاب على الأفراد قصور عزيمتهم ، وعدم دقة تخمينهم عن المستقبل ، وأن هذا يحد الإنتاج ، والواقع أن المستقبل غير معروف ، مما أدى بالفرد إلى الحذر ، ولكن هذا الحذر من جهة أخرى فيه حفاظ على موارد الدولة ، وإذا لم يوجد هذا الحذر عند مجلس التخطيط تكون النتائج أسوأ من نتائج مجموع الأفراد فى قراراتهم التنافسية فضلا عن أن مجلس التخطيط إنما هو عينة من مجموع الأفراد ، فى طبيعة تقديرهم ضعف مما يؤدى إلى الإضرار بالمجتمع كله ، ضمن فساد توقعاتهم وفشل سياساتهم ، ولهذا كان تعاون المجتمع ككل فى العملية الإنتاجية على شكل خلايا فردية حية أضمن وأسلم فى تخطيط السياسة الإنتاجية عامة .

ولا ننسى أن الأمر يتعلق بالمستقبل ، بمعنى أنه مهما كان للمجلس من معلومات أكثر من معلومات الفرد المنتج فإنه لن يكون تقديره بالنسبة للمستقبل الذى يتعلق بحاجات الأفراد أكثر دقة .

هذا إذا علمنا أن حاجات الأفراد تنبع من نفوسهم ، ومن ثم فإن المعلومات تتطلب تجربة وذوقا للسوق ، وهذا يجعل السوق التنافسية أكثر تجاوبا مع رغبات الناس ، ومجلس التخطيط لا يملك هذه الإمكانية ، حيث الحاجة مسألة نفسية أولا وقبل كل شيء ، بشرط عدالة التوزيع وانتفاء الظلم والاستغلال .

إن مسألة الطلب ليست مجرد إشباع ، يقوم على أساس عقلى ، وإنما هى رغبة تنبع من الوجدان ، وما أملّ الحياة فى ظل الاشتراكية وما أشد قصور العقل حين

يرسم مطالب وحاجات الأجيال المقبلة ، أى جمود سيحل ؟ إن الرغبة التى تنبع من النفس تفتح آفاق الابتكار أمام المنتجين ، إن المجتمع كله يساهم فى ابتكار الحاجات لا مجلس محدود للتخطيط ، إن الرغبة ليست ضلالا ، إنما هى تنبع من عناصر تدفع الإنسان دفعا إلى امتلاك الحياة وامتصاص عصارتها ، وتفتيح مغاليقها ، وتفجير ينابيعها ، مادامت تلك حلالا وتتجنب حراما .

والأثمان فى النظام التنافسى تحددها الأهمية النسبية للعوامل ، وتعكس القيمة التى حددها لها رجال يعملون تحت ضغط المنافسة ، فيكونون اقتصاديين بالغريزة تحت ضغط حافز تحقيق أقصى ربح .

ويقوم كل فرد صغر أم كبر من الملاك بتحديد خطة الإنتاج والتنظيم ، ولا بد للدولة الاشتراكية التى تريد أن تضارعه فى الكفاءة أن تحتفظ بعدد ضخم من الموظفين لتصل إلى مايقرب من هذه الكفاءة ، وهم لا يتوفر لهم الحماس الموجود عند أصحاب الأعمال العاديين ودوافعهم .

ومن الواضح أن كل منظم يتخذ قراراته مستقلا عن الباقين ، حيث يواجه كل منظم بنيانا من الخبرة الواسعة بالتكاليف ، تمثله المستويات الجارية للأجور والإيجار والربح ، أما فى الاقتصاد الاشتراكى فمن المتعذر توفير مثل هذا البناء الموضوعى للتكاليف ، لأنها تكون مجرد تكاليف إلزامية تحددها السياسة العامة للدولة .

وتساعد سوق رأس المال على دوران العملية الإنتاجية ، فعن طريق السعر تتوزع الموارد آليا بين أرباب الأعمال ، هذه المسألة يجادل الاشتراكيون فى أنها تحل عندهم بمعرفة الموارد الموجودة والأسعار المناسبة للمنتجات ، أما فيما يختص بالإنتاجية العادية لهذه الموارد عند استعمالها فى مختلف الاستعمالات فيقولون : إن هذه مسألة معلومات فنية ، لاتتطلب سوقاً تحدد لها سعراً ، مع أن هذا غير ممكن لأنه لن يتم إلا بملايين المعادلات بين الإنتاجيات النسبية لرأس المال حتى نصل إلى أحسن إنتاجية ، وهذا يقتضى وضع ملايين المعادلات على أساس ملايين البيانات الإحصائية ، المبنية على أساس ملايين أكثر منها بكثير من التقديرات الفردية ، وحين تحل هذه المعادلات تكون المعلومات التى بنيت عليها قد تغيرت وهكذا ، وهى عملية

عير ممكنة إلا حين يساهم كل منهم فى عملية التقدير ، بتجميع عناصر الإنتاج ويفاضل بين استعمالاتها ، لهذا لاتستطيع الماركسية أن تخطو خطوة واحدة دون أن تركز على كل خصائص العلاقات الإنتاجية فى النظام الرأسمالى ، وفى حركتها تقلد تماما الدولى الرأسمالية ، ولا تستطيع الإبداع وحدها ، ويأخذ هذا الموقف فى التعقيد حين تسيطر الاشتراكية تماما ، فتصبح قراراتها تعسفية ، لعجزها عن التخطيط الناجح للمجتمع ككل ، ولعدم قدرتها على حل ملايين المعادلات اللازمة لمعرفة أحسن وأرخص السبل لاستعمال الموارد ذات الاستعمالات المتعددة على الحاجات المختلفة ، إنه من المستحيل القيام بالحسابات الاشتراكية ، وبالتالى سيختفى التعقل الاقتصادى ، ويخضع الاقتصاد لتسيب وإهمال وفوضى البيروقراطية .

ولا يمكن التخلى عن جهاز الأثمان كلية إلا إذا فرض نظام صارم للتوزيع بالبطاقات بالنسبة لكافة المعاملات الاقتصادية ، بحيث لايقوم وجود لأى تبادل حر بين طرف وآخر .

فتوزيع الموارد مسألة اجتماعية ، يشارك فيها المجتمع بأكمله ، ويصعب على السلطة المركزية تقديرها ، لأنها لا تستطيع تقدير المنافع النسبية للسلع ، فترشيد استخدام الموارد ، وحسن استغلالها لا يتحقق إلا بمؤشرات الملكية الخاصة ، والربح فى ظل نظام إسلامى يحقق عدالة التوزيع ويحرم الظلم والاستغلال ، ولن يستطيع أى نظام اشتراكى تحقيق الإنتاج المركزى إلا عن طريق تحويل المجتمع كله إلى ثكنة أو سجن ، يحدد فيه نوع الإنتاج والاستهلاك بطريق تحكمى ، وتهدر الموارد فيه ، وتكثر المنخفضات نتيجة الارتجال وسوء التقدير .

التوقعات والاختراعات :

ونستطيع أن نؤكد أن القضاء على السوق نهائيا وسيادة الاشتراكية يؤدى بالعالم إلى حالة من الجمود حيث يسيطر عليه الخوف والروتين ، فيموت الابتكار لانعدام المنافسة .

إن التوقعات ضرورية كمولد للابتكار والنمو ، وهى تتنبأ بالطلب وتقدم له ما تتوقع أن يرغب فيه ، وحين تتحقق النتيجة فإن التوقعات تسفر عن إجابة ما تحقق توقعه ، وتترك مالم يتحقق توقعه ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنها تستجيب

لتغيرات الطلب بالنسبة للسلع المعتادة إذا توقع زيادة أو قلة الطلب عليها ، ومن ثم فإن التوقع خادم للطلب ويستجيب له ، ومن ناحية أخرى نجد أنه غير جامد فلا يلزم المستهلك بأنواع معروضة فقط ، ولكنه يترك له المجال ليترك ما يريد ، ويطلب مايريد ، فيفتح المجال للمجتمع المتطور غير الجامد ،وانطلاق التوقع فى بحثه عن المجالات يفتح الطريق للتقدم وإعادة التقدير بعد تحقق الطلب ، مما يؤدى إلى القضاء على الانحرافات ، وهكذا تتلافى التذبذبات والتقلبات العنيفة .

ويمكن تلخيص الفرق بين عمل التوقعات فى ظل النظام الاشتراكى وفى ظل النظام التنافسى فى النقط الآتية :

١ ـــ توقعات مجلس التخطيط كتوقعات الأفراد ، ولكن الأفراد يمتازون بوفرة عددهم ، وقدرتهم على التجاوب مع السوق ، وأخطاؤهم فردية بعكس مجلس التخطيط .

٢ ـــ الاتجاه الغالب لتوقعات أصحاب الأعمال علمى ، ينمو باستمرار ، ومن ثم فالانحراف عن الصواب قليل ويتعدل ، ثم إنه يلغى بعضه بعضا لكبر العدد وفقا لقانون المتوسطات الإحصائية .

٣ ـــ التوقعات هى سر التطور ، كما يشهد التاريخ ، ولو كانت التوقعات تؤدى إلى التقلب المستمر كما يصفها الاشتراكيون لما وصل الغرب إلى تقدمه الحالى ، وإنما سر تقلبات الرأسمالية يرجع إلى علل أخرى كالربا والاحتكار والاكتناز وسوء توزيع الدخل .

٤ ـــ يخشى مجلس التخطيط مسئولية تطبيق اختراعات جديدة ، ولا يوجد عنده أى دافع للمخاطرة لفقدان الدافع إلى ذلك ، والخوف من المسئولية ، مما يؤدى إلى الجمود بعكس نظام التوقع فى السوق التنافسى .

٥ ـــ عدم وجود بدائل سلعية فى النظام الاشتراكى ، مما يؤدى إلى إجبار المستهلكين على شراء السلع المنتجة بعكس الحال فى ظل المنافسة .

ولعل من أكبر الأخطاء التى يقع فيها الماركسيون ، تصورهم أن كل منتج فى حالة المنافسة يتصرف كما يريد مستقلا عن السعر ، والواقع أن كل فرد فى السوق المتنافس يرتبط بالآخر بجاذبية نظام الأثمان ، والترابط فى العملية الإنتاجية والتبادلية ، فيعملون جميعا باتساق فى أعضاء الجسم الواحد ، ولو كان الأمر كما يصورون لعاشت

الدنيا فى غيبوبة دائمة ، ولما تقدم اقتصادها بهذه الصورة ، فليست الأزمات نتيجة طبيعة التوقع أو الملكية ، وإنما ترجع إلى الربا والاحتكار والاكتناز وسوء توزيع الدخل .

وفى النظام الماركسى نجد أنه فى حالة التخطيط الطويل للسلع الاستثمارية لن يؤخذ الاختراع فى الحسبان ، ويكون رجال التخطيط بين أمرين : إما إهمال الاختراع ، أو تطبيق الاختراع ، وفى حالة تطبيق الاختراع فإنه سيحدث نفس الهزة التى تواجه المجتمع الحر سواء بسواء ، ولكننا نلاحظ أن الاتجاه العام للاشتراكية كالاحتكار فى الرأسمالية تماما هو تأجيل استخدام الاختراعات حتى استهلاك الاختراع القديم ، فضلا عن ضعف الدافع إلى استخدام الاختراع فى كليهما لانعدام المنافسة . والأصل ألا يتوانى أحد عن استخدام الاختراع ، الذى يخفض التكاليف ويزيد الإنتاج ، وينوع الاستعمالات مهما كلفه ذلك تحت ضغط المنافسة والبحث وراء رضاء المستهلك . ومن ثم كان هو طريق التقدم والنمو .

ولن يضطر الاشتراكيون والاحتكاريون الرأسماليون إلى إدخال المخترعات إلا إذا كان انخفاض التكلفة الناتج عن هذا التطبيق يعوض انخفاض قيمة رأس المال المستثمر فعلا . أما إذا ظلت المنافسة سارية ــ حيث لايمكن لأى منتج بمفرده أن يؤثر فى الأثمان كما لايملك وحده القوة الكافية لمنع دخول مؤسسات جديدة فى الصناعة ــ فسيضطر المنتجون المستثمرون إلى تحمل خسائر هبوط قيمة الاستثمارات القديمة التى تسببها التجديدات ، ولايجدون أمامهم لمقاومة هذه النتائج إلا قيامهم بأنفسهم بإدخال تلك التجديدات .

نتائج اجتماعية وسياسية :

وللنظام الماركسى انطباعات أخرى من الناحية الاجتماعية ، حيث يؤدى إلى ظهور النزعات الديكتاتورية ومعها معاناة الشعوب ، فحالة كحالة روسيا الاجتماعية أكبر دليل على ذلك ، إن روسيا فى سبيل التقدم بمعدل أكبر وفق خطة رسمها القادة لهذا التقدم لم تفهم بعد مايعانيه الشعب من كبت وحرمان . إن التقدم فيها كان على دماء أجيال ، وسعادة أجيال لحساب أجيال مقبلة ، فهل من العدل ألا يكون لهذه الأجيال المضحى بها حق ؟ لاننكر أنهم لابد أن يبذلوا ، ولكننا يجب أيضا ألا ننكر عليهم حق الحياة ، إن سوء التغذية وانعدام الحرية وطغيان الديكتاتورية وإره

البوليس كلها مظاهر شائعة فى تاريخ السوفيت ، لاينكرها زعماؤه اليوم حين يصورون عصر « ستالين الرهيب » .

إن العذاب الذى عانى منه الشعب الروسى تحت الحكم الشيوعى مثير للذهول .

يقول الكاتب الروسى (الكسندر سولزيتشن) : (إن الشيوعيين أعدموا أكثر من ١٠٠٠ شخص كل شهر طوال الفترة من عام ١٩١٨ حتى ١٩١٩ ، قبل مجىء ستالين إلى الحكم ، وبعد ذلك بعشرين عاما وفى ذروة الإرهاب فى عام ١٩٣٧ ـــ ١٩٣٨ أعدم ستالين ٤٠ ألف شخص كل شهر ، أى أكثر من ألف شخص كل يوم ، واستمر هذا لمدة عامين كاملين ..) ويقول (روبر كونكويست) خبير الشئون السوفيتية :(إن ضحايا الإعدام فى السنوات الخمس عشرة الأولى من الحكم الشيوعى تحت لينين وستالين وخروشوف وبريجينيف ، فاقت ٥٠ مرة ضحايا الإعدام طوال نصف قرن من حكم القياصرة ، هذا غير ٨ ملايين ماتوا فى معسكرات العمل ، أثناء حكم ستالين ، و ٥ ملايين راحوا ضحية المجاعة المتعمدة فى أوكرانيا فى بداية الثلاثينات ، فبينما كان هؤلاء الملايين يموتون جوعا كان القادة الشيوعيون يشحنون الحبوب للخارج لدفع ثمن تجارتهم مع الغرب .

وخلال الثلاثينات أعدم ٧٠ ٪ من كبار ضباط الجيش الروسى ، ولم يستثن أحد من إرهاب ستالين حتى أولئك الذين كانوا فى أعلى مستويات الحزب الشيوعى ، وقتل فيما بعد ٩٨ من أعضاء اللجنة المركزية البالغ عددهم ١٣٩ عضواً ، وبعد الحرب العالمية الثانية أرسل ملايين من أسرى الحرب الذين عادوا لروسيا إلى عسكرات العمل بتهمة أنهم شاهدوا الغرب . لم يكن ستالين الذى درس تاريخ سيا جيدا يخاطر بشىء ، وكان يعلم أن أكبر أعدائه هم نفس أعداء القياصرة قدامى ، جيوش الغرب وأفكار الغرب ، وقد أصر ستالين على منع الأفكار الغربية من التسلل إلى موسكو ، ويقال إن ستالين قتل ١٠ مليون روسى)[١] .

ومن السخرية أن ينكر المؤرخ السوفيتى (يورى باليكوف) هذا الرقم مصححاً له بمليون فقط[٢] .

---

(١) الأهرام (جريدة مصرية) ١٩ / ٤ / ١٩٨٠ م .

(٢) الشرق الأوسط (جريدة عربية) ١٧ / ١١ / ١٩٨٧ .

ونظرة واعية إلى ماحدث من خراب وقتل فى جنوب اليمن وأفغانستان بين زعماء الشيوعيين مما حكته الصحافة فى الثمانينات من هذا القرن ، ما يعطى صورة واضحة وقاطعة على الطبيعة الدموية والتخريبية للاشتراكية .

والديكتاتورية السياسية تابع ضرورى للديكتاتورية الاقتصادية ، فحين تكون الدولة هى المالك الوحيد لأدوات الإنتاج ، وهى التى توجه استغلال هذه الأدوات وغيرها من عناصر الإنتاج لتحقيق الأغراض التى تبغيها ، وهى المستأجر الوحيد للعمل الإنسانى على مختلف مراتبه ودرجاته ، ولايستطيع العمال أن ينتقلوا من عمل إلى عمل أو من منطقة إلى أخرى ، بل هم مسخرون كمجموعة من العبيد ، كل هذا يشيع فى نفوس الناس القلق والضجر والتبرم بالحياة فتقل كفايتهم الإنتاجية ، فضلا عن أن أهداف الدولة الأساسية بهذه الصورة تكون زيادة الإنتاج مما يؤدى إلى إرهاق العمال إرهاقا بالغا ، ثم إن معدل التقدم الواسع المطلوب يضطر الدولة إلى حرمان الناس من كثير من متطلبات الاستهلاك ، كل هذه الظروف تمنع الدولة من السماح للناس بالتعبير عن آرائهم ، فالديكتاتورية السياسية تابع حتمى للديكتاتورية الاقتصادية .

إن رغبة الروس فى تحقيق حلم الامبراطورية تحت زعامة روسيا ، هو حلم القياصرة القديم ، وأصبح الهدف مسلحا بمذهب منظم وقُوى مادية ودعائية ، وكان هذا التوسع غربا فى دول أوربا الشرقية التى داسها الجيش الأحمر ، ولازالت تنوء إلى اليوم تحت نير الاستعمار الشيوعى ، وتفور منها الثورات التى يقمعها الاستعماريون السوفيت بكل وحشية ودموية .

واجتاحت جحافل البربر السوفيت بلاد المسلمين (سمرقند وبخارى وأوزبكستان وتركستان الغربية) ، وقتلت منهم الكثير ، وشردت الأكثر ، وتحاول إلى اليوم إخراجهم من دينهم بكل وسائل الإرهاب والإغراء .

ولايزال هذا الغزو الاستعمارى مستمرا فى آخر غزو ، يخوض المسلمون الأفغان حربه الضروس .

يقول توينبى : (وفى الحقيقة يبدى انتحال روسيا فى القرن العشرين هذه

العقيدة الغربية الدخيلة عليها ، بصرف النظر عما يحمله انتصارها من تعريض الثقافة الغربية للخطر ، مدى مابلغه نفوذها من حول واقتدار ، وثمة غموض عميق بالنسبة لطبيعة البولشفية التى بشر بها لينين ، فهل جاء يستكمل رسالة بطرس الأكبر أو ليدمرها ؟ إن إعادة نقل عاصمة روسيا من معقل بطرس غير المألوف إلى موقع مركزى فى الداخل هو بمثابة إعلان لينين نفسه خليفة البطريرك الأكبر وخليفة قدماء المتعصبين وأصحاب النزعات السلافية)[1] .

(١) مختصر دراسة التاريخ أرنولد توينبى ص ٣٤٠ ، ٤٣١ ترجمة محمد شفيق غربال . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٦ .

الباب الثالث

النظام الاقتصادى الإسلامى

« بسم الله الرحمن الرحيم »

﴿ ياأيها الذين آمنوا لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولاتقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما . ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فسوف نصليه نارا وكان ذلك على الله يسيرا . إن تجتنبوا كبائر ماتنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما . ولاتتمنوا مافضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن واسألوا الله من فضله إن الله كان بكل شيء عليما ﴾ .

---

(١) سورة النساء اية ٢٩ ـــ ٣٢ .

النظام الاقتصادى الإسلامى

مقدمة :

لفظ الحرية يراد به حريتان : حرية داخلية وحرية خارجية ، والأولى تتصل بالاختيار والإرادة ، وهى بذلك تتصل بداخل الإنسان من زاوية معتقداته وأخلاقياته ، والسيطرة على اتجاهاته ، أما الثانية فتتصل بعلاقاته مع الآخرين أفرادا وحكومات ، فهى تتصل لذلك بالقوانين والأنظمة .

وقد ارتبط مفهوم الحرية فى الفكر الغربى بالثورة على الكنيسة والإقطاع ، وبلغ أقصاه فى الفكر الفوضوى الذى رفض الخضوع لأى قانون أو نظام ، ويتدرج من إعلان حقوق الإنسان فى بداية الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ إلى تقييد الحرية بما لايضر الآخرين ، شرط أن يكون هذا القيد بقانون .

ولما كان القانون تفرضه السلطة بقوة النفوذ أو المال وإن ناقشه النواب ، فإن هذه القوانين كما هى العادة تحيزت إلى طبقة أصحاب المال من الرأسماليين والاحتكاريين والمرابين ، وإن رفعت الشعارات الخاوية .

إن أزمة هذه المجتمعات فى الحقيقة إنما نتجت عن ممارستها الحرام ، فملكياتها غير نظيفة من استغلال إلى احتكار ، ودخول ظالمة من ربا إلى غصب .

أما الاشتراكية فقد قلبت المشكلة وحولتها إلى فلسفة للتوزيع ، وأهدرت الإنتاج ، إنها صادرت الملكيات ومنعت الميراث دون أن تفرق بين الملكية النظيفة ، والملكية المستغلة ، فأهدرت كرامة الإنسان ، وحولته إلى مملوك للحزب الشيوعى ، لايقدر على شىء ، وهو كَلٌّ على الدولة فى طعامه ولباسه ، ولهذا أينما وجهته لايأت بخير .

أما الإسلام فإنه يحرر الإنسان بطريقتين :

الأولى : بالعقيدة التى تملأ القلب إيمانا بأن العمر بيد الله ، والرزق بيد الله فممن

يخاف غير الله ؟

الثانية : بالشريعة التى تكفل حرمة الدماء ، والأموال والحرمات من جهة ، وتكفل للجميع حد الحاجة بالزكاة من جهة أخرى ، وهذا أكبر ضمان للحرية والكرامة والإنسانية .

ثم توضع الرقابة على تنفيذ ذلك داخليا بصوت الضمير على أساس التقوى ، وخارجيا بسوط السلطان بتنفيذ الفرائض وإقامة الحدود والتعازير .

وسيكون حديثنا عن النظام الاقتصادى الإسلامى من هذا المنطلق فى ثلاثة موضوعات :

١ ــ الإيمان الذى يحقق التوازن فى السلوك بين الدنيا والآخرة .

٢ ــ القسط الذى يحقق الاستجابة للفطرة ، بإقرار حق الملكية والميراث والكسب .

٣ ــ الزكاة التى تحقق عدالة التوزيع وتؤمن التكافل المعاشى فى المجتمع .

الفصل الأول

الإيمان

يقول ديورانت : (والمهرب الوحيد الجدير بالعقل الناضج من هذا الاضطراب هو أن نرتفع عن النظر إلى الشوارد والأجزاء كى نتأمل الكل ، لأن ما فقدناه قبل كل شىء هو هذه النظرة الكلية ، وتبدو الحياة من التعقيد والتحرك بحيث يصعب علينا إدراك وحدتها ومفهومها ، إننا نفقد صفة المواطن فلا نصبح سوى مجرد أفراد ، ليس لنا غايات أبعد من لحظة موتنا ، فنحن بضعة من الناس ولا شىء سوى ذلك ولا نجد أحدا اليوم يجسر على وصف الحياة فى كليتها ، والحل سريع والتركيب بطىء ... وثقافتنا اليوم سطحية ، ومعرفتنا خطرة لأننا أغنياء فى الآلات فقراء فى الأغراض ، وقد ذهب اتزان العقل الذى نشأ ذات يوم من حرارة الإيمان الدينى ، وانتزع العلم الأسس المتعالية لأخلاقياتنا ، ويبدو العالم كله مستغرقا فى فردية مضطربة تعكس تجزؤ خلقنا المضطرب) [1] .

إن الذين يعتمدون على الحس يقصرون المعرفة على ماتدركه الحواس ، وقد كان هذا الاتجاه رد فعل للاتجاه المثالى المفرط الذى يعتمد على العقل المجرد ، وهذا الاتجاه الحسى لاينتهى إلا إلى تفسير الوجود على أنه صدفة وخبط عشواء وتقتصر ـــ نتيجة ذلك ـــ غايته فى الوجود على شهواته ، وهنا يكون الحكم والتفسير هو الهوى النابع من الغرائز .﴿ وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم ﴾[2] .

والعقل ـــ سواء استخدم الحدس أو الحس ـــ لا يستطيع أن يفسر وحده الوجود لقصوره عن إدراك الوجود فى اتساعه ، أو الوجود فى ذاته ، أو الوجود فى حركته وارتباطه ، ومن ثم إذا ادعى لنفسه هذا الحق فإنه لا ينتهى إلا إلى ضلال ، ذلك لأنه قائم على الظن ﴿ إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق

---

(١) مباهج الفلسفة . ج ١ ص ٤ ، ٦ وول ديورانت . ت . أحمد فؤاد الأهوانى الأنجلو المصرية ١٩٥٧ بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين .

(٢) سورة الأنعام آية ١١٩ .

شيئا ﴾[1] .

وما بقى أمامنا الآن إلا سبيل الدين ، الذى يقدم تفسيرا للوجود والتاريخ ، قائما على قاعدة أساسية هى أن هذا الوجود من خلق إلـه عليم حكيم ، وأن الله وحده هو القادر على تقديم تفسير للوجود والتاريخ للناس عن طريق الوحى ؛ لعجز الإنسان عن إدراكه وحده .

إن العلماء يتحدثون عن الألكترون ، وهم لم يروه ، فلم يوجد الجهاز المكبر الذى يرون به هذا الألكترون ، ولكنهم يُجَهِّلون من ينكره لأن له من الآثار ما دفعهم إلى أن يؤمنوا به .

ولقد اكتشف Leverier العالم الفلكى الفرنسى « ١٨١١ — ١٨٧٧ » عن طريق الحاسبات الفلكية ضرورة وجود كوكب سيار وعين محله بالضبط بآثاره رغم أنه لم يره ، ثم اكتشف هذا الكوكب فعلا فيما بعد وسمى نبتون .

وفى عام ١٩٣٥ نبه عالم الرياضيات اليابانى هيديكى يوكاوا إلى وجود جسيم ذرى هو الميزون ، وتنبأ مقدما بوزنه وعمره ، إلى أن كان عام ١٩٤٧ فاكتشف عالم الذرة الإنجليزى (س . ف . باول) هذا الميزون ، ومنح اليابانى جائزة نوبل عام ١٩٤٩ .

ولكن من الناس من إذا قيل لهم عن ضرورة الإيمان بالله سبحانه عن طريق شهادة الوجود التى تبهر العقول ، رأيتهم يصدون عنك صدودا ، ويقولون : أرنا الله جهرة ! وكأن هذا الوجود الهائل وهذا النظام المبدع لايكفيان كدليل .

إن الإيمان بالله يجده الإنسان عميقا فى فطرته ، وفى حسه ، ويعرفه العقل حتما إذا فكر فى نفسه ، وفى الوجود ومصدره ، ومايرى من بديع خلقه ودقيق صنعه فيما بين الأرض والفضاء ، واليابس والماء ، والجماد والأحياء .

فهذا الوجود معجزة تتفتح لها الألباب ، وتعجب منها العقول ، إنه معجزة من الذرة الصغيرة التى تتحرك أجزاؤها بسرعة هائلة ، والخلية الضئيلة التى تذهل وظائفها العقول ، والنفس الإنسانية التى ترى فى كل يوم عجائب منها ، حتى فى الذبابة التى

---

(١) سورة النجم آية ٢٨ .

لايستطيع المتألهون الكاذبون أن يخلقوا مثلها ولو اجتمعوا لها ، وهذه الأرض التى مهدت على هذا الوصف ، الجبال فيها أوتاد ، وينزل لها الماء من السماء ، فيخرج منه نبات كل شىء ، ويدب عليها الحيوان من كل صنف وتتوزع فيها البحار واليابسة بنظام عجيب ، وتسير الرياح عليها من مكان إلى مكان بتخطيط دقيق ،ثم تدور الأرض حول نفسها ثم حول الشمس ثم تجرى الشمس لمستقر لها ، ومواقع النجوم العظيمة فى أبعادها التى لايدركها البصر ولايحصيها الحس ، أهى خلقت نفسها أم الله خالقها ﴿ أم خلقوا من غير شىء أم هم الخالقون.أم خلقوا السماوات والأرض بل لايوقنون ﴾[1] .. إن الآلة البسيطة تملى على العقل أن وراءها إنسانا بناها وأنه لايمكن أن توجد هكذا اعتباطا ، فكيف بسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج .. ﴿ وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبا فمنه يأكلون . وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون . ليأكلوا من ثمره وماعملته أيديهم أفلا يشكرون . سبحان الذى خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لايعلمون . وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون . والشمس تجرى لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم . والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم . لا الشمس ينبغى لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل فى فلك يسبحون . وآية لهم أنا حملنا ذريتهم فى الفلك المشحون . وخلقنا لهم من مثله مايركبون . وإن نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم ولاهم ينقذون.إلا رحمة منا ومتاعا إلى حين ﴾[2].

والعلم يقرر أن هذا الوجود يستحيل أن يكون قد خلق اعتباطا من تجمعات عابرة لسدم وأنها مجرد كرات ستلتهب إلى فناء ، وأن الإنسان لايمكن أبدا أن يكون مجرد حيوان يدب على الأرض مصيره الانحلال إلى الأبد ، لأن هذا الكون ليس فلتة عابرة ، ولا تصلح الصدفة قاعدة علمية لتفسير الوجود . يقول أحد علماء الغرب : (إن البروتينات من المركبات الأساسية فى جميع الخلايا الحية تتكون من خمسة عناصر هى : الكربون — الأيدروجين — النتروجين — الأكسجين — والكبريت ، ويبلغ عدد الذرات فى جزىء البروتين الواحد ٤٠ ألف ذرة ، ولما كان عدد العناصر الكيماوية فى الطبيعة ١٢٠ عنصراً موزعة كلها توزيعا عشوائيا فإن احتمال اجتماع هذه العناصر الخمسة لكى تكون جزيئا من جزيئات البروتين يمكن حسابه لمعرفة المادة

(١) سورة الطور اية ٣٥ — ٣٦. (٢) سورة يس آية ٣٣ — ٤٤ .

التى ينبغى أن تخلط خلطا مستمرا لكى تؤلف هذا الجزىء ثم لمعرفة طول الفترة الزمنية لكى يحدث هذا الاجتماع بين ذرات الجزىء الواحد) .

وقد قام العالم الرياضى السويدى: (شارلزيوجين جاى) بحساب هذه العوامل جميعا فوجد أن الفرصة لاتتهيأ عن طريق المصادفة لتكوين جزىء بروتين واحد إلا بنسبة ١ : (١٠)^{١٦٠} أى بنسبة واحد إلى رقم عشرة مضروبا فى نفسه مائة وستين مرة ، وهو رقم لايمكن النطق به أو التعبير عنه بكلمات . وينبغى أن تكون كمية المادة التى تلزم فى حدوث هذا التفاعل بالمصادفة بحيث ينتج جزىء واحد أكثر مما يتسع له كل هذا الكون بملايين المرات . ويتطلب تكون هذا الجزىء على سطح الأرض وحدها عن طريق المصادفة بلايين لاتحصى من السنين: (١٠ سنة)^{٢٤٣}

إن البروتينات تتكون من سلاسل طويلة من الأحماض الأمينية ، فكيف تتألف ذرات هذه الجزيئات ؟ إنها إذا تألفت بطريقة أخرى غير التى تتألف بها تصبح غير صالحة للحياة ، بل تصير فى بعض الأحيان سموما ، وقد حسب العالم الإنجليزى ج . ب . ليثر . الطريق الذى يمكن أن تتألف به الذرات فى أحد الجزئيات البسيطة من البروتينات فوجد أن عددها يبلغ الملايين (١٠ . ١)$^{(٤٨)}$ وعلى ذلك فإنه من المحال أن تتألف كل هذه المصادفات لتبنى جزيئا بروتينيا واحدا .

ولكن البروتينات ليست سوى مواد كيماوية عديمة الحياة ولاتدب فيها الحياة إلا عندما يعمل فيها ذلك السر العجيب الذى لاندرى من كنهه شيئا . إنه الله وحده الذى استطاع أن يدرك ببالغ حكمته أن مثل هذا الجزىء البروتينى يصلح لأن يكون مستقرا للحياة ، فبناه وصوره وأغدق عليه سر الحياة(١) .

وتأمل قول الله تعالى ﴿ إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئا لايستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب ﴾(٢) .

ولهذا فإن العقل الراشد لايحتاج إلى لخارقة من الخوارق العارضة ليؤمن بالله ، إن السنة المألوفة خارقة لو تؤمل فيها ، إنه حين يفتح عقله على هذا الوجود يتجاوب معه ويتعرف إلى البارىء الحكيم ﴿ أو لم يتفكروا فى أنفسهم ما خلق الله السماوات

---

(١) الله يتجلى فى عصر العلم ص ١١ — ١٢ .
(٢) سورة الحج آية ٧٣ .

والأرض ومابينهما إلا بالحق﴾[1] ﴿إن فى السماوات والأرض لآيات للمؤمنين . وفى خلقكم ومايبث من دابه آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار وماأنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون . تلك آيات الله نتلوها عليك بالحق فبأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون ﴾[2] وهى التى أراها الله إبراهيم ﴿وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموٰات والأرض وليكون من الموقنين ﴾[3] .

والذى لايؤمن بهذه الخارقة الكبيرة ، خارقة الوجود المشاهد لايؤمن بالخوارق الصغيرة ﴿وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون وآتينا ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها ومانرسل بالآيات إلا تخويفا ﴾[4] .

ولهذا رد رسول الله ﷺ على من ظن أن الخسوف يوم موت ابنه إبراهيم معجزة بقوله : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لايخسفان لموت أحد ولالحياته ، فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله »[5] .

ولكن الإنسان حين يفكر يبدأ من نقطة غير منطقية فلا يتيسر له وضوح الرؤية ، إنه يبدأ من الوجود كما رآه وألفه ، والواجب عليه ليعرف المعجزة على تمامها والحق الكامن فيها أن يبدأ من لاشىء ، فيسير فى الوجود كالرائد الذى يهبط إليه أول مرة فيشاهد حينئذ الروعة والحكمة والإعجاز فى رؤيته الجديدة .

ولو أخذنا الإنسان مثلا فى صورته وبدأنا به من النطفة لشاهدنا المعجزة ، فهل نستطيع أن نتصور بعقولنا فى فراغ فكرة خلق إنسان بهذه الصورة المتناسقة فى الحركة وفى التكوين ، بل إذا تأملنا عمل العين أو الأذن وأسرارها ووظائفها لوقفنا أمام عالم هائل ، تذهل فيه العقول وحينئذ نتدبر قول الله تعالى ﴿ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين . ثم جعلناه نطفة فى قرار مكين . ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا اخر فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾[6] .

---

(١) سورة الروم آية ٨

(٢) سورة الجاثية آية ٢ -

(٣) سورة الأنعام آية ٧٥ .

(٤) سورة الإسراء آية ٥٩ .

(٥) رواه البخارى جـ١ ص ١٨٤ . طبعة الحلبى .

(٦) سورة المؤمنون اية ١٢ — ١٤ .

وفى كل شيء نجد أن التفكير ينتهى بنا إلى أنه ليس فى إمكان البشر أبدع مما كان ، وأن هذا الإبداع لايملك أمامه الإنسان إلا أن يسجد للخالق البارىء المصور الذى أحسن كل شيء خلقه .

• وفى دراسة التاريخ مجال آخر للعقل يهتدى به إلى الله ، حيث تظهر العظة البالغة ، فى أحداث التاريخ ، وتقلبات الأيام ، وتداول الأحوال ، تأكيدا تاما أن سنة الله غلابة فإن سار على سنته هدى ، وإن نازعها وعصاها شقى ﴿ أفلم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا أكثر منهم وأشد قوة وآثاراً فى الأرض فما أغنى عنهم ماكانوا يكسبون ، فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم ، حاق بهم ماكانوا به يستهزئون ، فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين . فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التى قد خلت فى عباده وخسر هنالك الكافرون ﴾[١] .

إن آية الوجود والتاريخ أو الكون والحياة ـــ كتاب الله المفتوح ـــ طريق لمعرفة الحق ﴿ سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق ﴾[٢] لهذا كان الإنكار شيئا عجيبا غريبا على مدار التاريخ الإنسانى ﴿ قالت رسلهم أفى الله شك فاطر السماوات والأرض ﴾[٣] .

ونستطيع أن نقول دون مغالاة إن المنكر لله شر من عابد الوثن وأكثر ضلالا ، فعلى أى أساس ينكر ؟ وكيف يفسر الوجود وغايته ؟ ولهذا كان للعلماء مكانة مرموقة فى القرآن ، حيث رفعهم الله إلى أسمى مكان حين جمع بينهم وبين الله والملائكة فى الشهادة لله لا إله إلا هو قائما بالقسط أى أنهم عدول فى أكبر قضية وأعظم شهادة ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط ﴾[٤] لأنهم يخشون الله ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾[٥] .

فالإيمان بالله هو الذى يحدد للمسلم معرفة الكون حركته وغايته وحقيقة القوة الفاعلة فيه ، والنواميس التى تحكمه ، وحينئذينطلق بالإنسان من حدود ذاته المحدودة إلى رحاب الكون الكبير ، ومن حدود عمره القصير إلى امتداد الزمان الذى لايعلمه إلا الله .

---

(١) سورة غافر آية ٨٢ ـــ ٨٥ .
(٢) سورة فصلت آية ٥٣ .
(٣) سورة إبراهيم آية ١٠ .
(٤) سورة آل عمران آية ١٨ .
(٥) سورة فاطر اية ٢٨ .

والقرآن يحدثنا أن معرفة الله هى أساس معرفة الوجود ، فمن عرف الله فقد عرف الحق ، والذى لا يعرف الله لا يعرف إلا باطلا مبنيا على الظن العقلى أو الهوى ﴿ فأعرض عمن تولى عن ذكرنا ولم يرد إلا الحياة الدنيا . ذلك مبلغهم من العلم إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بمن اهتدى ﴾[1] ، ﴿ وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون ﴾[2] ، ﴿ الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل ﴾[3] .

ولهذا نجد فى القرآن الكريم الآيات المبينة للوجود والتاريخ ترتبط بعلم الله وحكمه تعالى معلنة فى نهايتها حقيقة القوة الخالقة والآمرة كما ترتبط فروع الشجره بجذورها ﴿ لله مافى السموات والأرض إن الله هو الغنى الحميد . ولو أنما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر مانفدت كلمات ا لله إن الله عزيز حكيم ، ماخلقكم ولابعثكم إلا كنفس واحدة إن الله سميع بصير . ألم تر أن الله يولج الليل فى النهار ويولج النهار فى الليل وسخر الشمس والقمر كل يجرى إلى أجل مُسمًّى وأن اللهبما تعملون خبير . ذلك بأن الله هو الحق وأن مايدعون من دونه الباطل وأن الله هو العلى الكبير ﴾[4] .

يقول ابن قيم الجوزية[5] : (وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، كلمة قامت بها الأرض والسموات ، وخلقت لأجلها جميع المخلوقات وبها أرسل الله رسله ، وأنزل كتبه وشرع شرائعه ، ولأجلها نصبت الموازين ووضعت الدواوين ، وقام سوق الجنة والنار ، وبها تقاسمت الخليقة إلى مؤمنين وكفار ، والأبرار والفجار ، فهى منشأ الخلق والأمر والثواب والعقاب ، وهى الحق الذى خلقت له الخليفة وعنها وعن حقوقها السؤال والحساب ، وعليها يقع الثواب والعقاب ، وعليها نصبت القبلة ، وعليها أسست الملة ولأجلها جردت سيوف الجهاد ، وهى حق الله على جميع العباد ، فهى كلمة الإسلام ودار السلام ، وعنها يسأل الأولون والآخرون ، فلا تزول قدم للعبد بين يدى الله حتى يسأل عن مسألتين : ماذا كنتم تعبدون ؟ وماذا أجبتم المرسلين ؟ فجواب الأولى بتحقيق لا إله إلا الله معرفة وإقرارا وعملا ، وجواب الثانية

(١) سورة النجم آية ٢٩ ، ٣٠ . (٢) سورة الزمر آية ٦٧ . (٣) سورة الزمر آية ٦٢ .
(٤) سورة لقمان آية ٢٦ — ٣٠ .
(٥) زاد المعاد / ابن القيم ج ١ ص ٤٠٣ . طبعة ثالثة ١٩٧٣ م المطبعة المصرية .

بتحقيق أن محمدا رسول الله معرفة وإقرارا وانقيادا وطاعة) .

والإيمان بالآخرة ذكر بالقرآن قرين الإيمان بالله ، ذلك لأن الإيمان بالآخرة يمد ضمير المؤمن بزاد هائل ينطلق معه فى الحياة الدنيا بانيا ومعمرا ، مصلحا وخيرا ، حيث الخلافة فى الأرض ، وهى موضوع الجزاء فى الآخرة ، وحيث تقوى الله وهى التى تجعل للخلافة أثرها ، والإيمان بالأخوة هو الذى يحقق للإنسان حريته ، حيث يحرره من ضغوط الخوف على الحياة أو الرزق . ومن ثم كان هذا الإيمان أساس الحضارة الصالحة والمجتمع الخير والإنسان الحر . وهو لذلك يؤثر فى كل جوانب واتجاهات الحياة .

فالذى لايؤمن بالآخرة لايفهم القرآن ﴿ وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لايؤمنون بالآخرة حجابا مستورا ﴾[1] .

والإيمان بالآخرة يدفع إلى العبادة ﴿ أمّن هو قانت آناء الليل ساجدا وقائما يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه ﴾[2] .

وهو قاعدة العلم الحق ، وبدون الإيمان بالآخرة التى هى الامتداد الحقيقى للدنيا يكون العلم ظاهريا قاصرا ﴿ يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون ﴾[3] .

ومن ثم يكون التقدم المبنى عليه تقدماً فى الأشياء والآلات ، يشقى الإنسان . والإيمان بالآخرة هو الذى يقنع الناس بالجهاد ، ويدفعهم إليه ﴿ لايستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم والله عليم بالمتقين ﴾[4] فهو يطمئن إلى أنه إن ضاع منه مال أو نفس فى الدنيا وهو يجاهد فى سبيل الله يعوض عنه أحسن عوض فى الآخرة . ولن يكون هناك دافع اختيارى للتضحية بالنفس إلا هذا .

وبه يذعن الإنسان لحكم الله ﴿ فإن تنازعتم فى شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾[5] وهو قاعدة العمل الصالح ﴿ قل هل ننبئكم

---

(١) سورة الإسراء آية ٤٥ . (٢) سورة الزمر آية ٩ (٣) سورة الروم آية ٧ .
(١) سورة التوبة آية ٤٤ . (٥) سورة النساء آية ٥٩ .

بالأخسرين أعمالا . الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا . أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا ﴾(١) .

وهو موضوع الخلافة ﴿ ولقد صدّق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقا من المؤمنين . وما كان له عليهم من سلطان إلا لنعلم من يؤمن بالآخرة ممن هو منها فى شك ﴾(٢) .

فهو يؤثر فى الوجود الإنسانى كله ، وهو نقطة افتراق بين المؤمن والكافر ، وبين الإسلام والشرك ، لهذا كانت مكملة للإيمان من كل جوانب الإسلام ، ولاغرابة فى ذلك فحقيقة الإيمان بالرابطة بين هذا الوجود وخالقه لايمكن أن تؤدى دورها إلا إذا أكملت الإيمان بالرابطة بين عمل الإنسان وجزائه ، فهى التى تجعل للوجود قيمة لأنها تحدد له غاية وتجعل الحياة مشرقة بالأمل ﴿ أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا وأنكم إلينا لاترجعون . فتعالى الله الملك الحق لاإله إلا هو رب العرش الكريم ﴾(٣) .

والعالم اليوم لا أساس لعلاقاته إلا الأثرة والأنانية ، وقد استحكمت به الأهواء ، واضطربت الحقائق ، فاشتبه الحق بالباطل ، حتى العلم والرفاهية أصبحا من أسباب الشقاء والضياع للإنسان . إنه استخدم الطاقة فى النار وارتقى بها إلى الكهرباء ، ووصل إلى قمتها بالذرة ثم إنه سكن القصور ، وتفنن فى أنواع المآكل ، إلا أنه لايحس بالسعادة فى نفسه ولا بالأمن فى وطنه ولا بالسلام فى عالمه .

والوثنية عبادة أسلوبها مختلف ، ولكنها تتفق جميعها فى مضمونها وهى تقديس المادة واحترامها ، لافرق فى ذلك بين الإنسان الذى كان يعيش فى الغابات والإنسان الذى يعيش فى القرن العشرين ، كلاهما لاترهبه إلا الطبيعة ولايحركه سوى الدافع المادى وماعبد الفرس النار إلا لأنهم ظنوا أنها تهبهم الحياة ... وليس من الضرورى أن تتشابه شعائر هذه الوثنية ، فهى تختلف على مدى العصور وفى مختلف البيئات .

لقد انعزلت المدنية الغربية المعاصرة عن الأخلاق ، فسادت الميكافيلية فى

---

(١) سورة الكهف الآية ١٠٣ ــ ١٠٥ .

(٢) سورة سبأ الآية ٢٠ ، ٢١ .

(٣) سورة سبأ ٢٠ ، ٢١ .

السياسة ، حيث الغاية تبرر الوسيلة والإباحة فى الأخلاق بسيادة التحليل الجنسى لفرويد ، وأخيرا الأثرة فى الاقتصاد بما سموه الإنسان الاقتصادى .

ولقد كان بإمكان أوروبا حين تعلمت من المسلمين فى الأندلس وصقلية ألا تقتصر على الجانب المادى للإنسان ، بل تأخذ الإسلام كله ، ولكنها أخذت جانبا واحدا فأصبحت تسير مترنحة كالطائر الذى يطير بجناح واحد .

يقول تعالى : ﴿ إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملا وإنا لجاعلون ما عليها صعيدا جرزا ﴾[1] .

وأحسن العمل لن يكون إلا إذ كانت حقيقة الآخرة واضحة جدا فى نفس المؤمن كدار خلود حتى تأخذ الدنيا حجمها الحقيقى كدار فناء ، فتطوع الدنيا للآخرة ولاتطوع الآخرة للدنيا .

وهنا لن يكون الكسب الخبيث وإن كبر إلا عذابا ، يتجنبه المؤمن أيا كان إغراؤه . فيأخذ من دنياه لآخرته ، ويجعل هواه تبعا لما أنزل على محمد ﷺ ويكون المال على يد المؤمن لا فى قلبه ، إيثارا لاأثرة ، إنفاقاً فى اليد لاعبودية فى القلب .

ولقد أعطى الرسول ﷺ حكيم بن حزام عطاء كثيرا فطلب المزيد فأعطاه حتى ما يستطيع حمله فنظر إليه النبى فقال : « إن هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بطيب نفس بورك له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه ، وكان كالذى يأكل ولايشبع واليد العليا خير من اليد السفلى » فقال حكيم : يارسول الله والذى بعثك بالحق لاأرزأ أحدا بعدك شيئا حتى أفارق الدنيا[2] .

وقص علينا رسول الله ﷺ درسا بليغا وموعظة فقال : « اشترى رجل من رجل عقارا ، فوجد الرجل الذى اشترى العقار فى عقاره جرة فيها ذهب ، فقال للذى اشترى العقار منه : خذ ذهبك عنى إنما اشتريت منك العقار ، ولم أبتع منك الذهب ، فقال الآخر : إنما بعتك الأرض بما فيها » قال ﷺ : « فتحاكما إلى رجل ، فقال الذى تحاكما إليه : ألكما ولد ؟ فقال أحدهما : لى غلام وقال الآخر : لى جارية

---

(١) سورة الكهف آية ٧ ، ٨ .

(٢) رواه مسلم جـ ٣ ص ٩٤ مطبعة الجمهورية العربية .

فقال الحكم : أنكحوا الغلام الجارية وأنفقوا على أنفسكما وتصدقا »[١] .

وهذا الذى قصه الرسول يضرب به المثل على أحسن معاملة للمال ، إن شارى العقار يرى أن هذا المال ليس من كسبه فرفضه ضميره ، ولأنه قد يكون حراما يلوث به ماله ، ويجر عليه عذاب الضمير ، أما البائع فقد رفض أن يشوب ماله الحلال شائبة ، فقد يكون هذا المال من حق الشارى وهو لايريد أن يأخذ غير حقه ، فرفض أن يأخذ هذا المال .

وبدون هذا الأصل العقدى تصبح الدنيا كل هم الإنسان والمال فى قلبه مستعبدا صاحبه ولاهم له إلا زيادته ﴿ الذى جمع مالا وعدّده . يحسب أن ماله أخلده . كلا لينبذن فى الحطمة . وما أدراك ما الحطمة . نار الله الموقدة . التى تطلع على الأفئدة ﴾[٢] ورسالات الرسل والصحف الأولى كلها تعبر عن هذه الحقيقة ﴿ قد أفلح من تزكى . وذكر اسم ربه فصلى . بل تؤثرون الحياة الدنيا . والآخرة خير وأبقى . إن هذا لفى الصحف الأولى . صحف إبراهيم وموسى ﴾[٣] .

ويرتبط هنا مبدأ الحرية بمفهوم الآخرة ، فما دام هناك حساب وجزاء فلابد من مسئولية ، ولامسئولية إلا بحرية فى التصرف .

ولهذا لو قرأنا الآيات المنظمه لاقتصاد الأمة لوجدناها بدئت بالدعوة إلى تقوى الله ، وانتهت بالتحذير من حساب الله فى الآخرة ﴿ يأأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا مابقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لاتظلمون ولاتُظلمون . وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون . واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ماكسبت وهم لايظلمون ﴾[٤] .

ونجد هنا سرا عظيما حين نتدبر أمرا تشريعيا فى كتاب الله نراه مقدما فى نور الإيمان بالله واليوم الآخر ﴿ فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم

---

(١) رواه مسلم جـ ٥ ص ١٣٣ .
(٢) سورة الهمزة آية ٢ ـــ ٧ .
(٣) سورة الأعلى آية ١٤ ـــ ١٩ .
(٤) سورة البقرة آية ٢٧٨ ـــ ٢٨١ .

تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾[1]

ولكن هل هذا كل مافعله الإسلام لبناء المجتمع ، مجرد توليد حاسة أخلاقية وسلوكية يلتزم بها الفرد إن شاء؟ لا .. وإنما قصد الإسلام إلى استقامة الناس على سنة الله ، التى تسلم لها كل مفردات الكون من أشياء وأحياء .. ومن ثم كانت التشريعات منبثقة من قاعدة الإيمان بالله واليوم الآخر وهى التطبيق العملى للعقيدة وهى حقيقة الإسلام .

والحديث عن النظام الاقتصادى فرع من هذا الأصل الكبير ، وحين نقترب منه نعيش أزمة العصر بكل أبعادها ليتم الالتحام بين ثقافة التراث وثقافة العصر

ومايجب أن نعيه بناء على المقدمات السابقة أن النظام الاقتصادى الإسلامى ليس علما وضعيا ، فهو وإن كان له قوانينه شأنه بقية العلوم ، إلا أنه :

أولا : يفترق عنها فى أنه لا يقف عند حدود الوصف وإنما يهتم بما يجب أن يكون ، فهو من هذه الزاوية علم هادف .

وثانيا : لأنه مرتبط ببقية القوانين التى تنظم الحياة ارتباط الكل بأجزائه ، حذر فصله عن القواعد الأخلاقية والإيمانية والعقدية .

ثالثا : لأنه مرتبط بالشريعة التى تنظم كل قوانين الحياة ، فإنه ملتزم بقواعد الحلال والحرام فى الكسب والإنفاق من كتاب الله وسنة رسوله ، وهذا هو موضوع القسط .

---

(١) سورة النساء آية ٥٩ .

الفصل الثانى

القسط

يقول رسول الله ﷺ : « ضرب الله تعالى مثلا صراطا مستقيما ، وعلى جنبى الصراط سوران فيهما أبواب مفتحة ، على الأبواب ستور مرخاة ، وعلى باب الصراط داع يقول : ياأيها الناس ادخلوا الصراط جميعا ولا تتعوجوا ، وداع يدعو من فوق الصراط ، فإذا أراد الإنسان أن يفتح شيئا من تلك الأبواب قال : ويحك لاتفتحه ، فإنك إن تفتحه تلجه ، فالصراط الإسلام ، والسوران حدود الله ، والأبواب المفتحة محارم الله تعالى ، وذلك الداعى على رأس الصراط كتاب الله ، والداعى من فوقه واعظ الله فى قلب كل مسلم »(١) .

هذا الصراط المستقيم يقوم فيه الناس بالقسط ، فإذا انحرفت عنه تعدى حدود الله ووقع فى المحارم ، بين تقصير وغلو ، أو خسران وطغيان ، أو إفراط وتفريط .

يقول الله تعالى : ﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ﴾(٢) .

ويقول تعالى : ﴿ والسماء رفعها ووضع الميزان . ألّا تطغوا فى الميزان . وأقيموا الوزن بالقسط ولاتخسروا الميزان ﴾(٣) .

يقول ابن قيم الجوزية : (وما أمر الله بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان ، إما إلى تفريط وإضاعة ، وإما إلى إفراط وغلو ، ودين الله وسط بين الجافى عنه ، والغالى فيه ، كالوادى بين جبلين ، والهدى بين ضلالتين ، والوسط بين طرفين ذميمين ، فكما أن الجافى عن الأمر مضيع له ، والغالى فيه مضيع له ، هذا بتقصير عن الحد ، وهذا بتجاوز الحد)(١) .

هذه هى معالم الحياة فى الإسلام عامة الذى يتفرغ منه النظام الاقتصادى خاصة .

---

(١) رواه أحمد والحاكم . صحيح الجامع الصغير . جـ ٢ ص ٧٢٢ . الألبانى ، المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٦ هـ

(٢) سورة الحديد آية ٢٥ . (٣) سورة الرحمن آية ٧ ــ ٩ .

(٤) مدارج السالكين ، ابن قيم الجوزية ، جـ ١ ص ٤٩٦ مطبعة السنة المحمدية سنة ١٩٥٦ م .

إن الإسلام يبنى تكليفه على الواقع ، ولكنه يصعد مع ذلك بالإنسان إلى الأفق السامى ، ويأخذ بيده إلى المثل الأعلى ، وتتوزع هذه الواقعية والمثالية فى القرآن والسنة ليقوم المكلفون بما يستطيعون ، فلا تحمل نفس فوق طاقتها ، ولاتحرم نفس من أن تبذل ما استطاعت .. إنه يوجه للناس كافة ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾[1] . ويوجه المتطلعين إلى المثل الأعلى ﴿ يأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ﴾[2] هذا الاتجاه نلاحظه فى كل شأن من عقيدة وعبادة ومعاملة ، ونجده أيضا على مستوى الفرد ، وعلى مستوى الجماعة ، وعلى مستوى الأمة ، وهذا يسع طاقات الناس جميعا ، من الذى يقصر جهده فقط على الحد الأدنى إلى الذى يجاهد بشوقه حتى يصل إلى النور الأسنى .

فهو يقدر أن للإنسان ضرورات وغرائز ، وله أيضا أشواقا وروحا ، فإذا نظرنا إلى المال نجد أن الإنسان يحبه حبا جما ، يقول تعالى : ﴿ وإنه لحب الخير لشديد ﴾[3] فكيف ينظم الإسلام ذلك ؟ الإسلام يوحد بين المجتمع برعاية المسكين والفقير ففرض فى هذا المال قدر الزكاة كحد أدنى ، وليس هو كل شيء ، وإنما الحد الواقعى الذى يتركه الإنسان بطيبة من نفسه ، ثم يترك الباب بعد ذلك واسعا أمام الإنسان لينفق مايريد ، وهو يعده بهذا الإنفاق الجزاء أضعافا مضاعفة ، ولكنه أيضا يربط هذه المثالية بالحد الذى يترك له أهله مستورين .[4] يقول الله تعالى ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ﴾[5] ، وجاء رجل ببيضة من الذهب إلى رسول الله ﷺ فحذفه بها فلو أصابته لأوجعته وقال : « يأتى أحدكم بجميع مايملك فيقول : هذه صدقة ثم يقعد يستنكف الناس ، خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى »[6] قال تعالى : ﴿ وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولاتبذر تبذيراً ﴾[7] .

وبميزان القسط شرع الإسلام حداً أدنى من الغنى ، هو نصاب الزكاة بعد سد الضرورة ، وهو حد الحاجة ، لا يقل عنه مسلم بحال ، وتكفله الدولة حتى ولو

---

(١) سورة التغابن آية ١٦ .　(٢) سورة آل عمران آيه ١٠٢ .　(٣) سورة العاديات آية ٨ .

(٤) هناك حالات استثنائية كالحروب لا يتقيد فيها بهذا الحد كإنفاق الصِّدِّيق لكل ماله-فى الجهاد .

(٥) سورة الأنعام آية ١٤١ .

(٦) رواه أبو داود . عون المعبود الأبادى جـ ٥ ص ٩٠ المكتبة السلفية سنة ١٣٨٨ هـ .

(٧) سورة الإسراء ٢٦ .

لم تكف الزكاة ، وترك للمسلم الباب مفتوحا ليزيد من ثروته من عمله ، إلا أنه وضع شروطا لهذا الغنى تقف عندها خوفا من أن يطغى صاحبه ، وتكون دولة بين الأغنياء لهذا يأمر سبحانه ﴿ خذ العفو ﴾[1] وذلك لحكمة ﴿ كلا إن الإنسان ليطغى . أن رآه استغنى ﴾[2] فلا يسمح له بالربا والاحتكار وأكل المال بالباطل .

ولنبين هذا فى نماذج ثلاثة :

١ ـ المادة والروح :

تتأرجح الحضارة فى اتجاهين متطرفين : الاتجاه الأول هو الاتجاه إلى الجانب المادى فحسب ... ويتجلى فى حب الشهوات من النساء والبنين والمال والأرض .. والاتجاه الثانى ينظر إلى الحضارة من جانبها الداخلى ولايعنيه إلا الاتجاه الروحى ، رهبانية ترفض هذا الاستمتاع .

فإذا ساد الاتجاه الأول فإن المدنية لاتنمو إلا فى الآلات والمبانى وفى الترف والبذخ ، ولاتنمو معها سوى زيادة الحروب وحدة الصراع ، وانتشار المباءات الخلقية فينضب فى قلوب الناس معين الحياة الطيبة المتعاطفة والمتراحمة ، وتتفكك روابط الأسرة وتنتشر الفردية والأنانية وتختلط الأنساب وتخرج المرأة متشبهة بالرجال . إن المادة تصير غاية الحياة يعبدها الناس ويقدسونها ويتصارعون فى سبيل الحصول عليها ، ولتفاهة هذه الغاية يحس الإنسان ، بالضياع والشقاء فيتجه إلى الخبائث ينشد فيها السلوك وهى تدمره وتزيد شقاءه .

أما إذا ساد الاتجاه الروحى الذى يهمل الحس والجسم وينبذ الحياة ، فإن الحضارة تذوى ويقف نمو الإنسان الفكرى والمادى ، وتتحول الحياة الناشطة إلى خراب ، ولاتلبث الضرورات الحيوية فى جسم الإنسان أن تثور ثورة عارمة فتنقلب إلى رد فعل عنيف يقضى على هذه السلبية الضعيفة العقيم ، وهذا ماحدث فى أوروبا حين ثورتها على الدين والرهبانية ، فانزوى الدين وترك الحياة دون توجيه ، ورغم ذلك لم يسلم ــ وهو فى زاويته المهجورة ــ من الهجوم والازدراء ، بعد أن عجز عن أن يتفاعل مع الحياة وترك المادية تجرف الحضارة .

ويعتبر الإسلام إدخال الاحتياجات الروحية أمرا أساسيا فى الخطة ، فحين

(١) سورة الأعراف آية ١٩٩ . (٢) سورة العلق آية ٦ ، ٧ .

إنشاء سوق تجارى أوصناعى يوضع مخطط المسجد جنبا إلى جنب مع مخطط المصنع أو المتجر .

إن خمس صلوات يمر من خلالها التاجر فى اليوم تخرج للمجتمع إنسانا صادقا رحيما مقسطا ، وبدون الصلاة يتحول السوق إلى غابة كذب وصراع وغش حين يدخل الإنسان طاحونته وينسى الله ﴿ فى بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدوِّ والآصال . رجال لاتلهيهم تجارة ولابيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة . يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار ﴾(١) ولهذا تجد ذلك الموقف الفريد فى إغلاق المتاجر وتوقف البيع والشراء حين يؤذن المؤذن لصلاة الجمعة ، ثم بعد الصلاة يتجه بأمر الله إلى الانتشار فى الأرض والابتغاء من فضل الله ، مع ذكر الله كثيرا لتحقيق الفلاح .

﴿ ياأيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ﴾ (٢) .

ومن هذا المنطلق نرفض منطق الإنسان الاقتصادى الذى لايفرق بين الخبيث والطيب من الرزق ، ولايهمه إلا منحنيات السواء ولا يسترشد إلا بالرغبات الحسية السريعة وإن كان فى أعقابها البلاء .

هل عرف الإنسان المعاصر ضرر الخنزير إلا حديثا بعد كشف مايسببه من أمراض ؟ وهل رأى أثر الخمر على الجهاز الهضمى إلا منذ قريب ؟ هل رأى أثر فساد الدم وتلوثه على الصحة إلا منذ مدة يسيرة ؟ وماخفى كان أعظم .

فهل نربط تحديد السلعة الاقتصادية من غير الاقتصادية بمجرد رغبة أناس فى تعاطيها كما يتعاطون الدخان والمخدرات ؟ وهل تكون أمة فاضلة تلك التى تسمح لبعض رعاياها أن يتلفوا مالهم وأنفسهم وعقولهم ؟ وهل ننتظر تحديد السلعة الخبيثة حتى نكتشف ضررها ؟ بل إن أناساً يتعاطونها اتباعا للهوى رغم معرفة ذلك ، وصدق الله العظيم ﴿ ومالهم به من علم إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لايغنى من الحق شيئا . فأعرض عمن تولى عن ذكرنا ولم يرد إلا الحياة الدنيا ذلك مبلغهم من

---

(١) سورة النور آية ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) سورة الجمعة آية ٩ ، ١٠ .

العلم ﴾[1] .

إن تحديد المنافع إذاً لابد أن يرتبط ابتداء وانتهاء بالحلال والحرام لأن الله وحده هو القادر على تحديد منافع ماخلق من السلع لمن خلق من الناس .

﴿ وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لاتعلمون ﴾[2] .

ولن تعدم سلعة أن تجد لها منفعة وإن عظم ضررها ، ويجرى التحريم على غلبة الضرر كما نرى فى الخمر :

يقول تعالى : ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما ﴾[3] ﴿ إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون ﴾[4] .

فالاتجاه الوسط هو الذى لايسرف فى المادة كعامل حضارى ، ولايفرط فى الروح كعامل حضارى ، وهو الوسط الملائم للفطرة ، فلقد خلق الله الإنسان من قبضة طين فى فطرته نوازع الشهوة التى تصله بالمادة ، ومن نفحة روح فى فطرته أيضا أشواقه الروحية التى تصله بالله تعالى ، ولكن الإنسان لايستطيع أن ينمو بروحه ، ويهمل ضروراته ، أو يجرى وراء ضروراته ، ويهمل روحه ، هذه هى النظرة الضيقة التى ينظر بها العقل إلى هذه المسألة الخطيرة إما إفراط أو تفريط ، ولهذا لم يستطع أن يتصورها إلا على صورة الصراع ، صراع بين الناس فى المادية ، وصراع بين الروح والجسد فى الرهبانية ، أماالصورة الحقة فهى صورة الوسط ، الذى يؤدى إلى التعاون والتكامل والوحدة .

ولقد نهى الإسلام عن الرهبانية واعتبر العمل فى الدنيا هو الرهبانية ، يقول ابن قيم الجوزية فى قوله تعالى : ﴿ وجعلنا فى قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها ﴾[5] : (أى لم يفعلوها ولم يبتدعوها إلا لطلب رضوان الله ، ودل على هذا قوله ﴿ ابتدعوها ﴾ ثم ذكر الحامل لهم والباعث على ابتداع هذه الرهبانية وأنه هو طلب رضوان الله ، ثم

(١) سورة النجم آية ٢٨ — ٣٠ . (٢) سورة البقرة آية ٢١٦ . (٣) سورة البقرة آية ٢١٩ .
(٤) سورة المائدة آية ٩١ . (٥) سورة الحديد آية ٢٧

ذمهم بترك رعايتها إذ من التزم لله شيئا ـــ لم يلزمه إياه من أنواع القرب ـــ لزمه رعايته وإتمامه)(١) .

ولهذا كانت رهبانية الإسلام فى الجهاد ، قال رجل لرسول الله ﷺ : أوصنى ، فقال له : « أوصيك بتقوى الله ، فإنه رأس كل شىء ، وعليك بالجهاد فإنه رهبانية الإسلام ، وعليك بذكر الله وتلاوة القرآن ، فإنه روحك فى السماء وذكر لك فى الأرض »(٢) .

فذروة سنام الإسلام الجهاد ، وقال ﷺ : « إياكم والغُلوّ فى الدين ، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو فى الدين »(٣) . ونهى الإسلام عن الإفراط فى حب المادة ، حبا يعلق الإنسان ، ويشغله ويصده عن عبادته ، يقول تعالى : ﴿ كلا بل تحبون العاجلة وتذرون الآخرة ﴾(٤) .

﴿ اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر فى الأموال والأولاد كمثل غيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراه مصفرا ثم يكون حطاما وفى الآخرة عذاب شديد ومغفرة من الله ورضوان وماالحياة الدنيا إلا متاع الغرور ﴾(٥) وأمر بالوسط ، لا إفراط فى حب الدنيا ، ولا تفريط فيها ، لأنهم مأمورون بعمارتها ، وهو قول الله تعالى : ﴿ وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولاتنس نصيبك من الدنيا ﴾(٦) .

ومن هذه الزاوية (ليس الزهد فى الدنيا بتحريم الحلال ، ولاإضاعة المال ، ولكن أن تكون بما فى يد الله أوثق منك بما فى يدك)(٧) وهو تفسير قول الله تعالى : ﴿ لكيلا تأسوا على مافاتكم ولاتفرحوا بما آتاكم والله لايحب كل مختال فخور ﴾(٨) . .

هذه صورة الأمة المسلمة أيام الرسول وخلفائه الراشدين ومن سار على

---

(١) مدارج السالكين . ابن قيم الجوزية ج ٢ ص ٦٠ / ٦١ .
(٢) رواه أحمد . صحيح الجامع الصغير . الألبانى . جـ١ ص ٤٩٨ المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٦ هـ .
(٣) مسند أحمد . تحقيق أحمد شاكر . جـ ٣ حديث ١٨٥٣ دار المعارف سنة ١٣٧٤ هـ .
(٤) سورة القيامة آية ٢٠ ، ٢١ .
(٥) سورة الحديد آية ٢٠ .
(٦) سورة القصص آية ٧٧ .
(٧) مدارج السالكين ج ٢ ص ١٣ .
(٨) سورة الحديد آية ٢٣ .

نهجهم ، كانوا عبادا فى المسجد خاشعين وبناة للحضارة مجدين ، جامعين الروح والمادة فى إطار واحد من تعاليم الله تعالى فى خلافتهم عن الله فى هذه الأرض .

٢ ــ العبادة والمعاملة :

ويتصل بتحديد المفهوم السابق تحديد صلة العبادة بالمعاملة ، فالغاية التى خلق الله تعالى الإنسان من أجلها هى عبادته ، وهذه العبادة ذات مفهوم واسع ، إنها ليست مقصورة على النسك ، وإنما تشمل كل عمل يقوم به الإنسان فى الأرض ، مادام هذا العمل موجها إلى الله تعالى ، يحس الإنسان أنه يقوم به كخليفة عن الله ، إن العبادة هى الحياة نفسها ، لأن مفهومها واسع يشمل النسك والمعاملات فى آن ، فالشعيرة والشريعة حزمة واحدة لايجحد بأحدهماأو بهما جميعا إلا كافر .

بل إن النسك نفسه متصل بالحياة لأنه وسيلة لإصلاح المعاملات ، إن التوحيد يحرر الإنسان من الخوف فرزقه بيد الله ، فلن يستطيع إنسان أن يمنعه ، فلا عبودية إذن من أجل ضرورة ، وحياته لها ميعاد لن يستطيع أحد غير الله أن يقدم منها لحظة أو يؤخرها فلا يخيفه سلطان ، ولا يخشى بأس إنسان ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لايعلمون ﴾(١) .

وفى الصلاة تذكير متصل برقابة الله ، فلا تنحرف النفس فى طريق الضلال ، ويخرج الإنسان بعد صلاته ليلاق المجتمع بقلب سليم نقى طاهر ، فتترطب العلاقات ويسود التعاون ، وحين يقف الإنسان فى صلاته ، الأسود مع الأبيض ، والصغير مع الكبير ، إنما يأخذ درسا عمليا فى المساواة ، وحينما يقف فى صفوف لافرج بينها ولااعوجاج إنما يتعود النظام ، ويتلقى درسا فى الطاعة حين يتبع الإمام فى القيام والركوع والسجود والقعود ، وهو برده الإمام ليصلح له الخطأ أو لايقف وراءه حين يزيد ركعة إنما يبين واجب الفرد فى محاسبة الحاكم ، وعدم طاعته فى معصيته ، وصلاة الجماعة وفضلها عنوان وحدة الأمة والحفاظ على كيانها .

والزكاة عبادة يتقرب بها الإنسان إلى الله فيخرج من ماله صدقة لوجه الله عز وجل ، والقصد منها فى المجتمع هو كفاية المحتاج والمحروم . هذه العبادة يقصد منها

---

(١) سورة المنافقون آيه ٨ .

تنظيم اجتماعى فهى عبادة من جانب ومعاملة من جانب آخر .

والصيام عبادة إلا أنه قوة تربوية ، تعلم الإنسان كيف يتحكم فى شهواته ، فتقدم للمجتمع أفرادا يستطيعون أن يضبطوا شهواتهم ، لا أناسا مدفوعين بشهواتهم ، فلا يكون بينهم إلا الاحتكاكات والصراع على حطام الدنيا ، هذا المعنى التربوى يشترك فيه المسلمون عامة غنيهم وفقيرهم ، وحين يحس الغنى بألم الجوع ويعلم قوة الحرمان ترق نفسه للبذل والعطاء ، فالصيام عبادة ومعاملة .

والحج عبادة يقوم بها الإنسان ابتغاء وجه الله ، إلا أنها لها أثر فعال على التنظيم الاجتماعى ، فاجتماع المسلمين فى مكان واحد ونحو وجهة واحدة تذكير بوحدة الهدف ، ووحدة الأصل ، وتجردهم فى لباس واحد وتوجههم جهة واحدة ودعاؤهم بدعاء واحد رمز للأخوة الدينية ، كما أنه مؤتمر سياسى وثقافى واجتماعى ، تتبادل فيه وجهات النظر ، وتبحث فيه المسائل الاجتماعية ، وتعقد فيه الصفقات التجارية ، يقول الله تعالى : ﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين ﴾[1] .

وفى الوضوء نجد أن غسل الوجه خمس مرات يقى العين الرمد ، وكذلك الاستنشاق يمنع الزكام ، كما يقى السواك الأسنان من التلف ، وقد ثبت طبيا أن الجسم يفقد حيويته بالاتصال الجنسى والاستحمام يعطيه نشاطا ، وهذا الهدف الطبى نراه أيضا فى الاستنجاء ، وطهارة الثوب ، وغسل اليد ، بعد الاستيقاظ وقبل الأكل وبعده وتقليم الأظافر ... إلخ .

ولقد نهى الإسلام عن الغلو فى العبادة الذى يورث الحرج ، يقول الله تعالى : ﴿ قل يا أهل الكتاب لا تغلوا فى دينكم غير الحق ﴾[2] . ويقول تعالى : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾[3] . ويقول رسول الله ﷺ : « إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشىء من الدلجة »[4] ويقول : « سددوا وقاربوا وأبشروا ، فإنه لايدخل أحد الجنة عمله » قالوا : ولاأنت

(١) سورة البقرة آية ١٩٨ . (٢) سورة المائدة آية ٧٧ .

(٣) سورة التغابن آية ١٦ .

(٤) رواه البخارى . صحيح البخارى جـ ١ ص ١٦ .

يارسول الله ؟ قال : « ولاأنا إلا أن يتغمدنى الله بمغفرة ورحمة »[1].

وعن أنس رضى الله عنه قال: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبى ﷺ ، يسألون عن عبادة النبى ﷺ ، فلما أخبروا كأنهم تقالُّوها وقالوا : أين نحن من النبى ﷺ وقد غفر له ماتقدم من ذنبه وماتأخر ، قال أحدهم : أما أنا فأصلى الليل أبدا ، وقال آخر : وأنا أصوم الدهر أبدا ولاأفطر ، وقال آخر : وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا ، فجاء رسول الله ﷺ فقال : « أنتم الذين قلتم كذا وكذا .. أما والله إنى لأخشاكم لله وأتقاكم له ، ولكنى أصوم وأفطر ، وأصلى وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتى فليس منى »[2] .

فالإسلام لايقصر معنى العبادة على النسك فكل سعى فى الدنيا مادام فى سبيل الله فهو عبادة ، عن أنس قال : كنا مع النبى ﷺ فى سفر فمنا الصائم ومنا المفطر ، قال : فنزلنا منزلا فى يوم حار ، فسقط الصوام إعياء ، وقام المفطرون وضربوا الأبنية وسقوا الركاب ، فقال رسول الله ﷺ : « ذهب المفطرون اليوم بالأجر كله »[3] .

وقال رسول الله ﷺ : « وفى بضع أحدكم صدقة » ، قالوا : يارسول الله ، أيأتى أحدنا شهوته ويكون فيها أجر قال : « أرأيتم لو وضعها فى حرام أكان عليه وزر ؟ فكذلك إذا وضعها فى الحلال كان له أجر »[4] .

فالعبادة معنى شامل ، يشمل كل جوانب الحياة التى تكون فى سبيل الله ، وماالنسك إلا محطات يقف عندها الإنسان ، ليلتقط أنفاسه ، ويضبط « بوصلته » فى رحلته التى يقوم بها عبر الدنيا ، ولامعنى إذن لنسك لايصلح العمل ، ولا لعمل لايقصد به العبادة .

يقول تعالى : ﴿ هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور ﴾[5] . مر رجل فى جلدة ونشاطة فقالوا : لو كان هذا فى

---

(١) رواه البخارى . صحيح البخارى جـ ٤ ص ١٢٤ .

(٢) رواه البخارى . جـ ٣ ص ٢٣٧

(٣) رواه مسلم ج ٢ ص ٧٨٨ . دار إحياء الكتب العربية .

(٤) رواه البخارى ومسلم . صحيح مسلم جـ ٣ ص ٨٢ . مكتبة الجمهورية العربية .

(٥) سورة تبارك آية ١٥ .

سبيل الله . فقال رسول الله ﷺ : « إن كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو فى سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو فى سبيل الله ، وإن كان خرج على نفسه يعفها فهو فى سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو فى سبيل الشيطان »[1] . وقال ﷺ : « الساعى على الأرملة والمسكين كالمجاهد فى سبيل الله وكالذى يصوم النهار ويقوم الليل »[2] .

وقال ﷺ : « إن قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة ، فإن استطاع ألا يقوم فليغرسها »[3] ، قال المناوى رحمه الله : (والحاصل أن الحديث مبالغة فى الحث على غرس الأشجار وحفر الأنهار ، لتبقى هذه الدار عامرة إلى آخر أمدها المحدود المعلوم عند خالقها ، فكما غرس لك غيرك فانتفعت به فاغرس لمن يجىء بعدك لينتفع ، وإن لم يبق فى الدنيا إلا صبابة ، وذلك بهذا القصد لاينافى الزهد والتقلل فى الدنيا)[4] .

قال أبو حامد الغزالى رحمه الله : (أن يقصد القيام فى صنعته أو تجارته بفرض من فروض الكفايات ، فإن الصناعات والتجارات لو تركت بطلت المعايش وهلك أكثر الخلق فانتظام أمر الكل بتعاون الكل وتكفل كل فريق بعمل ، ولو أقبل كلهم على صنعة واحدة لتعطلت البواقى وهلكوا ، ومن الصناعات ما هى مهمة ، ومنها ما يستغنى عنها لرجوعها إلى طلب النعم والتزين فى الدنيا ، فيشتغل بصناعة مهمة ليكون فى قيامه بها كافيا عن المسلمين مهما فى الدين ، وقد كان غالب أعمال الأخيار من السلف عشر صنائع ، الخرز ، والتجارة والحمل والخياطة والحذو ، والقصارة ، وعمل الخفاف ، وعمل الحديد ، وعمل المغازل ، ومعالجة صيد البر والبحر ، والوراقة .. وقد جاء فى تفسير قوله تعالى ﴿ لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ﴾[5] أنهم كانوا حدادين وخرازين ، فكان أحدهم إذا رفع المطرقة أو خرز

---

(١) رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله رجال الصحيح مجمع الزوائد . للهيثمى جـ ٤ ص ٣٢٨ مؤسسة المعارف سنة ١٤٠٦ هـ .

(٢) رواه البخارى جـ ٤ ص ٥٢ ، مسند أحمد . تحقيق أحمد شاكر جـ ١٦ حديث ٨٧١٧ .

(٣) صحيح الجامع الصغير . الألبانى . جـ ٢ ص ٣٢ .

(٤) فيض القدير . المناوى محمد بن عبد الرؤوف ج ٣ ص ٣٠ حديث ٢٦٦٨ دار الفكر ط ٢ سنة ١٣٩١ هـ .

(٥) سورة النور آية ٣٧ .

الإشفى فسمع الأذان لم يخرج الإشفى من المغرز ولم يوقع المطرقة ورمى بها وقام إلى الصلاة)[1] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (فإن الناس لابد لهم من طعام يأكلونه ، وثياب يلبسونها ، ومساكن يسكنونها ، فإذا لم يجلب لهم من الثياب مايكفيهم كما كان يجلب إلى الحجاز على عهد رسول الله ﷺ ... احتاجوا إلى من ينسج لهم الثياب ولابد لهم من طعام : إما مجلوبا من غير بلدهم وإما من زرع بلدهم ، وهذا هو الغالب ، وكذلك لابد لهم من مساكن يسكنونها ، فيحتاجون إلى البناء ، فلهذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعى وأحمد بن حنبل وغيرهم : كأبى حامد الغزالى وأبى الفرج بن الجوزى وغيرهم : إن هذه الصناعات فرض على الكفاية ، فإنه لاتتم مصلحة الناس إلا بها ، كما أن الجهاد فرض على الكفاية ، إلا أن يتعين فيكون فرضا على الأعيان مثل أن يقصد العدو بلدا أو مثل أن يستنفر الإمام أحداً)[2] ولقد لقى عمر رضى الله عنه ناساً من اليمن ، فقال : من أنتم ؟ فقالوا : متوكلون فقال : كذبتم ، بل أنتم متواكلون . إنما المتوكل رجل ألقى حبة فى الأرض وتوكل على الله [3]

٣ ـ الفرد والجماعة :

ولقد عانت الإنسانية كثيرا من نوعين من الفلسفات ، الأولى هى التى تقدم مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة ، والثانية التى تقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ، وانتهت الأولى كما رأينا إلى طغيان الفرد على الجماعة ، وتسخير الجماعة لمصلحة الفرد ، وانتهت الثانية إلى ذوبان الفرد فى الجماعة ، واعتباره مجرد كم يضاف إلى المجموع ، هذا الذوبان لشخصية الفرد أدى إلى تجريده من الحقوق ، واعتبار مصلحة الفرد أمرا ثانويا بجانب مصلحة المجتمع وحريته ، ولعل تجربة الفرد في روسيا أبلغ دليل على ذلك ، حيث بذل ثمنا فادحا فى سبيل الطفرة التى تبغيها روسيا مضحيا براحته وحريته وسعادته .

---

(١) إحياء علوم الدين . للغزالى . ص ٧٦٤ ـ ٧٩٧ ج ٥ طبعة مكتبة الشعب بمصر .

(٢) مجموع الفتاوى . شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٢٨ ص ٧٩ ـ ٨٠ المكتب التعليمى السعودى . المغرب .

(٣) كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال ج ٤ حديث ٩٨٧٥ المتقى الهندى ، وعلى بن حسام مكتبة التراث الإسلامى ١٣٩٠ هـ .

ومن جهة أخرى نلاحظ مدى تأثر الأفراد بمجتمعهم الذى ينمو فيه الفرد متأثرا به ومؤثرا فيه ، كيف يعيش تاجر أمين فى سوق تسوده الخيانة ، وكم يعانى من ضبط نفسه ، والاحتفاظ بخلقه فى مجتمع تسوده الرذيلة ، لهذا كان لابد من مجتمع نظيف لينمو الإنسان النظيف ، ونحتاج إلى إنسان نظيف لينمو المجتمع النظيف .

ومن هنا يوازن الإسلام بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، فيعطى الفرد بالقدر الذى لايطغى به على الجماعة ، ويعطى الجماعة بالقدر الذى لاتطغى فيه على الفرد .

إن الفرد مسئول عن عمله مسئولية فردية ، يقول تعالى : ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾[1] ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾[2] ﴿ لاتجزى نفس عن نفس شيئا ﴾[3] .

ولكنه مسئول مسئولية جماعية أيضا ، يقول الله تعالى : ﴿ واتقوا فتنة لاتصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾[4] لهذا كان الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فرضا على كل فرد ، ويأثم الجميع إن لم تقم الأمة بفرض الكفاية كالجهاد والتعليم والعمران .

وهذا هو السبب فى أن التكليف موجه للجماعة فى كثير من الأمور ، يقول تعالى :
﴿ ياأيها الذين آمنوا لاتتخذوا عدوى وعدوكم أولياء ﴾[5] ﴿ ياأيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ﴾[6] ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾[7] ويظهر ذلك جليا فى فهم عقوبة القصاص ، حيث فى العقوبة على الفرد حياة للمجتمع ﴿ ولكم فى القصاص حياة ياأولى الألباب ﴾[8] .

* * *

وسرى تطبيق هذه القواعد على العلاقات الاقتصادية فى المباحث التالية :

---

(١) سورة فاطر آية ١٨ . (٢) سورة المدثر آية ٣٨ . (٣) سورة البقرة آية ١٢٣ .
(٤) سورة الأنفال آية ٢٥ . (٥) سورة الممتحنة آية ١ . (٦) سورة التوبة آية ١٢٣ .
(٧) سورة الشورى آية ٣٨ . (٨) سورة البقرة آية ١٧٩ .

المبحث الأول

الملكية فى الإسلام

الملكية فى الإسلام تقوم على القسط ، فلها حد أدنى مبنى على الحق ويمثل فى كفالة الأمة المسلمة لكل فقير ملكية حد الحاجة ، ولها حد أعلى مبني على العدل بمنع طغيان المال بالربا والاحتكار والغرر ، والحد الأدنى والحد الأعلى هما حدود الصراط ، بعيداً عنه الإفراط والتفريط والطغيان والخسران والشطط والوكس ، رأيناه فى طغيان الرأسمالى الغربى احتكاراً ومراباة واستعمارا ، ورأيناه فى خسران الاشتراكية حين قتلت الكفاية والحوافز بالاعتداء على الملكية ومصادرة الأموال .

والقرآن يبين لنا ثلاثة حقوق تضع الملكية على الصراط المستقيم :

١ ــ **حق الفرد** : فلا عدوان على ماله ، ولا مصادرة لملكيته ، يحرم ذلك كحرمة النفس ، لهذا نسب المال للأفراد . قال تعالى : ﴿ إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون فى بطونهم ناراً وسيصلون سعيرا ﴾(١) .

٢ ــ **حق الله** : وذلك أن الله هو خالق الأعيان ومالكها ، والبشر ينتفعون بها ، ويترتب على نسبة المال لله فى القرآن حقين محددين :

أ ــ حق الفقير فى الزكاة من مال الله الذى أنعم الله به على عبده ، فالفقير شريك فى المال حتى يخرج الزكاة .

ب ــ حق طاعة الله فى التصرف فى المال بمقتضى شريعة الوهاب ، ولهذين الحقين نسب المال لله فقال تعالى : ﴿ وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ﴾(٢) .

---

(١) سورة النساء آية ١٠ .

(٢) سورة النور اية ٣٣ .

٣ ــ **حق الجماعة** : وذلك للمصلحة العامة المقررة شرعها بضوابطها ، مع كفالة التعويض العادل للأفراد وإذا أخذت الملكية منهم للصالح العام ، ولهذا الحق نسب الله المال للجماعة، فيقول تعالى : ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما﴾[(١)]

وسنتحدث عن ذلك بالتفصيل فيما يلى : .

الملكيــــة ضرورة عملية ، حيث إن الإنسان يجب أن يتملك نتيجة كدحه ، وهذا هو الدافع الرئيسى للتنمية والإنتاج ، إذ أن الفرد إذا لم يميز عن غيره على حسب جهده لن يبذل جهداً أكثر من غيره الذى يتساوى معه فى الدخل ، وليس لتمايز الدخول معنى إن لم يكن للإنسان القدرة على تملكها ، فالملكية من هذه الزاوية ضرورة لإيجاد القوى الدافعة على التنمية والعمران ، فهى التى تدفع الأفراد دفعا إلى التنافس على بذل أقصى مجهود يفيدهم ويفيد الإنسانية كذلك .

والإنسان يعيش وفى أعماقه غريزة حب الخلود ، ولما كان عمر الإنسان محدودا فإنه يشبع هذه الرغبة فى أبنائه ، إن ابنه يحمل اسمه وذكراه ، وهو بضعة منه صارت على ظهر الأرض امتدادا له ، وهذه الغريزة القوية تدفعه دفعا إلى الاطمئنان على مستقبل أبنائه ، ومن ثم كانت الرغبة الملحة فى التوريث ، والتوريث لايمكن أن يتم إلا إذا كان للإنسان القدرة على التملك ، وقد رأينا أن هذه الظاهرة ضرورية للمجتمع ، لأنها وسيلة من وسائل تماسك الأسرة ، لبنة المجتمع ، والتى تقدم له أفرادا ناضجين نفسيا ، عاشوا فى حضن الأسرة الرحيم ، وعاشوا فى المجتمع بهذه الرحمة التى غرست فى قلوبهم .

وهناك غريزة أخرى تعيش فى أعماق الإنسان ألا وهى غريزة السيطرة ، إن الإنسان يحب أن يسيطر على غيره من الناس ، وعلى ماحوله من مخلوقات حية وجامدة ، إن حب السلطة والسيطرة إحساس يحس به الجميع فى أعماقهم ، ويجدون صعوبة فى كبته ، والإسلام كما هو عادته ينظم هذه الغريزة ويضبطها ، وهو يجد لها مصرفا أساسيا فى ملكية الأشياء كوسيلة يحس بها

---

(١) سورة النساء آية ٥ .

الإنسان بحرية التصرف ، والسيادة على الأشياء. إن وجود فرص كسب المال وتفاوت الدخول وتملك الثروات تمكن من تحويل بعض الاتجاهات الخطيرة الموجودة فى طبيعة الإنسان إلى إتجاهات غير ضارة ، والتى إذا لم تشبع وجدت مايعوضها فى القسوة ومحاولة السيطرة والتسلط ، وغير ذلك من ضغوط الغريزة الشخصية ، ولو أدى هذا إلى الإضرار بالآخرين ، فالأفضل أن يظهر الإنسان سلطته وتفوقه على مايملك من أرصدة أو ضياع ، من أن يمتلىء بالكبر والقسوة على مواطنيه ، ولو أن الأولى قد تؤدى إذا انحرفت بالحرام إلى الثانية مما يلزم وضع بعض القواعد والقيود لتنظيمها .

يقول ﷺ : « قلب الشيخ شاب على حب اثنتين : طول الحياة وحب المال »[1] .

وعريزة الخلود هذه والملك (السيطرة) التى أوجد لها الإسلام متنفسا فى الملكية ، هى التى أشار إليها الله تعالى حين أراد إبليس أن يخرج آدم عليه السلام من الجنة ، فحرك هذه الغرائز الأساسية بقوله : ﴿ هل أدلك على شجرة الخلد وملك لايبلى ﴾[2] .

ولكن للملكية وظيفة أخرى أساسية فى الإسلام ، إن الإسلام يهدف من وراء الملكية إلى تحرير الفرد ، من قيود المادة ليضمن له العزة والكرامة ، فكما ربط الإسلام الإنسان بإله واحد فلا يخشى أحدا إلا الله ، ويتساوى الجميع فى الحقوق والواجبات ، فلا تكبر ولااستغلال ولاذلة ولامهانة ، فإن الإسلام يضمن الملكية الخاصة للإنسان ، ليتحرر من سلطان المادة فلا تذله ، ولاتربطه بشخص برباط العبودية تحت وطأة الحاجة ، فالملكية صيانة للفرد من الاستغلال ، لاوسيلة للاستغلال كما يزعم الماركسيون .

هذه الملكية يتحرر بها الإنسان من ضغط الضرورة والحاجة ، ويكفلها الإسلام لكل إنسان ، حيث الدولة مسئولة عن ملكية كل فرد لحد الحاجة ، وتسد الدولة هذه الحاجة من الزكاة فإن لم تكف أخذت من رءوس أموال الناس لتضمن ملكية كل فرد من الأمة المسلمة لحياة كريمة ، وبهذا لايستطيع أن

---

(١) رواه مسلم . جـ ٤ ص ٩٩ .

(٢) سورة طه أية ١٢٠ .

يستغل إنسان إنسانا لحاجته إلى الحياة فيستعبده ، ويقتل فيه معنى الكرامة ، يقول عمر رضى الله عنه : (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا) .

والملكية الفردية من هذه الزاوية حصن الأفراد ضد طغيان الجماعة ، فالملكية العامة شاهدناها فى روسيا تؤدى إلى الديكتاتورية ، وهذه نتيجة منطقية لسيطرة الدولة على موارد الاقتصاد ، وهذا الأسلوب من التنظيم يخلق التبعية ، ويقتل فى الأفراد الإحساس بالمسئولية . والملكية الفردية تنمى فى الإنسان الإحساس بالمسئولية فى مجتمعه الصغير وهو الأسرة وبالتالى فى مجتمعه الكبير . إن الملكية الفردية اعتراف بالرشد الاجتماعى للأفراد ، والذى يسلب منهم هذه الأهلية يقودهم إلى نفسية الرقيق وعقلية القطيع .

والملكية الفردية هى طريق فهم الحرية الفردية وهى التى تحفز الأفراد ليحافظوا عليها ويستبسلوا فى الدفاع عنها ، والحرية السياسية بهذا قرين للحرية الاقتصادية لاتعيش بدونها .

والملكية الفردية وسيلة للاحتفاظ بالأصول المادية للمجتمع ، دون إسراف أو إهمال .

إن النظام البيروقراطى يؤدى إلى اضطراب الإنتاج ، لفقدان الأفراد الإحساس بالمسئولية ، واستخدام الإرهاب فى الحفاظ على أموال المجتمع ، أما الملكية الفردية فإنها تحفظ على المجتمع أصوله إلى آخر ذرة وأقصى عناية ، وفى هذا فائدة للمجتمع بأجمعه .

حماية الملكية :

ولقد أقر الإسلام الملكية الفردية ، وأعطى للإنسان حرية التصرف فيها ، يقول الله تعالى عن تملك اليتامى لأموالهم : ﴿وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ولاتأكلوها إسرافا وبدارا أن يكبروا ﴾[1] ويقول الله تعالى : ﴿وأنه هو أغنى وأقنى ﴾[2] ويضع الإسلام الحدود لاحترام هذه الملكية ، وعدم العدوان عليها ، يقول الله تعالى : ﴿ يا أيها

---

(١) سورة النساء آية ٦ .

(٢) سورة النجم آية ٤٨ .

الذين آمنوا لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولاتقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما ﴾ [١] ويقول رسول الله ﷺ : « لايأخذ أحدكم متاع أخيه جادا ولا لاعبا ، وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فليردها عليه » [٢] .

ويقول ﷺ : « لا يحل مال امرىء مسلم إلا بطيب من نفسه » [٣] « ومن قتل دون ماله فهو شهيد » [٤] « ومن ظلم قيد شبر من الأرض شيئا طوقه من سبع أرضين » [٥] « ومن اقتطع أرضاً ظالماً لقى الله عز وجل وهو عليه غضبان » [٦] عن جابر فى حديث حجة الوداع قال : حتى إذا زالت الشمس ـــ يعنى يوم عرفة ـــ أمر بالقصواء ، فرحلت له فأتى بطن الوادى ، فخطب الناس وقال : « إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم ، ودماء الجاهلية موضوعة ، وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث ، كان مسترضعا من بنى سعد ، فقتلته هذيل ، وربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضع من ربانا ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله ... » [٧] .

ويصل الإسلام باحترام هذا الحق مداه ، حيث يأمر بقطع يد السارق الطماع الذى يسرق دون حاجة ، يقول الله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ﴾ [٨]

ولن يكون هناك تشريع أكثر صرامة ولا أشد حسماً من هذا التشريع فى حماية الملكية ، فضلا عن ذلك فإن الإسلام يحرك بغريزة الملكية عمارة الأرض والتنمية الاقتصادية فيملك الأرض الميتة لمن يعمرها ، يقول ﷺ : « ومن أحيا أرضا ميتة فهى له » [٩] .

---

(١) سورة النساء آية ٢٨ .

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذى . صحيح الجامع الصغير . الألبانى . جـ ٢ ص ١٢٥٧ .

(٣) رواه أحمد والدارقطنى والحاكم والبيهقى . صحيح الجامع الصغير الألبانى . جـ ٢ ص ١٢٨٦ .

(٤) صحيح الجامع الصغير . الألبانى . جـ ٢ ص ١١٠٠ .

(٥) رواه البخارى جـ ٢ ص ٦٨ .

(٦) رواه أحمد . صحيح الجامع الصغير . جـ ٢ ص ١٠٤١ .

(٧) رواه مسلم . جـ ٤ ص ٤١ .

(٨) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٩) رواه أحمد والترمذى وأبو داود وإسناده جيد ـــ مشكاة المصابيح ـــ التبريزى . تحقيق الألبانى . جـ ٢ =

ولقد أقر الإسلام حرية الملكية وكفلها بأحكام عدة ، منها كل ماشرعه الله من التصرفات التى تفيد ملكية العين أو منفعتها من ميراث وبيع وإجارة وقرض وغيره ، بل إن تقرير حق الشفعة يؤكد ذلك إذا نظر إليه من ناحية دفع الضرر عن الجار والشريك وإحاطة المالك بما يدفع عنه الضرر ويحول بينه وبين الانتفاع بملكة ، وفى النهى عن بيع الغرر وتجويز شرط الخيار ضمان لتحقيق رضا المالك عن ملكه .

وفى الروضة الندية : (وأموال العباد محرمة بنصوص الكتاب والسنة لايحللها إلا التراضى وطيبة النفس ، أو ورود الشرع كالزكاة والدين والأرض والشفعة ونحو ذلك . فمن زعم أنه يحل مال أحد من عباد الله ، سيما من كان حكم التكليف عنه مرفوعا فعليه البرهان ، والواجب على المنصف أن يقف موقف المنع حتى يزحزحه عنه الدليل)[1].

نظافة الملكية :

إلا أن الإسلام قيد الملكية بأن تكون ملكية نظيفة ، فيقول الله تعالى : ﴿ ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾[2] معنى الآية : أن كل مال من الأموال التى يتعامل عليها الناس فيما بينهم لايصح امتلاكه إلا بمقابل ، فإذا لم يكن له مقابل كان محرما ، وهذا يشمل تحريم الربا والغش والغصب .. إلخ لأنها كلها امتلاكات لامقابل لها من عمل أوسعى[3] .

ولهذا حرم الإسلام التملك عن طريق القمار والاحتكار والغصب والسرقة والربا ، لأن فيها ظلما كبيرا للناس ، كما حرم الإسلام الملكية عن طريق الغش والتغرير والكذب ، ووضع الإسلام شروطا للعقود تمنع الخداع والتحايل ، وكذلك حرم الإسلام الملكية عن طريق الإضرار بالناس فحرم أجر البغى ، والاتجار بالخمر والاتجار مع العدو .. الخ

= حديث ٣٩٩٤ ــ المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٥ هـ .

(١) الروضة الندية شرح الدر البهية ص ١٨٧ . أبو الطيب صديق حسن . الشئون الدينية بدولة قطر .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٨ .

(٣) المجتمع الإسلامى كما تصوره سورة النساء ص ٣٤٧ . محمد المدنى . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية كتاب ٨٤ سنة ١٩٧٣ م .

طبيعة الملكية :

إلا أننا يجب أن نفهم طبيعة هذه الملكية التى أقرها الإسلام وحماها . إن الإنسان يصل إلى هذه الدنيا وليس معه شىء ، فيجدها كلها مسخرة له ، وهو حين يسعى فى الدنيا لايستطيع أن يخلق شيئا من العدم ، وإنما كل الذى يستطيع أن يفعله هو أن يضيف منافع للأشياء التى وجدها أمامه ، إنه يضيف إلى الأشياء منفعة شكلية ، إما بأن يغير من شكلها كأن يحول خامة الحديد إلى آلة أو أن يضيف إليها منفعة مكانية بنقلها أو زمانية بتخزينها .

يقول الإمام القرافى : (إن الأعيان لايملكها إلا الله تعالى ، لأن الملك هو التصرف ، ولايتصرف فى الأعيان إلا الله تعالى بالإيجاد والإعدام والإماتة والإحياء ونحو ذلك ، وتصرف الخلق إنما هو فى المنافع فقط بأفعالهم من الأكل والشرب والمحاولات والحركات والسكنات ، وتحقيق الملك أنه إن ررد على المنافع مع رد العين فهو الإجارة وفروعها من المساقاة والمجاعلة والقراض ونحو ذلك ، وإن ورد على المنافع مع أنه لايرد العين بل يبذلها لغيره بعوض أو بغير عوض فهو البيع والهبة ، والعقد فى الجميع إنما يتناول المنفعة) [1] .

ويقول الشاطبى : (إن الأعيان لايملكها فى الحقيقة إلا بارئها تعالى ، وإنما للعبد منها المنافع)[2].

ويقول أيضا : (إن المنافع هى التى تعود على العباد بالمصالح لاأنفس الذوات ، فذات الأرض أو الدار أو الثوب أو الدرهم مثلا لانفع فيها ولاضرر من حيث هى ذوات ، وإنما يحصل المقصود بها من حيث إن الأرض تزرع مثلا ، والدار تسكن ، والثوب يلبس ، والدرهم يشترى به ما يعود عليه بالمنفعة فهذا ظاهر حسبما نصوا عليه ، لكن لما كانت السنافع لاضابط لها إلا ذواتها التى نشأت عليها ، وذلك أن منافع الأعيان لاتنحصر ، ظهرت حكمة الشارع فى إجازة ملك الرقاب لأجل المنافع وإن كانت غير معلومة ولامحصورة)[3].

---

(١) الفروق للقرافى ج ٣ ص ٢١٨ . دار المعرفة . بيروت . بدون .

(٢) الموافقات للشاطبى ج ٣ ص ١٦٠ ط ٢ بيروت سنة ١٣٩٥ هـ .

(٣) نفس المصدر ج ٣ ص ١٦٦ / ١٧١ .

وقد نقل ابن رجب عن ابن عقيل إجماع الفقهاء على أن العباد لايملكون الأعيان ، وإنما مالك الأعيان خالقها سبحانه وتعالى ، وأن العباد لايملكون سوى الانتفاع بها على الوجه المأذون فيه شرعا ، فمن كان مالكا لعموم الانتفاع فهو المالك المطلق ، ومن كان مالكا لنوع منه فملكه مقيد ، ويختص باسم خاص يمتاز به كالمستأجر والمستعير وغير ذلك ، فعلى هذا جميع الأملاك إنما هى ملك الانتفاع [1]

وفى تفسير آية ﴿ وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ﴾[2] قال الزمخشرى : (يعنى أن الأموال التى بأيديكم إنما هى أموال الله بخلقه وإنشائه لها ، وإنما مولكم إياها وخولكم الاستمتاع بها ، وجعلكم خلفاءه فى التصرف فيها ، فليست هى بأموالكم فى الحقيقة ، ومأأنتم إلا بمنزلة الوكلاء والنواب ، فأنفقوا منها فى حقوق الله ، وليهن عليكم الإنفاق ، كما يهون على الرجل النفقة من مال غيره إذا أذن له فيه)[3] .

قال ابن كثير : (حث الله تبارك وتعالى على الإنفاق مما جعلكم مستخلفين فيه ، أى مما هو معكم على سبيل العارية ، فإنه قد كان فى أيدى من قبلكم ثم صار إليكم ، فأرشد تعالى إلى استعمال مااستخلفتم فيه من المال فى طاعته)[4].

وقال القرطبى : (دليل على أن أصل الملك لله سبحانه وتعالى ، وأن العبد ليس له فيه إلا التصرف الذى يرضى الله فيثيبه عن ذلك بالجنة ، وقال الحسن : مستخلفين فيه أى بوراثتكم إياه عمن قبلكم ، وهذا يدل على أنها ليست بأموالكم فى الحقيقة ، ومأأنتم إلا بمنزلة النواب والوكلاء)[5] .

يقول الأستاذ محمد المدنى :

(وهذا الاعتبار من شأنه أن يبقى على هذا الطابع العام للموجودات ،

---

(١) القواعد فى الفقه الإسلامى ص ٢٨١ مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٢ هـ .

(٢) سورة الحديد آية ٧

(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل ج ٢ ص ٤٣٤ . الحلبى ١٣٨٥ هـ .

(٤) تفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ٣٠٥ دار إحياء الكتب العربية .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ج ١٧ ص ٢٣٨ . دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٦ هـ .

وأن يخرجها من الدائرة الخاصة إلى الدائرة العامة ، فلا يقال إن هذه أموال خاصة بأهلها وهم أصحاب الشأن فيها ، ولكن ينظر على أنها ملك الأمة ، وإن كانت ملكا للأفراد فيها ، وهذا يتفق وأصول الاقتصاد السليمة ، فإن ثروة الأمة ليست فقط ماتملكه الدولة فى خزائنها ، وماتختص به بوجه من الوجوه ، ولكن الثروة الحقيقية للأمة هى المال العام المتداول بين أفرادها ، والمتحرك فى مختلف ألوان النشاط والتثمير ، وإذا خرجت الأموال عن خصوصها الواقعى إلى هذا العموم الاعتبارى كان للأمة أن تتدخل فى تنظيمها ، ووضع القواعد التى تصلحها وتحفظها كثروة عامة ، وتجعل الأمة فى مقابل غيرها من الأمم أمة غنية قوية ذات وضع اقتصادى متين ، وكان للأمة أن تقدر مايتصل بهذه الأموال ، وقواعد تثميرها وإصلاحها من الضرورات والحاجات مقيسا إلى الأمة نفسها لاإلى الأفراد فحسب ، والقرآن الكريم يوحى بهذا الاعتبار العام فى كثير من نواحى التشريع ، فهو يخاطب المجموع لا كل فرد من أفراده فيقول مثلا : ﴿ ولكم فى القصاص حياة ﴾[1] فيخاطب بذلك مجموع الأمة التى يؤدى القصاص إلى تقليل حوادث القتل العمد فيها ، فالحياة نسبت للمجتمع العام لا لفرد معين ، لأن القصاص إذا نظر إليه نظرة فردية كان نقصا لفرد وإخراجه له من الحياة إلى الموت ، ومثل ذلك يقال فى قوله تعالى : ﴿ ولاتقتلوا أنفسكم ﴾[2] فإذا فسرت الآية بالنهى عن قتل الإنسان غيره فقد جعل ذلك قتلا لأنفس المخاطبين ، وذلك إنما يصح إذا اعتبرت نفس الفرد للمجتمع ، ويأتى المعنى نفسه إذا فسرت الآية بالنهى عن قتل الإنسان نفسه وهو مانعرفه بالانتحار ، فإن الله تعالى ينهى الإنسان عن قتل نفسه لأنه يعتبر هذه النفس للمجتمع العام ، وهكذا ، والتعبير بالظرف وهو « بينكم » فى قوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم ﴾[3] دال على أن الكلام فى الأموال التى تتحول وتتحرك فى وجوه التثمير ، والتى تتوالد من الصناعات أو الجهود ، فكل ذلك أموال بين المجتمع وهو موضوع التشريع فى هذه الآية)[4] .

---

(١) سورة البقرة آية ١٧٩ .

(٢) سورة النساء آية ٢٩ .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٨ .

(٤) المجتمع الإسلامى كما تصوره سورة النساء.محمد المدنى ص ٣٤٨ / ٣٥٠ .

ويترتب على حق البشر فى الانتفاع بمال الله النتائج الآتية :

١ ـ إذا كانت الجماعة قائمة على حق الله وهو ملكية المال ، فليس لها أن تمس ملكية الانتفاع المخصصة للأفراد إلا من وجهة تنفيذ أمر الله ، فيما يختص بحق ملكية الانتفاع ، وليس لها أن تحرم ملكية الانتفاع التى جعلها الله للأفراد .

٢ ـ أن ملكية الاستخلاف تتصل بالعين كما تتصل بالشخص ، فيجوز لمالك المنفعة أن ينقلها إلى غيره بالبيع والرهن والوصية وغيرها من التصرفات الشرعية ، كما أنها تنتقل عن المالك بوفاته إلى ورثته .

٣ ـ أن ملكية المنفعة دائمة فى أصلها بالنسبة للأفراد ، أى أنها غير مقيدة بمدة معينة ، فيصح أن يظل الشيء فى حيازة شخص معين ينتفع به حتى يموت ثم يتوارثه عنه أولاده وأولادهم حتى ينقرضوا .

٤ ـ أن ملكية الاستخلاف إنما جعلت لينتفع بها الفرد بطريق مباشر ، وتنتفع بها الجماعة عن طريق غير مباشر ، فلا تباح المصادرة فى الإسلام . قال أبو عبيد : (حدثنى هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن خالد بن يزيد بن أبى مالك عن أبيه قال : كان المسلمون بالجابية وأتاهم عمر بن الخطاب ، فأتاه رجل من أهل الذمة يخبره أن الناس قد أسرعوا فى عنبه ، فخرج عمر حتى لقى رجلا من أصحابه يحمل ترسا عليه عنب فقال له عمر : وأنت أيضا ؟ فقال : ياأمير المؤمنين أصابتنا مجاعة ، فانصرف عمر فأمر لصاحب الكرم بقيمة عنبه)[1] .

إلا أن المصادرة تباح فى حالة المعصية ، كحالة الممتنع عن أداء الزكاة . عن بهز بن حكم عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من كل إبل سائمة فى كل أربعين ابنة لبون ، لاتفرق إبل عن حسابها ، من أعطاها مؤتجرا فله أجرها ، ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله ، عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى ، لايحل لآل محمد شيء »[2] .

---

(١) الأموال . أبو عبيد ص ١٥١ المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٣ .

(٢) رواه أحمد والنسائى وأخرجه أيضا الحاكم والبيهقى ، وقد اختلف فى بهز بن حكيم فلم يحتج به الشافعى ، وقال الحاكم : حديث صحيح وقد حسنه الترمذى ووثقه ، احتج به أحمد والبخارى خارج الصحيح وعلق عليه فيه =

هذا هو توجيه الإسلام فى مسألة من أهم مسائل الصراع الفكرى فى العصر الحديث بين الغرب والشرق .

فالتجربة الغربية اعتمدت على المذهب الفردى ، القائم على الحرية ، وأن الفرد حين يحقق مصحلته إنما يحقق مصلحة المجتمع ، ولذا يجب ألا تقف أى قيود أمام التملك فهو مطلق ، وكانت النتيجة ظهور الدخول الربوية والاحتكارية ، مما أدى إلى ظهور الاستغلال والبؤس ، وهدم مبدأ تكافؤ الفرص .

والتجربة الشرقية بالطبع قامت على ردود الفعل المتسببة عن مساوىء التجربة الغربية ، وكانت فلسفة الملكية فيها قائمة على أنها سرقة ، وتؤدى إلى صراع الطبقات والحروب والأزمات ، ومن ثم شنت عليها حربا شعواء انتهت بروسيا إلى الخراب ، ودعاهم ذلك إلى العودة إليها باسم النظام الاقتصادى الجديد الذى وضعه لينين .

أما الإسلام كما رأينا فهو كشأنه فى كل الظواهر الاجتماعية ، ينظر إلى الفرد والجماعة معا ، فيعطي لكل ذى حق حقه فى الحدود التى تكفل توازن المجتمع ، إنه يترك للفرد حرية التملك ، لينمى ملكاته ويختبر عمله ، ولكنه يوقف هذه الملكية عند الحد الذى لاتضر فيه الغير ، فهو النظام المتجاوب مع مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع والكفيل بالتقدم والرفاهية .

الحِمَى :

وفى موضوع الملكية بالذات لابد من مناقشة مسألة الحمى ، وهو ماقد يظنه البعض خطأ مدخلا للتأميم ، كرد فعل لاضطراب السياسة الاقتصادية المبنية على الرأسمالية ، والتى حللناها سابقا ، ونتيجة أيضا لأوضاع التخلف الاقتصادى فى مجتمعنا ، وفى ظهور الاحتكارات والأزمات وأكل المال بالباطل ، الذى نتج عن البعد عن الإسلام .

= وروى عن أبى داود أنه حجة عنده .

نيل الأوطار . الشوكانى جـ ٤ ص ١٣٨ . الحلبى .

إن الفقهاء المسلمين سلموا بحق نزع الملكية للمصلحة العامة ، كاستثناء على حق الملكية ، ووضعوا له الشروط والضمانات وبخاصة توافر الضرورات ، والحق فى التعويض العادل ، واعتبار القضاء المرجع عند الخلاف على قيمة التعويض .

كان لسمرة بن جندب نخل فى حائط (بستان) رجل من الأنصار فكان يدخل عليه هو وأهله فيؤذيه ، فشكا ذلك الأنصارى إلى رسول الله ﷺ مايلقاه من سمرة ، فقال الرسول لسمرة : « بعه » ، فأبى ، قال : « فاقلعه » فأبى ، قال : « هبه ولك مثلها فى الجنة » فأبى ، وكان يظن أن الرسول يقول ذلك على سبيل النصح لا على سبيل القضاء والإلزام . فقال له رسول الله ﷺ : « أنت مضار » وقال للأنصارى : اذهب فاقلع نخله » [١] .

وعن سفيان بن سعيد عن يحيى بن سعيد : أن رجلا كان بينه وبين الماء أرض لرجل فأبى صاحبها أن يدعه يرسل الماء فى أرضه . قال : فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : لو لم أجد للماء مسيلا إلا على بطنك لأجريته[٢] .

وهذا ليس التأميم بمصطلحه العصرى ، وفرق كبير بينه وبين الحمى المعروف فى الإسلام ، فالحمى فى الجاهلية يطلق على العزيز فى قومه تعجبه الروضة أو الغدير أو جانب من الأرض فيعلن أنه قد حماه ، فلا يجرؤ أحد أن ينال منه ، ويبقى خالصا له ، ولما جاء الإسلام قصر هذاالحق على الدولة : قال رسول الله ﷺ: « لا حمى إلا لله ولرسوله » [٣] .

وقال أبو عبيد : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن هشام عن سعد عن يزيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر وهو يقول لهنى حين استعمله على

---

(١) يقول ابن حجر : رواه أبو داود بإسناد حسن . بلوغ المرام ص ١٦٣ ، ١٦٤ دار الكتاب العربى . باب الغصب وفى سماع باقر من سمرة نظر ، والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحق .
نيل الأوطار جـ ٦ ص ١٦٧ دار الفكر .

(٢) الخراج ، يحيى بن آدم القرشى ص ١١٠ / ١١١ دار المعرفة ١٣٩٩ هـ .

(٣) رواه البخارى وقال:(بلغنا أن النبى عليه الصلاة والسلام حمى البقيع وأن عمر حمى الربذة) جـ ٢ ص ٥٣ .

حمى الربذة : « ياهنى اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم ، فإنها مجابة ، وأدخل رب الصريمة والغنيمة ، ودعنى من نعم ابن عفان وابن عوف ، فإنها إن هلكت ماشيتهما رجعا إلى نخل وزرع ، وإنّ هذا المسكين إن هلكت ماشيته جاء يصرخ : ياأمير المؤمنين ، أفالكلأ أهون على أم غرم الذهب والورق ؟ وإنها لأرضهم ، قاتلوا عليها فى الجاهلية وأسلموا عليها فى الإسلام ، وإنهم ليرون أنا نظلمهم ، ولولا النعم التى يحمل عليها فى سبيل الله ماحميت على الناس شيئا من بلادهم أبدا » . قال أسلم : فسمعت رجلا من بنى ثعلبة يقول له : ياأمير المؤمنين ، حميت بلادنا ، قاتلنا عليها فى الجاهلية وأسلمنا عليها فى الإسلام ، يرددها عليه مرارا — وعمر واضع رأسه — ثم إنه رفع رأسه إليه فقال : « البلاد بلاد الله وتحمى لنعم الله ، يحمل عليها فى سبيل الله »[1] .

ويلاحظ هنا أن الحمى كان على أرض المنافع العامة ، وليست أرض ملكية خاصة صادرها الإمام .

ثم إن مفهوم الحمى هنا هو مفهوم الاستثناء فى الشريعة الإسلامية للضرورة والمصلحة ، وليس مفهوم الأصل والقاعدة .

ولقد تصور بعض الكتاب خطأ أن حديث : « المسلمون شركاء فى ثلاثة الكلأ والماء والنار » [2] معناه : أن من أصول الإسلام أن يؤمم كل مشروع له منفعة عامة محققة لمصلحة عامة ، وقال : إن الكلأ والماء والنار مطالب عصر ، نقيس عليها اليوم شركات المياه والكهرباء ... إلخ . وبهذه الصورة فإن الحديث يجعل الحمى أصلا ، ويخرجه عن مفهوم الإسلام الخاص به وهو مفهوم الاستثناء .

ولكن مقصد الحديث شىء آخر غير مافهموه ، فالعلة ليست كون السلعة ضرورية اجتماعيا ، لأن كل السلع لها هذه الصفة ، وإذا أخذنا بهذه العلة فلا يمكن لأى إنسان أن يتاجر أو يتملك ، لأن أى سلعة لها صفة العموم فى الاستعمال غالبا ، والناس تشترك فى استعمالها ، والعلة الأصلية هى كون المادة من الموارد الطبيعية المبذولة للجميع دون جهد يبذل فيها ، ومقصود الحديث

(١) الأموال . أبو عبيد ص ٢٧ .

(٢) رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات . إرواء الغليل . الألبانى . جـ ٦ ص ٧ المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٥ هـ .

ألا يحتكر إنسان هذه الموارد ليبيعها على النـــاس ، ولا أن تؤممهـــا الدولـــة ، وإنما تتركها ملكا مشاعا للجميع .

قال أبـو عبيـد : (حدثنـا إسماعيـل بن عبـاس عن عمـر بن يحيى بن قيس المازنى عن أبيه عمن حدثه عن أبيض بن جمال المازنى « أنه استقطع رسول الله ﷺ الملح الذى بمأرب فقطعه له ، فلما ولى قيل : يارسول الله ، أتدرى ماقطعت له ؟ إنما أقطعته الماء العِدّ ، يعنى الدائم الذى لاينقطع ــ شبه الملح بالماء لعدم انقطاعه ــ وحصوله بغير كد ولا عناء ــ قال : فرجعه منه » (1))(2) .

قال أبـو عبيـد : (وأمـا إقطاعـه أبـيض بن حمال المازنى الملـح الـذى بمأرب ثم إرجاعه منه ، فإنما أقطعـه وهـو عنـده أرض موات ، يحييها أبـيض ويعمرهـا ، فلمـا تبين للنبى ﷺ أنه ماء عِدّ ــ وهو الذى له مادة لاتنقطع مثل ماء العيون والآبار ــ ارتجعه منه لأن سنة رسول الله ﷺ فى الكلأ والنار والماء أن الناس جميعـا فيـه شركاء ، فكـره أن يجعـل رجـلا يحوزه دون النـــاس) (3) ، قال رسول الله ﷺ : « لاتمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلأ »(4) .

فإذا بذل فى أى شىء عمل أصبح سلعة اقتصادية يمكن لصاحب العمل أن يمتلكها ، حتى الأشياء التى وردت فيها صفة الشركة ، وقد خصص حديث « الناس شركاء .... » بينما وقع من الإجماع على أن الماء المحرز فى الجرار ملك(5) .

قال أبو عبيد : (فإذا استقى الماء من موضعه حتى يصير فى الآنية والأوعية فحكمه عندى غير هذا ، وهو عن بقية بن الوليد عن أبى بكر بن عبد الله بن أبى مريم عن المشيخة : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الماء إلا ماحمل منه) (6) فأى شىء يبذل فيه جهد فهو ملك للفرد ، ويـدل على ذلك أيضا حديث

---

(1) رواه أصحاب السنن وطرقه للنسائى وصححه ابن حبان وضعفه ابن القطان . تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير . ابن حجر العسقلانى جـ ٣ ص ٦٤ دار المعرفة سنة ١٣٨٤ هـ .

(2 ، 3) الأموال . أبو عبيد ص ٢٨٢ .

(4) رواه مسلم جـ ٥٨ ص ٣٤

(5) الروضة الندية شرح الدرر البهية جـ ٢ ص ٣٠٢ ، ٢٠٣ .

(6) الأموال .. أبو عبيد ص ٣٠٢ / ٣ .

رسول الله ﷺ « من أحيا أرضا ميتة فهى له » (١) .

وهذه القاعدة تطبق أيضا على المعادن ، فما كان منها ظاهرا مثل الملح والبترول الناضح فوق الأرض والكبريت ، وكل مايوجد منها ويؤخذ بلا مشقة ، فهو حق للأمة ، ولايجوز لفرد أن يمتلكه ، وفى هذا يقول الإمام الشافعى فى كتابه الأم : (ومثل هذا كل عين ظاهرة كنفط أو قار أو كبريت أو مومياء أو حجارة ظاهرة فى غير ملك أحد ، فليس لأحد أن يمتلكها دون غيره ، ولالسلطان أن يمنعها لنفسه ، ولالخاص من الناس ، لأن هذا كله ظاهر كالماء والكلأ .. ولو تحجر رجل لنفسه من هذا شيئا أو منعه من له سلطان كان ظالما) (٢) ، وأما المعادن التى تنال بجهد ومؤنة فإنها ملك لصاحبها .

وعلى هذا فمفهوم حديث « الناس شركاء فى ثلاثة .... » ليس هو الحمى ، وإنما هو لمنع الأفراد من احتكار الأصناف الواردة بالنص ، وكذلك الموارد الطبيعية الوفيرة ، وبهذا لايعتبر الحمى أصلا من أصول الإسلام وإنما يباح للضرورة ، والمصلحة فى أملاك الدولة لا أملاك الأفراد .

السياسة الاقتصادية الشرعية :

وهنا نطرح سؤالا هاما عن دور القطاع العام وحدوده لنضع الخطوط الفاصلة بين الملكية الخاصة والملكية العامة . تحدث مسجريف عالم المالية العامة الأمريكى المعاصر عن أسباب القطاع العام فحددها :

أ ـ مبدأ آلية السوق التى تؤدى إلى كفاءة تخصيص الموارد وشرطه المنافسة الكاملة ، التى لاتتوافر إلا بتنظيم حكومى .

ب ـ هناك حجم أمثل للمشروع يحقق النفقات المتناقصة لاتوفره المنافسة ، ويحتاج لتدخل حكومى .

ج ـ التبادل والعقود تحتاج إلى قانون ينظم العلاقات التجارية .

د ـ أن الإنتاج الخاص لبعض السلع لايحقق الكفاية ، خصوصها حين ترجح

---

(١) رواه أحمد جـ ٣ ص ٣٢٨ سلسلة الأحاديث الصحيحة . الألبانى جـ ٢ ص ١٠٩ المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٤ هـ .

(٢) الأم ج ٤ ص ٤٣ طبعة بيروت (دار الفكر سنة ١٤٠٠ هـ) .

الوفورات الخارجية ويحتاج إلى مساهمة القطاع العام .

هـ ـ لابد من رعاية الفقراء ، ويحتاج الأمر إلى إعادة توزيع الدخل والثروة من قبل الدولة .

و ـ قد يتعرض بعض العمال للبطالة حتى فى الاقتصاد المتقدم ويحتاج الأمر إلى تدخل الدولة(١)

وهنا نسأل : هل فى الإسلام قطاع عام؟

هذا سؤال يواجه المسلم على كافة مستويات الاهتمامات ، المدرسية والعملية ، حيث فتحت أعين هذا الجيل على مسلمة القطاع العام سواء فى الشرق أو الغرب ، والإجابة هنا تحدد نقطة افتراق أساسية بين النظام المالى الإسلامى وغيره .

والحقيقة أنه يلزم للإجابة ابتداء معرفة الحدود التى وصفها الشارع للجماعة والفرد فى النشاط المالى ، ولهذا يلزمنا أن نناقش الموضوع من جوانب ثلاثة :

أولا: الموقف العقدى الذى يحدد رسالة الإنسان فى الكون والحياة ، وماله من حقوق وماعليه من واجبات ، وتحدد مسئوليته فى الآخرة حين الحساب والجزاء .

ثانيا : حقوق الملكية الخاصة وأبعادها التى يترتب عليها بطبيعة الحال تحديد مدى قدرة الجماعة فى الحصول على الإيراد ، وتحدد بالتالى قدرتها على الإنفاق .

ثالثا : مفهوم الحاجة والمصلحة ومنع الضرر ، التى تحتم تدخل الدولة بقيود على الملكية الخاصة رعاية للجماعة ، وتضع قيودا بالتالى على الأفراد .

أما عن أولا وثانيا فهذان تعرضنا لهما حين مناقشة قضية الإيمان والملكية ، وموضوع مناقشتنا هنا هو البعد الثالث لقطاع عام فى ظل دولة

---

(1) Bublic Finance in Theory and Practice. R.A Musgrave P.B Musgrave P.B. P. 476 - 477 Mc Graw - Hall Book co ., 1984 .

إسلامية ، مبنى على قاعدة الحاجة والمصلحة ومنع الضرر .

والإسلام يحدد العلاقة بين فئات المجتمع ماليا ، ويرعى حقوق القطاع لخاص ابتداء ، ولاينسى واجبات القطاع العام ، ودليل ذلك فيما يلى :

١ ــ خطة سيدنا يوسف عليه السلام لخمس عشرة سنة لدرء المجاعة ، والتى تقوم على حفز الإنتاج وتشجيع الادخار وترشيد الاستهلاك ﴿ تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه فى سُنبلة إلا قليلا مما تأكلون . ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ماقدمتم لهن إلا قليلا مما تُحصِنون . ثم يأتى من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون ﴾[1] .

٢ ــ جعل الإسلام قيام الصناعات والتعمير والزراعة من فروض الكفاية ، وحتى لاتأثم الجماعة كلها بتقصير الأفراد كان على الدولة ممثلة الجماعة أن تسد النقص فيها فرضا من فروض الكفاية ، فمفهوم القطاع العام هنا استثناء على الأصل تماماً كما تتحدد درجة فرض الكفاية بالنسبة لفرض العين فى التنمية الاقتصادية فيقوم بها الأفراد ابتداء .

٣ ــ جعل الإسلام رعاية الفقير والمسكين حقا للفقراء ، وكلف الدولة بتحصيل الزكاة لصرفها على هذا السبيل ، وهذا دور من أهم أدوار الدولة لم يصل إلى أُفقِهِ أكثر دول العصر تقدما .

٤ ــ كلفت الدولة بمد العامل بأداة حرفته وجعل لذلك نصيب من الزكاة لتحويل الطاقة العاملة من متسولين يعيشون على الإعانات إلى وحدات منتجة تكفى نفسها وتفيض على غيرها .

٥ ــ ولقد أبقى عمر رضى الله عنه أرض السواد ، خراجا للمسلمين ، ولم يوزعها كغنائم رعاية للمصلحة العامة .

٦ ــ تحقيق ماهو مصلحة عامة للمسلمين يقول الماوردى : (وكل حق وجب صرفه فى مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال ، فإذا صرف فى جهته صار مضافا إلى الخراج من بيت المال سواء خرج من حرزه أم لم يخرج لأن

---

(١) سوة يوسف آية ٤٧ ــ ٤٩ .

ماصار إلى عمال المسلمين أو خرج من أيديهم فحكم بيت المال جار عليه ، من دخوله إلى خروجه)[١] .

ويقول ابن قدامة : (وماكان من الشوارع والطرقات والرحاب بين العمران فليس لأحد إحياؤه ، سواء كان واسعا أو ضيقا ، وسواء ضيق على الناس أو لم يضيق ، لأن ذلك يشترك فيه المسلمون وتتعلق به مصلحتهم فأشبه مساجدهم)[٢] .

وقد اتفق علماء المسلمين أن العمل فى كل باب من أبواب النفع يعتبر فرض كفاية ، يجب تحققه ، ولو ترك كان على الجماعة كلها مغبة تركه بالنسبة للمجتمع ، وعليها الإثم أمام الله ، إذ قصرت فى إقامة فرض كفاية لاتتم مصلحة الناس إلا به [٣].

ويقول الشاطبى : (فإن المشروعات وضعت لتحصيل المصالح ودرء المفاسد ، فإذا خولفت لم يكن فى تلك الأفعال مصلحة ولا درء مفسده) (٤) .

وتتدرج المصالح حسب ترتيب الأهمية إلى :

١ ــ مصالح ضرورية : وهى التى يتوقع من فقدانها اختلال الضرورات الخمس ، ولا يستغنى عنها فى أمور الدين والدنيا .

٢ ــ مصالح حاجية : وهى التى يحدث بدونها المشقة والحرج ، ولا توصل إلى مرتبة الضرورة .

٣ ــ مصالح تحسينية : وهى التى تؤدى إلى تحسين الحياة وتزيينها ، ولا يؤدى الاستفادة منها إلى ضرر ومشقة (٥) .

---

(١) الأحكام السلطانية . دار الفكر ١٣٨٦ هـ ص ٢١٣ .

(٢) المغنى . ابن قدامة . ح ٥ ص ٢٤٦ مكتبة الفجالة سنة ١٩٦٨ م .

(٣) ابن تيمية . ص ١٤ ، ١٦ المطبعة السلفية ومكتبتها (فلهذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعى وأحمد بن حنبل وغيرهم كأبى حامد الغزالى وأبى فرج بن الجوزى وغيرهم : إن هذه الصناعات فرض على الكفاية إلا أن يتعين فيكون فرضا على الأعيان ...) .

(٤) الموافقات . الشاطبى . جـ ٢ ص ٣٣١ .

(٥) نفس المصدر . جـ ٢ ص ٤ ، ٦ .

وتحقيق المصالح الضرورية والحاجية فرض على الكفاية ، وتعريفه : أنه ما يطالب بأدائه على المكلفين ، وإذا فعله واحد سقط الطلب عن الآخرين ، وإذا لم يفعله أحد أثموا جميعا وينقلب إلى واجب عين (١) .

ويقول ابن تيمية : (ومن ذلك أن يحتاج الناس إلى صناعة ناس ، مثل حاجة الناس إلى الفلاحة والنساجة والبناية ، فإن الناس لابد لهم من طعام يأكلونه وثياب يلبسونها ومساكن يسكنونها ، فلهذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعى وأحمد بن حنبل وغيرهم ، كأبى حامد الغزالى وأبى الفرج بن الجوزى وغيرهم : إن هذه الصناعات فرض على الكفاية ، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بها ، كما أن الجهاد فرض على الكفاية ، إلا أن يتعين فيكون فرضا على الأعيان مثل أن يقصد العدو بلدا أو مثل أن يستنفى الإمام أحداً)(٢) .

يقول أبو يوسف لهارون الرشيد : (ورأيت أن تأمر رجال الخراج إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم فذكروا أن فى بلادهم أنهاراً عادية قديمة وأرضين كثيرة غامرة ، وأنهم إن استخرجوا لهم تلك الأنهار واحتفروها وأجرى المال فيها ، عمرت هذه الأرضون الغامرة وزاد فى خراجهم .. أمرت بحفر تلك الأنهار وجعلت النفقة من بيت المال ، ولا تحمل النفقة على أهل البلد ، فإنهم إن يعمروا خيرا من أن يخرجوا ، وإن يقروا خير من أن يذهب مالهم ويعجزوا ، وكل مافيه مصلحة لأهل الخراج فى أرضهم وأنهارهم وطلبوا إصلاح ذلك لهم ، أجيبوا إليه إذا لم يكن فيه ضرر على غيرهم) (٣) .

ويعرف ابن عقيل السياسة الشرعية بأنها : (ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول ﷺ ولا نزل به الوحى) (٤) .

ويعرفها ابن عابدين بأنها : (فعل شىء من الحاكم لمصلحة يراها ، وإن لم يرد

---

(١) أصول التشريع الإسلامى ص ٣٧ . دار المعارف سنة ١٣٩١ هـ .

(٢) ابن تيمية . مجموع الفتاوى .جـ ٢ ص ٢٨ ، ٧٩ . مكتبة المعارف . الرباط . المغرب .

(٣) الخراج . ص ١٠٩ ، ١١٠ . دار المعرفة ١٣٩٩ هـ .

(٤) ابن القيم . الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية . ص ١٣ دار الكتب العلمية . بدون .

بذلك دليل جزئى) [١] .

وأساس دور الدولة لذلك فى السياسة الاقتصادية مبنى على قاعدة : (تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة) [٢] .

لهذا رأى الفقهاء ضرورة قيام الدولة بالخدمات التى تتعلق بها مصالح المسلمين ، وتقوم بالإنفاق عليها .

يقول الكاسانى : (ولو احتاجت هذه الأنهار إلى الكرى فعلى السلطان كراها من بيت المال ، لأن منفعتها لعامة المسلمين فكانت مؤنتها من بيت المال) [٣] .

ويقول الرملى : (ومما يندفع به الضرر عن المسلمين والذميين فك أسراهم ، وعمارة سور البلد ، وكفاية القائمين بحفظها ، فمؤنة ذلك على بيت المال ثم على القادرين) [٤] .

والمصلحة فى الفقه معناها : جلب المنفعة أو دفع المضرة لتحقيق مقاصد الشارع ، وهى خمسة : حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال .

فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعه مصلحة [٥] .

وتحقيق المصلحة الشرعية يرتبط بأمرين :

الأول : حفظ الأمور التى يتوقف عليها قيام أركانها وتثبيت قواعدها .

الثانى : حفظ الأمور التى تدرأ عن هذه المصالح الاختلال الواقع عليها أو المتوقع حدوثه فيها [٦] .

---

(١) ابن عابدين . حاشية رد المحتار . جـ ٤ ص ١٥ الحلبى سنة ١٩٨٦ هـ .
(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم . ص ١٢٣ . دار الكتب العلمية سنة ١٤٠٠ هـ .
(٣) الكاسانى . بدائع الصنائع . جـ ٦ ص ١٩٢ دار الكتاب العربى سنة ١٣٩٤ هـ .
(٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج . الرملى — جـ ٨ ص ٥٠ . الحلبى سنة ١٣٨٦ هـ .
(٥) الشاطبى . الموافقات . جـ ٢ ص ٨ . دار الفكر العربى . بدون .
(٦) المستصفى من علم الأصول . الغزالى حـ ١ ص ٢٨٦ . دار صادر سنة ١٣٢٢ هـ .

والمصلحة تكون معتبرة إذا نص عليها الشارع ، والنص هو مصدر الحكم ودليله لا المصلحة ، أما إذا تعارضت مع النص عدت مصلحة ملغاة لا يمكن التشريع بناءً عليها .

والمصلحة التى لم يرد باعتبارها ولا بإلغائها نص ، فهى « المصلحة المرسلة » كما عرفها الأصوليون ، وبتعبير الإمام الشافعى « الشبيهة المعتبرة » لأنه دلت عليها النصوص بمقاصدها ومعانيها وليست بعبارتها ومبناها (١) .

الحقوق على المال :

تشمل الحقوق على المال : الزكاة والرسوم والتوظيف .

١ ــ فالزكاة تذهب لمصارفها من الفقراء والمساكين ، لتحقيق الحاجة والقضاء على الفقر داخل المجتمع ، وكذلك الغارمين لإنعاش التنمية الاقتصادية ، وبقية مصارف الزكاة .

والزكاة بمصارفها لابد أن تستقل بموازنتها عن موازنات الدولة الأخرى ، ولابد أن يشر عليها الصالحون فى كل قرية لتحقق أغراضها .

٢ ــ الدولة تقوم بخدمات للأغنياء كالطرق والتعليم وتسجيل الملكية ... إلخ . وهذه تحصل فى مقابلها رسوم ، وما يؤخذ إنما هو مقابل منفعة تقدم للقادرين ، لاجبر فيها ولا عدوان .

٣ ــ إذا عجزت إيرادات الزكاة عن مصارفها أو وجدت مشاريع استراتيجية واجتماعية ضرورية وحاجية لا يطيقها القطاع الخاص ويفشل فيها نظام السوق ، قامت الدولة بها كفرض كفاية ، وقامت الدولة بالتوظيف فى أموال الأغنياء إذا عجزت مواردها .

وهى تحصل على إيراداتها من الأغنياء ، بما يسمى فى الفقه الإسلامى بالتوظيف (٢) .

---

(١) أصول التشريع الإسلامى . على حسب الله . ص ١٧٧ ــ ١٧٩ دار المعارف سنة ١٣٩١ هـ .

(٢) راجع فى ذلك :

أ ــ الاعتصام للشاطبى جـ ٢ ص ١٢٢ . دار التحرير سنة ١٩٧٠ م .
=

وهو يختلف عن الضرائب المعروف عنها بأنها إجبارية نهائية بدون مقابل بما يلى :

أولا : لا تأخذ وظيفة إلا إذا كانت هناك حاجة وليس هناك فائض فى الميزانية .

ثانيا : أن يكون الإمام عادلا .

ثالثا : ألا يؤخذ من الناس إلا ما يفيض عن قوت سنة فلا يؤخذ ممن يحتاج .

رابعا : يبدأ بالدعوة بالتبرع ، ثم القروض الحسنة ، ثم التوظيف فى النهاية .

خامسا : أن يكون بالشورى أو بما يسمى فى المالية العامة بالتصويت .

سادسا : ألا يزيد عن الحاجة وينتهى بانتهائها .

يقول الإمام الغزالى : (فأما لو قدرنا إماما مطاعاً ، مفتقرة إلى تكثير الجنود لسد الثغور ، وحماية الملك بعد اتساع رقعته ، وانبساط خطته ، وخلال بيت المال عن المال ، وأرهقت حاجات الجند إلى ما يكفيهم ، وخلت عن مقدار كفايتهم أيديهم ، فللإمام أن يوظف على الأغنياء مايراه كافيا لهم فى الحال ، إلى أن يظهر مال فى بيت المال) (١) .

= ب ــ شفاء الغليل . الغزالى . ص ٢٤١ ، ٢٤٢ . مطبعة بغداد سنة ١٩٧٠ م .

جـ ــ المستصفى . الغزالى . جـ ١ ص ٣٠٤ . مطبعة الأميرية سنة ١٣٩٤ هـ .

د ــ الغياثى . الجوينى . ص ٣٨٨ . الشئون الدينية بقطر سنة ١٤٠٠ هـ .

هـ ــ الأحكام السلطانية . الماوردى . ص ٢١٤ مطبعة الحلبى سنة ١٩٧٣ م .

(١) شفاء الغليل . الغزالى ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

المبحث الثانى

المشاركة

يقوم النظام الاقتصادى فى الإسلام على المشاركة ، بينما يقيم النظام الجاهلى اقتصاده على الربا فى الغرب وعلى تحريم الربح فى الشرق ، وهكذا بين إفراط وتفريط بعيداً عن الصراط المستقيم .

وتتحقق فى الإسلام علاقات اقتصادية أساسها الغنم بالغرم ، وذلك عكس العلاقات الإقتصادية المنغمسة فى متسنقع الدَّيْن وهمه .

ومن ثم نجد فى النظام الجاهلى حرص المقرض على الحصول على الدين وعائده ، فيفحص الضمان والرهن ليتأكد من ذلك ، ولايعنيه ربحية المشروع أو جديته أو تنميته ، مادام سيحصل على دينه ورباه ، وإن أفلس المدين وباع له بيته وأرضه وسيارته .

وتثبيت الربا بهذا الشكل وانحسار المشاركة الذى أصبح طابع العصر يؤدى إلى حرص المستثمرين على ترك المشاريع التى ينخفض عائدها عن الربا السائد ، لأنه إن اقترض ليستثمر لزمه دفع الربا ، وإن كان عنده مال فضَّل إقراضه بربا عن استثمار له عائد أقل من الربا .

وهذا يحجب عن المجتمع خير مشاريع تكثر كلما انخفض الربح ، ويعانى المجتمع لذلك من نقص فى الإنتاج وبطالة مزمنة لاعلاج لها ، بينما لو حرم الربا وبنيت المعاملات على المشاركة لعمل كل مشروع يدر ربحا وإن قلّ ، ولما تعطل بالمجتمع عامل أو نقصت طاقة تشغيل ، فما بالك فى نظام يشرعه الإسلام يعين المفلس من الزكاة لأنه من الغارمين .

وللربا آثار مخربة على عدالة التوزيع بين أفراد المجتمع ، حيث تنشأ بسببه فئة عاطلة تعيش على استثار النقود ، ولا يعنيها استثار النقود بالحلال حيث يكون العائد مشاركة . أما بالربا فإنها تكسب سواء خسر الاستثار أو ربح ولكنها فى حالة الخسارة يكون عائدها حصة من المال لا حصة من الربح . فحين تستهلكه إنما تستهلك رأس مال المجتمع بغير حق . وفى هذا إضرار بالمجتمع من جانب عدالة

التوزيع ومن جانب المصلحة الاجتماعية .

وللربا أضرار أخرى فى الجوانب الاجتماعية والنفسية ذلك لأنه يخرب العامر ويفلس التاجر ويمحق الاستثمار ، فتنشأ بسببه الضغائن والأحقاد ، وتقوم الصراعات والاختلافات ، ولايترك وراءه إلا الحزن الدائم والهم المقيم .

إن الإنسان حقيقة لم يخلق شيئا ، لا أرضا ولاخامات ولاطاقة ، ولكن يضيف إليها منافع شكلية ، فيصنعها ، أو مكانية فينقلها ، أو زمانية فيخزنها ، فالآله أضيفت إليها منافع شكلية ، أما المعدن التى تكونت منه فإنه لايمكن إنتاجه كالأرض تماما ، ثم إن الأرض يبذل فى إصلاحها وإنتاجها عملا إنتاجيا أيضا ، فهى لاتصبح صالحة للزراعة إلا بعده إما بالتسميد أو بالتجفيف ... إلخ والأرض إن لم تراع بالتسميد والإصلاح فإنها تصبح سبخة ، وتستهلك قواها كالآلة تماما ، فهى كغيرها من رؤوس الأموال تماما ، عمل مدخر يساهم مع العمل الحى فى العملية الإنتاجية .

ولهذا فإن تفسيرنا لأى عائد هو على أساس العمل كما يقول الله تعالى : ﴿ وَأَنْ ليس للإِنْسَانِ إلا مَاسَعَى ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ لاَ يُكَلِّفُ الله نَفْساً إلا وُسْعَهَا لَها مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾[2] سواء كان العمل حياً أو مدخرا ، ومركز اهتمامنا أن تكون الطريقة التى يوزع بها الإيراد بين العمل الحى والمدخر طريقة عادلة لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَلاَ تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ ﴾[3] .

ونلاحظ هنا أن احتمال الخسارة قائم فى التأجير . فالآلة قد تتحطم ، والأرض قد تبور ، والمنزل قد يهدم ، وفى النهاية قد يحقق الإيجار مكسبا وقد يحقق خسارة .

ومن هنا نلاحظ أن تحليل العملية الإنتاجية قد أدى بنا إلى تبين نوعين من الدخل ، نوع يتميز بالثبات ، كالاستخدام المباشر لخدمة الطبيب ، أو استعمال الآلة أو المنزل أو الأرض ، وهذه يكون تحديد عائد ثابت لها غير مناف

---

(١) سورة النجم آية ٣٩ .
(٢) سورة البقرة آية ٢٨٦ .
(٣) سورة هود آية ٨٥

للعدالة . ونوع آخر يرتبط بالمشاركة وهذا النوع من الإنتاج يتم بمشاركة العمل الحى للعمل المدخر (رأس المال) .

إن أى رأس مال لابد أن يشترك فى الربح والخسارة ، فلا يصح لعنصر من عناصر الإنتاج فى المشاركة أن يشترط فى عملية إنتاجية غير مضمونة الدخل جزءاًمحددا أو لايشترك فى الخسارة ، فالقاعدة العامة فى التوزيع فى الإسلام هى (الغنم بالغرم) .

والطريق الذى يرسمه الإسلام للتوزيع فى الإنتاج هو المشاركة ، فالمضاربة فى الصناعة والتجارة والمزارعة فى الزراعة هما طريق المعاملة فى النشاط الاستثمارى .

يقول ابن تيمية : (وذهب جميع فقهاء الحديث الجامعون لطرقه كلهم ، وأكثر فقهاء الكوفة كسفيان الثورى ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى وأبى يوسف ومحمد صاحبى أبى حنيفة والبخارى صاحب الصحيح وأبى داود ، وجماهير فقهاء الحديث من المتأخرين كابن المنذر وابن خزيمة والخطابى وغيرهم ، وأهل الظاهر وأكثر أصحاب أبى حنيفة ـــ إلى جواز المزارعة والمؤاجرة ، ونحو ذلك اتباعا لسنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه وأصحابه ، وماعليه السلف وعمل جمهور المسلمين وبينوا معاني الأحاديث التي يظن اختلافها فى هذا الباب .

فمن ذلك معاملة النبى ﷺ لأهل خيبر هو وخلفاؤه من بعده إلى أن أجلاهم عمر . فعن ابن عمر : « عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر بشطر مايخرج منها من ثمر أو زرع » أخرجاه(١) ، وأخرجا أيضا « عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أعطى أهل خيبر على أن يعتملوها ويزرعوها ولهم شطر ماخرج منها » هذا لفظ البخارى ، ولفظ مسلم : لما افتتحت خيبر سأل يهود رسول الله ﷺ أن يقرهم فيها على أن يعملوا على نصف ماخرج منها من الثمر والزرع فقال رسول الله ﷺ : « أقركم فيها على ذلك ماشئنا »(٢) ، وكان الثمر على السهمين من نصف خيبر .

---

(١) رواه مسلم جـ ٥ ص ٢٧ .

(٢) نفس المصدر نفس الصفحة .

فإذا كان جميع المهاجرين كانوا يزرعون ، والخلفاء الراشدون ، وأكابر العلماء والتابعين من غير أن ينكر ذلك منكر : لم يكن إجماع أعظم من هذا ، بل إن كان فى الدنيا إجماع فهو هذا . لاسيما وأهل بيعة الرضوان جميعهم زارعوا على عهد رسول الله ﷺ وبعده إلى أن أجلى عمر اليهود إلى تيماء) [1] .

إن قاعدة المشاركة هذه تتضح بوضوح فى هدى رسول الله ﷺ حيث يقول : « الخراج بالضمان »[2] والخراج فى كلام العرب هو الكراء والغلة ، فهم يسمون غلة الأرض والدار والمملوك خراجا ، يقول الله تعالى:﴿ أم تسألهم خرجا فخراج ربك خير ﴾[3] ومعناه هنا أجرا أو نفعا ، قال أبو عمر بن العلاء : (والفرق بين الخرج والخراج أن الخرج من الرقاب والخراج من الأرض)[4] .

عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « لايغلق الرهن من صاحبه الذى رهنه ، له غنمه وعليه غرمه »[5] .

. يقول ابن تيمية : (المال المستفاد إنما حصل بمجموع منفعة بدن العامل ، ومنفعة رأس المال ، ولهذا يرد إلى رب المال مثل رأس ماله ويقتسمان الربح ، كما أن العامل يبقى بنفسه التى هي نظير الدراهم ، وليس إضافة الربح إلى عمل بدن هذا بأولى من إضافته إلى منفعة مال هذا)[6] .

ويلاحظ أن الربح يتحدد فى السوق بين عناص العرض والطلب ، لا ليحدد سعر التوازن بمفهومه الوضعى ، وإنما ليحدد سعر المثل الذى يوجد فى سوق لا ربا فيه ولا احتكار ولاغرر .

والإسلام يضع الجوائح عن المستأجر ، وبهذا يقيد ثبات الإجارة .. والدليل :

---

(١) القواعد النورانية الفقهية . ابن تيمية ص ١٦٣ ، ١٦٥ . مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٩٥١ م طبعة أولى .

(٢) صحيح سنن ابن ماجه جـ ٢ ص ٢٢ المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٨ هـ .

(٣) سورة المؤمنون آية ٧٢ .

(٤) الأحكام السلطانية ص ١٣١ الماوردى .

(٥) رواه الدار قطنى والحاكم ورواه الشافعى مرسلا . مشكاة المصابيح . الألبانى . جـ ٢ ص ٨٧٤ .

(٦) القواعد النورانية . ابن تيمية ص ١٦٧ ، ١٦٨ . مطبعة السنة المحمدية سنة ١٩٥١ م .

١ ـــ أن الإجارة يجوز للمستأجر فسخها بالطوارىء العامة التى يتعذر فيها استبقاء المنفعة كالحرب والطوفان ونحو ذلك ، بل الحنفية يسوغون فسخ الإجارة أيضا بالأعذار الخاصة بالمستأجر ، مما يدل على أن جواز فسخها بالطوارىء العامة مقبول لديهم أيضا بطريق الأولوية فيمكن القول أنه محل اتفاق وذكر ابن رشد تحت عنوان : (أحكام الطوارىء) أنه : (وعند مالك أن أرض المطر إذا كريت فمنع القحط من زراعتها ، أو زرعها .... فلم ينبت الزرع لمكان القحط أن الكراء ينفسخ ، وكذلك إذا استعذرت بالمطر حتى انقضى زمن الزراعة فلم يتمكن المكترى من زرعها)(١) .

٢ ـــ وذكر ابن قدامة المقدسى فى كتاب الإجارة من المغنى أنه إذا (حدث خوف عام يمنع من سكنى ذلك المكان الذى فيه العين المستأجرة ، أو تحصر البلد فامتنع الخروج إلى الأرض المستأجرة للزرع أو نحو ذلك ، فهذا يثبت للمستأجر خيار الفسخ لأنه أمر غالب يمنع المستأجرين من استيفاء المنفعة . فأما إذا كان الخوف خاصاً بالمستأجر ، مثل أن يخاف وحده لقرب أعدائه ... لم يملك الفسخ ، لأنه عذر يختص به لا يمنع استيفاء المنفعة بالكلية فأشبه مرضه) (٢) .

٣ ـــ وقد نص الإمام النووى رحمه الله : أنه (لا تنفسخ الإجارة بالأعذار ، سواء كانت إجارة عين أو ذمة ، وذلك كما إذا استأجر دابة للسفر عليها فمرض ، أو حانوتاً لحرفة فندم ، أو هلكت آلات تلك الحرفة أو حماما فتعذر الوقود وكذا لو كان العذر للمؤجر بأن مرض وعجز عن الخروج مع الدابة ، أو أكرى داره وأهله مسافرون فعادوا واحتاج إلى الدار أو تأهل فلا فسخ فى شىء من ذلك ، إذ لا خلل فى المعقود عليه) (٣) .

٤ ـــ مايذكره العلماء رحمهم الله فى الجوائح التى تجتاح الثمار المبيعة على الأشجار بالأسباب العامة كالبرد والجراد وشدة الحر والأمطار والرياح ونحو ذلك مما هو عام حيث يقررون سقوط مايقابل الهالك بالجوائح من الثمن وهى قضية الجوائح المشهورة

---

(١) ابن رشد . بداية المجتهد ج ٢ ص ١٩٢ طبعة الخانجى الأولى المطبعة الجمالية مصر .

(٢) المغنى . ابن قدامة . الشرح الكبير جـ ٦ ص ٢٩ ـــ ٣٠ دار الكتاب العربى سنة ١٤٠٣هـ .

(٣) روضة الطالبين . الإمام النووى . جـ ٥ ص ٢٣٩ . المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٥هـ .

فى السنة والفقه .

٥ ـ ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (أن من استأجر ماتكون منفعة إجارته لعامة الناس ، مثل الحمام والفندق والقيسارية ، فنقصت المنفعة المعروفة لقلة الزبون أو لخوف أو حرب أو تحول سلطان ونحوه فإنه يحط عن المستأجر من الأجرة بقدر مانقص من المنفعة)(١) .

٦ ـ وقال ابن قدامة : (ولو استأجر دابة ليركبها أو يحمل عليها إلى مكان معين ، فانقطعت الطريق إليه لخوف حادث أو اكترى إلى مكة فلم يحج الناس ذلك العام من تلك الطريق فلكل واحد منهما فسخ الإجارة ، وإن أحب إبقاءها إلى حين امكان استيفاء المنفعة جاز)(٢) .

وقال الكاسانى من فقهاء الحنفية فى الإجارة : إن (الفسخ فى الحقيقة امتناع من التزام الضرر ، وإن إنكار الفسخ عند تحقق العذر خروج عن العقد والشرع ، لأنه يقتضى أن من اشتكى ضرسه ، فاستأجر رجلاً لقلعها ، فسكن الوجع يجبر على القلع ، وهذا قبيح عقلاً وشرعاً)(٣) .

هذا وقد ذكر فقهاء المذاهب فى حكم الأعذار الطارئة فى المزارعة والمساقاة والمغارسة شبيه ماذكروا فى الإجارة .

٧ ـ قال رسول الله ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » (٤) ، وقد اتخذ فقهاء المذاهب من قوله هذا قاعدة فقهية اعتبروها من دعائم الفقه الكبرى الأساسية ، وفرعوا عليها أحكاماً لا تحصى فى دفع الضرر وإزالته فى مختلف الأبواب .

ومما لاشك فيه أن العقد الذى يعقد وفقاً لنظامه الشرعى يكون ملزما لعاقديه قضاء ، عملا بقوله تعالى فى كتابه العزيز : ﴿ ياأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ (٥) .

---

(١) مختصر الفتاوى المصرية . ابن تيمية . ص ٣٧٦ مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٦٨هـ .

(٢) المغنى . الشرح الكبير . ابن قدامة . جـ ٦ ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٣) بدائع الصنائع ـ الكاسانى ـ جـ ٤ ص ١٩٧ ـ دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٦هـ .

(٤) رواه الحاكم على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبى جـ ٢ ص ٥٨ صحيح سنن ابن ماجة . الألبانى جـ ٢ ص ٣٩ .

(٥) سورة المائدة آية ١ .

ولكن قوة العقد الملزمة ليست أقوى من النص الشرعى الملزم للمخاطبين به كافة وقد وجد مجمع الفقة الإسلامى بمكة المكرمة فى مقاييس التكاليف الشرعية ، ومعايير حكمة التشريع أن المشقة لا ينفك عنها التكليف عادة بحسب طبيعته ، كمشقة القيام فى الصلاة ، ومشقة الجوع والعطش فى الصيام ، لاتسقط التكليف ، ولاتوجب فيه التخفيف ، ولكنها إذا جاوزت الحدود الطبيعية للمشقة المعتادة فى كل تكليف بحسبه ، أسقطته أو خففته ، كمشقة المريض فى قيامه فى الصلاة ومشقته فى الصيام وكمشقة الأعمى والأعرج فى الجهاد ، فإن المشقة المرهقة عندئذ بالسبب الطارىء الاستثنائى توجب تدبيراً استثنائياً يدفع الحد المرهق منها ، وقد نص على ذلك وأسهب في بيانه ، وأتى عليه بكثير من الأمثلة فى أحكام الشريعة الإمام أبو إسحاق الشاطبى رحمه الله فى كتابه (الموافقات فى أصول الشريعة)[1]

تحريم الربا :

ولقد حارب الإسلام الربا وجعله من أكبر الكبائر ، يقول تعالى : ﴿ ومَا آتَيْتُمْ مِن رِّباً لِيَرْبُو فِي أموال النَّاسِ فلا يَرْبُو عِنْد الله وما آتَيْتُم مِّنْ زكَاةٍ تُرِيدُون وَجْهَ الله فَأولئِكَ هُم المُضْعِفُونَ ﴾[2] .

ويقول الله تعالى ﴿ الَّذينَ يأكُلونَ الرِّبَا لاَ يقُومونَ إلا كَمَا يَقومُ الَّذى يَتخَبَّطه الشَّيْطَانُ منَ المسِّ ، ذَلِكَ بأنهُمْ قَالُوا إنَّمَا البَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وأحَلَّ الله البَيْعَ وحرّم الرِّبا فمَنْ جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ ربه فانْتهى فَلهُ مَا سَلَفَ وأَمْرُهُ إلى الله ومَنْ عَادَ فأولئكَ أصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ، يمحقُ الله الرِّبَا ويُرْبِى الصدقات والله لا يُحبُّ كُل كَفَّارٍ أثيم ، إنَّ الذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ وأقَامُوا الصَّلاةَ وآتَوُا الزَّكاةَ لَهمْ أجْرُهُمْ عِندَ ربِّهمْ ولاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولاَ هُمْ يَحزَنُونَ ، ياأيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا الله وَذرُوا مابَقِيَ مِنَ الرِّبَا إنْ كُنُتم مُؤْمِنينَ ، فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأذَنُوا بحرب من الله وَرَسُولِهِ ، وإنْ تُبْتُمْ فَلكُمْ رءوس أمْوَالِكُم لاَ تَظْلِمُونَ ولاَ تُظْلَمُونَ ، وإنْ كَانَ ذُو عُسْرَة فَنَظِرَةٌ إلى ميسَرَةٍ وأن تَصَدقوا خَيرٌ لَكَمْ إنْ كُنْتمْ تَعْلَمُون ﴾[3] .

(١) قرارات مجلس المجمع الفقهى الإسلامى رابطة العالم الإسلامى ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٤٠٥ هـ ص ١٠٠ — ١٠٢ .

(٢) سورة الروم آية ٣٩ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٥ — ٢٨٠ .

يقول الأستاذ أبو زهرة : (هذا النص القاطع تحريم لاريب فيه اقترن بثلاثة أمور :

١ ــ أن المشركين كانوا يحتجون فى أخذ الربا بأن الكسب فيه كالكسب فى البيع ، فكما أن الرجل يبيع ويشترى ليكسب من فرق الثمن فى البيع والشراء ، فكذلك يدفع لغيره المال ويشترى فيكسب ويشاركه فى الكسب وإن لم يتعرض للخسارة ، ومن جهة ثانية فإن الربا كالبيع من حيث أنه بيع مؤجل بثمن وحال بثمن وكذلك يجوز أن يقبض الدين بعد الأجل أكثر مما أداه .

٢ ــ أن النهى عن الربا اقترن بالأمر بالصلاة والزكاة ، وذلك إشعار بأن ذلك الركن من اركان الإسلام كالصلاة أو الزكاة ، من ينكره فقد أنكر معلوما ، من الدين بالضرورة ، وأن منع الربا ركن الاقتصاد الإسلامى وأن الحضارة الإسلامية حضارة فاضلة تقوم على منع ذلك الكسب الخبيث ، ولهذا اقترن النهى أيضا ببيان أن من يبيح الربا هو فى حرب مع الله ، لأن دار الإسلام نزيهة عفيفة عن ذلك المال الخبيث .

٣ ــ الآية الكريمة حددت الربا المحرم بأنه مايزيد عن رأس المال ، فكل زيادة مهما قلت كسب خبيث ولهذا يقول سبحانه وتعالى ﴿ وإنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءوسُ أموالكم لاَ تَظْلِمُونَ ولاَ تُظْلَمُونَ ﴾ .

قال ابن عباس فى تفسيره لآية ﴿ فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِن اللهِ وَرَسُولِهِ ﴾ : « فمن كان مقيما على الربا لاينزع عنه كان حقا على إمام المسلمين أن يستتيبه فإن نزع وإلا ضرب عنقه »[1] .

وهذا الربا هو الربا الذى تسير عليه المصارف ، ويتعامل به الناس ، فهو حرام لاشك فيه ، والربا الذى حرمه القرآن هو كل زيادة فى نظير الأجل قلّت أو كثرت ، سواء كان القرض للاستهلاك ، أم كان القرض للاستثمار ، وهو الربا الذى لاشك فيه ولايختلف فيه أحد .

---

(١) تفسير الطبرى . أبو جعفر الطبرى جـ ٦ ص ٢٥ . دار المعارف .

وهذا النوع من الربا متفق عليه وهو الربا المحرم لذاته ، أما ربا البيوع فإنه محرم سدا للذريعة ، والمحرم لذاته لايباح إلا للضرورة ، وهو مايترتب على تركه تلف نفس ، أو عضو من أعضاء الجسم ، كحاجة الجائع إلى أكل الميتة ، ولايؤخذ منها عند الضرورة إلا مايسد الرمق ، والضرورة ليست تقديرية وإنما حددها الحديث الشريف حين سأل رجل النبى ﷺ فقال : إنا نكون فى الأرض تصيبنا المخمصة فمتى تحل لنا الميتة ؟ فقال :

« إذا لم تصطبحواأو لم تغتبقوا ولم تحتفئوا بقلاً فشأنكم بها »(١) أى لم يجدوا طعاما فى الصباح ولا في المساء ولم يجدوا فى الأرض شيئا يأكلونه .

أما ربا البيوع .. فهو محرم لغيره ، فهو كلبس الحرير ، فإنه يحرم لأنه ذريعة للترف ، ويباح للحاجة كعلاج من الارتكاريا مثلا . والحاجة مايمكن للإنسان أن يعيش بدونها ولكن في حرج وضيق »(٢) .

ولقد أقر مجمع البحوث الإسلامية مايلي فى مؤتمره الثانى :

١ ــ الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم ، لافرق في ذلك بين مايسمى بالقرض الاستهلاكى ، ومايسمى بالقرض الإنتاجى ، لأن نصوص الكتاب والسنة فى مجموعها قاطعة فى تحريم النوعين .

٢ ــ كثير الربا وقليله حرام ، كما يشير إلى ذلك الفهم الصحيح فى قوله تعالى : ﴿ يأيها الذين آمنوا لاتأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ﴾(٣) .

٣ ــ الاقتراض بالربا محرم لاتبيحه حاجة ولاضرورة ، والإقراض بالربا محرم ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة .

٤ ــ أعمال البنوك من الحسابات الجارية وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد والكمبيالات الداخلية التى يقوم عليها العمل بين التاجر والبنوك فى الداخل كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة ومايؤخذ من نظير الأعمال ليس من الربا .

---

(١) رواه الطبرانى ورجاله ثقات . مجمع الزوائد . الهيثمى . جـ ٥ ص ٥٣ .

(٢) بحوث فى الربا ، محمد أبو زهرة ص ٦١ ، ٦٢ دار الفكر العربى بدون .

(٣) سورة آل عمران آية ١٣٠ .

٥ ـ الحسابات ذات الأجل كفتح الاعتماد بفائدة وسائر أنواع الإقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهى محرمة .

عن ابن عمر قال : « إنه ليعجبنى أن يكون بين الحلال والحرام ستر من الحرام .. » وعن عمر بن الخطاب انه قام خطيبا فقال : « إنا والله ماندرى لعلنا نأمركم بأمور لاتصلح لكم ولعلنا ننهاكم عن أمور تصلح لكم ، وإنه كان من آخر القرآن نزولا آيات الربا ، فتوفى رسول الله ﷺ قبل أن يبينه لنا فدعوا مايريبكم إلى مالا يريبكم » .

قال على : حاش لله من أن يكون رسول الله ﷺ لم يبين الربا الذى توعد فيه أشد الوعيد ، والذى أذن الله تعالى فيه بالحرب ، ولئن كان لم يبينه لعمر فقد بينه لغيره ، وليس عليه أكثر من ذلك ، ولا عليه أن يبين كل شىء لكل أحد ، لكن إذا بينه لمن يبلغه فقد بلغ مالزمه تبليغه .

وعن طريق عبد الرازق عن سفيان الثورى عن عيسى بن المغيرة عن الشعبى قال : قال عمر بن الخطاب : « تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الربا » فبطل أن يكون لهم متعلق فى شىء مما ذكرنا ، وحاصل قولهم لاسلف لهم فيه أصلا ولانعرفه عن أحد قبلهم[1] .

والخلاصة أن النظام الاقتصادى الإسلامى له ثلاثة أنواع من الدخول :

١ ـ العامل : وهو العنصر الرئيسى فى الإنتاج ، وله الحق فى العائد الثابت ، سواء كان أجراً أو جعالة ، والعائد المتغير عن طريق المشاركة .

٢ـ رأس المال العيني : وله الحق في الإيجار ، وهو كما بينا مشاركة فى الأجل الطويل بمقارنة عائده مع ثمنه والنتيجة ربح أو خسارة ، كما أن مبدأ سد الجوائح أصل هذه المشاركة ، وله الحق فى المشاركة المطلقة كالمضاربة والمزارعة .

٣ـ رأس المال النقدى والضمان : ويحرم فيها العائد الثابت ولايباح إلا المشاركة والمضاربة والمزارعة .

---

(١) المحلى لابن حزم ج ٩ ص ٤٧٧ دار الفكر . مسألة ١٤٧٩ .

تحريم الاحتكار والتسعير :

والإسلام يهيّىء للمشاركة المناخ النظيف فيحررها من ظلم الاحتكار وظلم التسعير ، قال رسول الله ﷺ : « لا يحتكر إلا خاطىء »(١) .

فالمحتكر يقلل الإنتاج ليزيد السعر فهو يستطيع أن يتحكم فى السوق . ومعنى هذا أن يؤذى المسلمين مرتين بإنقاص الإنتاج ورفع السعر ، وهنا ينظر الإسلام لمصلحة المستهلك فى مواجهة المحتكر .

يقول الشوكانى : (قال السبكى : الذى ينبغى أن يقال فى ذلك أنه إن منع غيره من الشراء وحصل به ضيق حرم ، وإن كانت الأسعار رخيصة وكان القدر الذى يشترى به لاحاجة بالناس إليه فليس لمنعه من شرائه وادخاره إلى وقت حاجة الناس إليه معنى . قال القاضى حسين والرويانى : وربما يكون هذا حسنة لأنه ينفع به الناس ... وقد كان رسول الله ﷺ يدخر لأهله قوت سنتهم من تمر وغيره)(٢) .

وعن أنس قال : غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقالوا : يارسول الله لو سعرت ، فقال : « إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر ، وإنى لأرجو أن ألقى الله عز وجل ولايطلبنى أحد بمظلمة ظلمتها إياه فى دم ولامال »(٣) .

يقول الشوكانى : (ووجه أن الناس مسلطون على أموالهم ، والتسعير حجر عليهم ، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين ، وليس نظره فى مصلحة المشترى برخص الثمن أولى من نظره فى مصلحة البائع بتوفير الثمن)(٤) .

وهذا بشرط ألا يكون البائع محتكراً وإلا سعر عليه بثمن المثل أى ثمن السوق التوازنى .

---

(١) رواه مسلم . جـ ٥ ص ٥٦ .

(٢) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ طبعة دار الفكر . والحديث رواه البخارى جـ ٧ ص ٨١ باب حبس الرجل نفقه .

(٣) رواه الخمسة إلا النسائى وصححه الترمذى . إسناده صحيح ، مشكاة المصابيح . التبريزى تحقيق الألبانى جـ ٢ ص ٨٦٧ المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٥هـ .

(٤) نيل الأوطار ج ٥ ص ٣٣٥ .

وهنا يحمى الشارع المنتج فى مواجهة المشترى ، فيكون ذلك فى صالح الإنتاج حيث يحاول المنتج الاستجابة للمستهلك عن طريق الطلب ومؤشر السعر والسعى وراء الربح ، وهو أيضا يحاول أن يخفض تكاليفه فيحسن استخدام الموارد ويوفر فيها .

وهكذا شجب الإسلام مرة واحدة الرأسمالية الاحتكارية والاشتراكية التخطيطية .

ويحقق الإسلام فى هذه المعاملات الرحمة بدلا من الشقاق .

قال ﷺ : « لايبع أحدكم على بيع أخيه ولايخطب على خطبة أخيه إلا يأذن له »(١) . وقال : « رحم الله رجلا سمحا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى »(٢) .

---

(١) مسند أحمد تحقيق أحمد شاكر جـ ٦ حديث ٤٧٧٢ .

(٢) رواه البخارى جـ ٢ ص ٧ الحلبى .

المبحث الثالث

الدرجات

إن أسلوب التفاضل فى المجتمع تعرض لطرفى الإفراط والتفريط ، فيقيم الغرب علاقاته على أساس الطبقات التى تحتكر الامتياز ، ويقيم الشرق علاقاته على أساس المساواة الحسابية التى تقتل الكفايات ، هكذا بين إفراط وتفريط .

بينما يقيم الإسلام علاقاته على أساس الدرجات التى يحددها العمل وتميزها التقوى .

لقد نظرت الماركسية من زاوية ضيقة للتاريخ الإنسانى ، فتصورته صراعا مستمرا بين طبقة مُستغِلّة وطبقة مُستغَلّة ، وحددت هذا الاستغلال فى فائض القيمة الذى يستولى عليه صاحب رأس المال من العامل ، وانتهت إلى أنه لادخل حق وعدل إلا الدخل الذى يتسلمه العامل بيده ، وصبت جام غضبها على الملكية الفردية لرأس المال ، وبشرت الناس بجنّة ينعم فيها الجميع بالمساواة التامة ، ويأخذ كل إنسان بقدر حاجته ، ويبذل أقصى إنتاجه فى الشيوعية الأخيرة ، حيث يصبح العمل متعة وضرورة يبذلها الإنسان دون انتظار جزاء .

ولكن الموقف قد اختلط على الماركسية ، فخلطت بين عائد رأس المال فى أحوال التنافس الحر الذى تتكافأ فيه الفرص ، ومواقف الاحتكار والتسلط ، فلقد رأينا فى الموقف الأول أن العائد الذى يناله صاحب رأس المال إنما هو جزاء جهده وادخاره ، أما الموقف فى حالة الاحتكار فإنه استغلال لاشك فيه للعامل والمستهلك سواء ، كما أن الماركسية لم تراع الفوارق الحقيقية بين أنواع العمل والجهد المبذول ، والتفاوت المترتب عليها ، وهومت فى أفكار زائفة غير واقعية .

والمساواة الحسابية لايمكن تحقيقها لأن :

١ ــ حاجات الإنسان متطورة ، والكماليات قد تنقلب ضروريات ، فمستوى الكفاف متطور باستمرار ، ولعل هذا هو سر التطور ، وإلا لوقف النمو عند حد معين « لو أن لابن آدم واديين من مال لابتغى لهما ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب »[1] .

---

(١) رواه مسلم جـ ٣ ص ٩٩ .

وعلى هذا فإن الفرد يرغب فى الحصول على دخل أكبر ليحصل على مايريده ، وبالتالى لن يرضى أبدا أن يبذل جهدا دون أن يحصل على جزائه تماما .

٢ ـ الإنسان بطبيعته كسول يحب الراحة والفراغ ، ولم يثبت التاريخ فى الماضى ولا فى الحاضر وجود مجتمع يبذل فيه العامل جهده دون أن ينتظر جزاء ، فالعمل بطبيعته جهد وشقاء لايبذله الإنسان إلا إذا وجد دافعا لذلك .

٣ ـ أن التمييز فى الدخول ضرورى لضمان التوزيع الأمثل للموارد على الاستعمالات المختلفة ، وهذا لايتحقق إلا بوجود الأسعار ، ولا أهمية للأسعار إن لم يكن هناك تمايز فى الدخول .

ولايمكن تبرير دعوى الشيوعية فى المساواة الحسابية ، إلا أنها دعوة الحقد على الكفاية ، والرغبة فى القضاء على التمييز ، ومن ثم فهى أيضا ليس لها من هدف سوى الرجوع بالإنسانية إلى عهد البدائية ، التى لم يكن يعمل فيها الإنسان تحت وطأة تأخره إلا مايسد به رمقه .

والعمل بطبيعته جهد وشقاء يبذله العامل لضرورة تتحرك فى أعماقه ، هذه الضرورة تظهر أولا فى حاجة الفرد إلى المحافظة على البقاء ، وتظهر ثانية فى رغبته فى التمييز ، ومن ثم كانت رغبة الإنسان فى التمييز هى إحدى الضمانات لاستمرار نمو الحضارة الإنسانية إلى أعلى .

والمنافسة الحرة فى مجتمع متوازن هى حجر الزاوية فى التقدم الحضارى ، حيث تظهر الكفايات ، وبلاشك ، أن شعلة الابتكار والنمو ستخمد إذا هبت عليها عاصفة المساواة التامة ، ذلك لأن متع الحياة ليست كمًّا بل كيفا ، فهى مختلفة القيم متفاوتة الدرجة ، وإذا وزعت بين الناس على قدم المساواة فقدَ الإنسان أهم دافع للإنتاج والعمل .

إن تيار الكهرباء حركة بين السالب والموجب ، والريح حركة بين الضغط الثقيل والخفيف ، وتيار الماء حركة بين مناطق مائية مختلفة الكثافة والحرارة ، وكذلك الحياة الإنسانية والعلاقات الإنسانية .

إن اختلاف الأشياء هو سنة الكون ، إن الحرية الفردية هى وحدها التى تؤدى إلى ظهور اختلاف الشخصيات والأمزجة ، وخلق مجتمع متعدد الجوانب

منوع التجارب ، ميال إلى المنافسة ، أما ولو صب أفراد المجتمع فى قالب واحد فلم يختلفوا لأصابه الجمود ، وتهدده الفناء ، هذا الاختلاف والتفاوت هو سنة الكون ، وما كان للمبتكرين أن يغزوا المجهول ، ولا أن يشيد الناس حضارتهم ، لو لم يكن فى الحياة الرغبة فى التمييز ، ولم تكن فيها تلك الدرجات من التفاوت فى مستوى المعيشة ، بل إننا لو نظرنا إلى الأمر بصفة جدية لوجدنا أن جماهير الناس تعيش عالة على جهود ذوى الكفايات الذين يرتفعون دائما بالمعيشة من الضروريات إلى الكماليات ، ويدفعون الحياة من نمو إلى نمو ، والفرق واسع بين إنسان يستهلك جزءاً من حياته فى تنمية كفاياته وآخر يستفيد من حياته فى أول دقيقة يقدر فيها على العمل دون أن يبذل أى جهد لتنمية كفاياته .

يقول العقاد : (إن الاختلاف بين أبناء النوع الواحد دليل على التقدم ، وتعدد المزايا والملكات ، وكلما تشابه أفراد النوع كان ذلك دليلا على الهبوط والإسفاف ، كما يشاهد فى التشابه بين الحشرات الدنيا والاختلاف بين الأحياء العليا من جميع الأنواع .

والمطلوب هو أن يتساوى الناس فى عدل القانون ، وألا تكون الفوارق بينهم سببا لاستغلال الأقوياء عمل الضعفاء ، أو لاغتصاب المالكين حق المحرومين ، أما الفوارق التى يجىء بها فضل الفاضل وجهد المجتهد وأمانة الأمين وهمة الهمام فلا يزيلها من الحياة الإنسانية إلا عدو لبنى الإنسان .

وبعض المساواة عدل لاشك فيه ، وبعضها كذلك ظلم لاشك فيه ، لأن مساواة من يستحق بمن لايستحق هى الظلم بعينه ، والمساواة بين جميع الأشياء هى العدم المطلق الذى لامحل فيه لموجود .

والمساواة التى فيها الغبن الوخيم العقبى إنما هى المساواة التى تبطل مزايا العمل ، وفضائل الرجحان ، وتقعد ذوى المساعى عن مساعيهم ، ويزعم الداعون إليها كما تقدم أنهم يحاربون الحرمان ، فيحرمون القادرين الذين ينهضون بأعبائهم وأعباء بنى الإنسان)[1] .

---

(١) الديموقراطية فى الإسلام ص ٩٢ عباس العقاد الطبعة الرابعة دار المعارف المصرية ١٩٧١ م .

يقول الله تعالى : ﴿ والله فَضَّل بعضكم على بعض فى الرزق فما الذين فُضِّلُوا بِرَادِّى رِزْقهم على ماملكت أيمانهم فهم فيه سواء ، أفبنعمة الله يجحدون ﴾(١) .

إن هذا التفاضل هو سر نمو الحياة ، وليس من العدل فى شىء أن يتكل الكسول على المجتهد ، ولاغير الماهر على الماهر ، بل سيظل التفاوت أيضا بين زمان وزمان باقيا فى الحياة مادامت الحياة نامية ، كلما أشبع الإنسان حاجة تفتحت له حاجة أخرى ، وهذه هى القوة التى تدفع الإنسان إلى المجهول . والوفر حتى التخمة للحاجيات يترك الإنسان كالطفل ويميت ملكاته ، أما إحساس الإنسان بالحاجة المتطورة فإنه يوقظ ملكاته ، وينمو بها ، وبدون ذلك لايكون هناك معنى لتجربة الحياة ، وليس هناك راحة دائمة ولانعيم لاشقاء فيه إلا الجنة ، وهذه الحياة الدنيا التى يجاهد فيها الإنسان بعمله هى المعمل الذى ينمو فيه بروحه ﴿ تبارك الذى بيده الملك وهو على كل شىء قدير . الذى خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا وهو العزيز الغفور ﴾(٢) .

إن الذى أرق ذوى الضمائر من المفكرين والفلاسفة ليس الفرق فى المتاع بين إنسان وإنسان ولكن ضخامة هذا الفرق ، تلك الضخامة التى لايمكن أن تكون بسبب مابين فرد وفرد من فروق فى القوة والكفاية ، والتمييز المادى ضرورة تنتج لنا آفاقا من الفكر والخلق ، لازمة لنمو المجتمع ، والمساواة الحسابية لن تنتهى بنا إلا إلى مرحلة من الهمجية والتخلف لاتوصف، والخير إذن هو تفاضل لاطغيان فيه ، ولااستغلال ، وأيضا لا كسل فيه ولا تواكل .

ولهذا نرى أن الإسلام لايعطى الصدقة لقادر ، يستطيع أن يعمل ولايعمل ، ويحددها الله تعالى بقوله : ﴿ للفقراء الذين أُحْصِرُوا فى سبيل الله لايستطيعون ضَرْبا فى الأرض يَحْسَبهم الجاهل أغنياء من التعفف تَعْرِفهم بِسِيمَاهم لايسألون الناس إلحافا وماتنفقوا من خير فإن الله به عليم ﴾(٣) .

ونراه أيضا لايسمح بطغيان المال ، واستغلال الضعفاء يقول تعالى : ﴿ وأما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى . فسنيسره للعسرى . ومايغنى عنه ماله إذا

(١) سورة النحل آية ٧١ . (٢) سورة الملك آية ١ ، ٢ . (٣) سورة البقرة آية ٢٧٣ .

تردى ﴾[1] .

ويجعل القسط من دعائم الأمة فيقول تعالى : ﴿ ولاتبخسوا الناس أشياءهم ولاتعثوا فى الأرض مفسدين ﴾[2] ويضع الإسلام قوانين للقضاء على الاحتكار والربا ، ويضع الموازين التى تكفل توازن توزيع الدخل حتى يتحقق توجيه الله تعالى ﴿ كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾[3] .

وفى هذا المجتمع المتوازن يقوم الإنسان الحر بتجربته فى الحياة التى استخلف الله الناس فيها ليبلوهم أيهم أحسن عملا ، ولهذا يعطى الإسلام كل ذى فضل فضله ، يقول الله تعالى : ﴿ وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم ﴾[4].

إلا أن مفهوم الدرجات التى فضل الإسلام بها بعض الناس على بعض غير مفهوم الطبقات الذى نعرفه فى العصر الحديث ، فالتفرقة التى بين طبقة وطبقة باصطلاحها المعاصر لاتتوقف على الغنى والفقر ، فقد تكون قائمة على أساس العرف والقانون ، فنجد من الطبقة العليا فقراء منسوبين إليها ، وهذا النوع من التمييز ينشأ إما نتيجة تسلط أناس على السلطة ، أو نتيجة استئثار طبقة بالشئون الدينية والكهانة ، أو نتيجة توارث الامتيازات من الآباء والأجداد .

وهذا النوع من المزايا الطبقية التى يتمتع بها أناس دون جهد ، نتيجة انتمائهم لطبقة بعينها هو النوع المرذول المنبوذ ، لأنه يؤدى إلى عدم تكافؤ الفرص ووضع القيود أمام حرية الأفراد فى الحصول على ثمرات عملهم كاملة .

ولايؤدى التفاوت فى المال إلى عدم تكافؤ الفرص ، وعدم المساواة إذا ساوت الحكومة بين الناس فى فرص التعليم ، والقدرة عليه ، وساوت بينهم أيضا فى فرص العمل والكسب ، لأنه إذا حدث هذا فلن يكون هناك أى ميزة لكثرة المال فى فرص التفاضل والكسب ، وإن بقيت له ميزته الوحيدة والضرورية فى التمكين من التفاوت فى الاستمتاع بالحياة

---

(١) سورة الليل اية ٨ ـ ١١ .

(٢) سورة هود آية ٨٥ .

(٣) سورة الحشر آية ٧ .

(٤) سورة الأنعام آية ١٦٥ .

ومن جهه أخرى فإن كلمة الطبقة تعريف غير دقيق ، لدرجة أن بعض الكتاب ينكر وجود الطبقة ، ويؤكد آخرون صعوبة تحديدها وذلك لأنه :

١ ــ توجد حركة مستمرة من طبقة لأخرى نتيجة تغيير الوضع المادى .

٢ ــ نجد فى كل طبقة من الطبقات فئات مختلفة ، ففى طبقة العمال المهرة وغير المهرة ، كما نجد من العمال ملاكا فيختلط أمرهم بين طبقة الملاك وطبقة العمال .

٣ ــ نجد الصراع موجودا داخل هذه الطبقات العمالية نفسها ، فنجد كثيرا ماتقاوم الطبقة العاملة الماهرة طلبات العمال العاديين ، وكثيرا مانجد اتفاقا بين العمال وبين المنتجين ضد مصلحة المستهلكين ، وصراعا بين المنتجين والتجار ، وصراعا بين الزارع والصناع ... إلخ وهناك اعتراض آخر على هذا الاصطلاح الماركسى ، فماركس يعتقد أن السلوك السياسى لكل فرد يتوقف على وضعه الاقتصادى ، والطبقة التى ينتمى إليها ، بمعنى أن كل من ينتمون إلى طبقة معينة يتصرفون تصرفا سياسيا واحدا ، وهذا مغاير للحقيقة ، فالإنسان يتصرف أحيانا لخدمة مصلحته الاقتصادية ، وأحيانا لخدمة بلده ، وأحيانا لخدمة دينه إلى أن يضحى بحياته وماله ، فبواعث الإنسان ليست طبيعية أو اقتصادية فحسب ولو كان التاريخ كله صراعا طبقيا فقط لكان العالم اليوم صراعا دمويا متصلا ، ونجد أيضا فى المجتمع الروسى الذى يسعى لإلغاء الطبقية ظهور نوع من التفاوت على شكل طبقة المديرين وكبار الموظفين وأعضاء الحزب الشيوعى ، لم يستطع دعاة المساواة أن يحدوها أو يمنعوها .

وأمام هذه الانتقادات نجد أن الطبقة بهذا التعريف الماركسى اصطلاح جامد محدود ، لأنها أكثر تغيرا من هذا التعريف ، وماركس قد حددها بهذه الصورة لأغراض نظرية فكرية فحسب ، أما انطباقها على الواقع فبعيد كل البعد ، لهذا كان تعريف الدرجات أكثر دقة وأكثر تفاعلا مع الواقع من تعريف ماركس الساكن المحدود .

والدرجات تعريف للتفاضل بين الناس فى ظروف من تكافؤ الفرص والعدالة ، بعيدا عن المزايا الاحتكارية والوراثية والسلطان ، التى تحد تكافؤ الفرص وتخلق قدرا من الظلم وعدم المساواة ، وذلك لأن التفاضل فى الدرجات يقوم على أساس المجهود الفردى فحسب ، وهذه الدرجات هى التى حمدها الإسلام وزكاها ، حتى بين

الأنبياء والمرسلين يقول تعالى : ﴿ ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض ﴾ [1] ويقول تعالى : ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات ﴾[2] هذا التفضيل كذلك سنة الخلق أجمعين يقول تعالى : ﴿ ولكلٍّ درجات مما عملوا وماربك بغافل عما يعملون ﴾ [3] وقال تعالى : ﴿ لايستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما . درجات منه ومغفرة ورحمة وكان الله غفورا رحيما ﴾[4] .

الميراث :

وهنا يجب أن نبين حكمة الميراث فى الإسلام ، لأنه قد تعرض لهجوم شديد فى العصر الحديث ، بحجة أنه يؤدى إلى عدم تكافؤ الفرص من جانب ، ولأنه دخل ناجم من غير جهد من جانب آخر .

وبالنسبة للزعم الأول فقد وجدنا أن تفاوت الدخول والثروات لايؤدى مطلقا إلى عدم تكافؤ الفرص ، وساوت الدولة بين الأفراد فى فرص العلم والعمل والقدرة عليهما ، وقد وجدنا أن المال ليس شرطا أساسيا فى التفاوت الطبقى المرذول ، والتفاوت فى المال على هذا لايعد ميزة إلا فى الاستمتاع بطيبات الحياة ، والزعم الثانى لانستطيع الإجابة عليه إلا من زاوية أكثر اتساعا من زاوية الدراسات الاقتصادية .

إن الإسلام يهيىء للإنسان المكلف والذى يسأل عن عمله أكبر قدر من الحرية الفردية ، ليكون مسئولا عن عمله تماما . . ولايقيد هذه الحرية إلا فى الحدود التى يكون فى إطلاقها ضرر للآخرين ، والفرد أول حياته يكون عاجزا عن الإدراك والكسب والتقدير ، ويحتاج إلى رعاية وحب وعطف ، وهذا النوع من المعاملة لايصلح إلا فى محضن الأسرة ، لأنه لابد أن يقوم على غرائز أصيلة لاتوجد إلا فى قلوب الآباء والأمهات ، ولهذا دعم الإسلام نظام الأسرة وقواها فليس هناك أقدر من الأسرة على

---

(١) سورة الإسراء آية ٥٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٥٣ .

(٣) سورة الأنعام آية ١٣٢

(٤) سورة النساء آية ٩٥ ، ٩٦ .

تنمية الإنسان على أسس نفسية متوازنة ناجحة لاتعقيد فيها ولااضطراب ، ولن تستطيع أية منظمة مهما أوتيت من قدرة أن تتولى رعاية الأطفال دون أن تصيب كيانهم النفسى بالاضطراب ، وتصيبهم بضعف عاطفة الرحمة الأساسية فى ترابط المجتمع والتخفيف من حدة المنافسة فى الحياة ، والاستجابة للوازع التربوى والخلقى الذى يأمر به الدين فى المعاملات .

والابن امتداد لأبويه ، يخلد ذكراهما ويحمل اسمهما ، ولن يستطيع الأبوان أن يمنعا عن أنفسهما دافع الحرص على الاحتفاظ لأبنائهما بمستوى من الحياة يضمن لهم السعادة ، ويمنع عنهم العوز ، لهذا كانت الرغبة فى توريث الأبناء ضرورة ملحة ، تنبع من قلوب الآباء ، وتدفعهم دفعا إلى بذل الجهد ، وتنمية الثروة التى يورثونها للأبناء باعتبارهم قطعة منهم ، وامتدادا لهم .

فالأبناء امتداد لآبائهم ، يرثون عنهم كل شىء ، كالأمراض الوراثية التى يرثها الأبناء عن الآباء وهى ليست مرتبطة بأعمالهم فى الحياة ، فما المانع أن يرث الأبناء خيرات الحياة كما ورثوا عنهم أضرارها ؟

وإذا نظرنا إلى مصدر ثروات الآباء نجد أحيانا أن الأبناء قد ساهموا فى تكوينها بجهدهم جنبا إلى جنب مع الآباء .

والأب مسؤول عن ابنه فى كفالة الحياة والابن مسؤول عن والده ، يلزم المشرع الإسلامى أن يعول أحدهما الآخر إذا أصابه العوز ، ولايستطيع أحدهما أن يمتنع عن ذلك وإلا أجبره الشارع إجبارا ، وأهمية ذلك نجدها فى أنه لن نجد أحنَّ على الإنسان فى طفولته من أمه ، ولافى شيخوخته من ابنه ، وفى هذه البيئة المتاكفلة المترابطة نجد أن الميراث يقوم بدوره فى تحقيق هذا التكافل .

روى أحمد فى مسنده : أتى أعرابى إلى رسول الله ﷺ فقال : إن أبى يريد أن يجتاح مالى ، فقال : « أنت ومالك لوالدك ، إن أولادكم أطيب كسبكم فكلوا من كسب أولادكم »[1] .

يقول الشافعى : (فكان الولدُ من الوالد ، فَجُبِر على إصلاحه فى الحال التى لايغْنى الولدُ فيها نفسَه ، فقلتُ : إذا بلغ الأب ألا يُغنى نفسَه بكسبٍ ولامال فعلى وَلده صلاحُه فى نفقته وكسوته قياسا على الولد .

---

(١) ورواه البخارى فى التاريخ والنسائى والترمذى ــ صحيح الجامع الصغير . الألبانى جـ ١ ص ٣١١ .

وذلك أنّ الولدَ من الوالد ، فلايُضيِّع شيئا هو منه ، كما لم يكن للولد أن يضيع شيئا من ولده ، إذ كان الولد منه ، وكذلك الوالدون وإن بعدوا ، والأبناء وإن سفلوا ، في هذا المعنى ، والله أعلم ، فقلت : يُنفِق على كل محتاج منهم غير محترف وله النفقة على الغَنِيِّ المحترف)[1] .

يقول الله تعالى ــ معززا هذه الرابطة ومقويا لها : ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إليَّ المصير ﴾[2] .

ويوضح رسول الله (ﷺ) هذه الصلة ويدعمها بقوله : « إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث ، إلا من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له »[3] ، ويقول : « من أحب أن يبسط له في رزقه ، وينسأ له في أثره ، فليصل رحمه »[4] ، ويقول : « إن الله تعالى خلق الخلق حتى إذا فرغ منهم قامت الرحم فقالت : هذا مقام العائذ بك من القطيعة قال : نعم ، أما ترضين أن أصل لك من وصلك ، وأقطع من قطعك قالت : بلى ، قال : فذلك لك » ثم قال رسول الله ﷺ : « اقرءوا إن شئتم : ﴿ فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم ﴾ »[5] . والميراث بهذا حق وعدل وضرورة اجتماعية للاحتفاظ بكيان الأسرة وتكوين الإنسان الناضج نفسيا في محضن الأسرة الرحيم ، وهو تدعيم لروابط التكافل بين الابن وأبيه ، ويطمئن النفس ويملؤها أمنا واستقرارا

ومع ذلك فإن الإسلام يضع للميراث تشريعا ، يمنع تركزه في يد فرد فهو يوزع على جميع الأبناء ، وهو بهذه الصورة يصل إلى إعادة التوزيع الد[illegible] بين الأفراد ، فلايكون المال دولة بين الأغنياء .

مقومات التفاوت :

والخلاصة أنه لاقيمة للتفاوت مطلقا ، إن لم يمتلك الفرد نتاج عمله ،

---

(١) الرسالة للشافعي تحقيق أحمد محمد شاكر ص ٥١٨ ج ٣ الحلبي ١٩٤٠ م .

(٢) سورة لقمان آية ١٤ .

(٣) رواه مسلم جـ ٥ ص ٧٣ .

(٤) رواه مسلم جـ ٨ ص ٨ . والآية سورة محمد : ٢٢ .

(٥) رواه مسلم جـ ٨ ص ٧ .

ماذا يفعل بالدخل الزائد عن استهلاكه إن لم يملكه فيحوله إلى عمل مخزون كرأس مال ، إن من حق الإنسان أن يملك الشيء الذى بذل فيه عمله ، واختلط به عرقه ، لأنه استخلصه بجهوده الفردية من خيرات الله فى الطبيعة وتسخيرها .

والملكية لاتحقق الغرض منها إن لم يتمكن الإنسان من توريثها لأبنائه ، الذين يحملون اسمه ، ويعتبرهم امتدادا له ، فيشيعون فيه غريزة الخلود الكامنة .

ولما كانت الملكية عملا مدخرا فإنه إن اكتنز يضر بالمجتمع ضررا بالغا ، كما يكتنز الإنسان عمله الحر ، ولايساهم به مع الآخرين فى تسخير الكون ، ولن يقدم الفرد عمله المخزون إلى المجتمع ليساهم فى التنمية والرفاهية إلا إذا حصل على عائد عليه ، تماما كما أنه لايقدم عمله إلا إذا حصل على عائد عليه .

لهذا ارتبط الربح بالملكية ، والتوريث بالتفاضل فى الدرجات ، وكان هذا هو الطريق الفطرى السليم لتسخير الحياة ونمو التنافس على العمران .

وصدق الله اعظيم ﴿ وقالوا لولا نُزِّل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم . أهم يَقْسِمُون رحمتَ ربك ، نحن قَسَمْنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سُخْرِيًّا ورحمة ربك خير مما يجمعون . ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يَكْفُر بالرحمن لبيوتهم سُقُفا من فضة ومعارج عليها يَظهرون . ولبيوتهم أبوابا وسُرُرا عليها يَتَّكِئون . وزُخْرُفا وإنْ كلُّ ذلك لما متاع الحياة الدنيا والآخرة عند ربك للمتقين ﴾[1] .

والدرجات بوصف الآية ليست وقفا على أحد بعينه ، أو مغلقة تتوارث من فرد لآخر ، وإنما مفتوحة للكفايات ، بدليل أن أول سياق الآية جدال الكفار بأن الرسالة لابد أن تكون لرجل من القريتين عظيم .

واتخاذ البعض للبعض سخريا معناه تقسيم العمل بين الناس على أساس التخصص ، وتبادل المنافع ، يقول البيضاوى فى تفسيره لهذه الكلمة : (أى يستعمل بعضكم بعضا فى حوائجهم ، فيحصل بينهم تآلف ونظام ، ينتظم بذلك نظام العمل ، لا لكمال فى الموسع ولا لنقص فى المقتر)[2] .

---

(١) سورة الزخرف آية ٣١ — ٣٥ .

(٢) تفسير البيضاوى المطبوع على حاشية الشهاب ج ٧ ص ٤٤١ دار إحياء بيروت .

ويقول ابن كثير : (ليسخر بعضهم بعضا فى الأعمال لاحتياج هذا إلى هذا وهذا إلى هذا)[1] .

ويقول الفخر الرازى: (إنا أوقفنا هذا التفاوت بين العباد فى القوة والضعف ، والعلم والجهل ، والحذاقة والبلاهة ، والشهرة والخمول ، وإنا فعلنا ذلك لأنا لو سوينا بينهم فى كل هذه الاحوال لم يستعمل أحد أحدا ، ولم يصر أحد مسخراً لغيره ، وحينئذ يفضى ذلك إلى خراب العالم ، وفساد نظام الدنيا)[2] .

وقال الألوسى : (ليستعمل بعضهم بعضا فى مصالحهم ، ويستخدموهم فى مهنهم ، وليسخروهم فى أفعالهم ، حتى يتعايشوا أو يترافدوا ويصلوا ، لالكمال فى الموسع عليه ، ولا لنقص فى المقتر عليه)[3] .

---

(١) تفسير القران العظيم ج ٤ ص ١٢٧ دار إحياء التراث العربى بيروت ١٩٦٩ .

(٢) التفسير الكبير ج ٤ ص ٢٧ دار إحياء التراث العربى ١٩٦٩ .

(٣) روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ج ٥ ص ٧٨ دار الفكر بيروت ١٩٧٨ .

المبحث الرابع

عدالة التوزيع

إن مشكلة العالم اليوم الذى يدور حولها الصراع الفكرى والخلاف المذهبى تتركز حول هذه القضية ، فكيف يمكن إيجاد التوازن بين نمو المجتمع وتحقيق عدالة التوزيع فى نفس الوقت .

إن مؤشر الدخل القومى المتوسط ومعدل النمو لم يعودا صالحين للحكم على المجتمع ، لأن ذلك لا يعنى أن ثمار الدخل الأهلى قد تم توزيعها بين الجماعات بعدالة

وأصبحت مسألة الربط بين النمو والتوزيع فى النظرية الاقتصادية بصورة عضوية من المباحث الهامة ، فالمجتمعات العالمية قد انقسمت بشكل حاد بين وجهتى نظر لا يتقابلان ، فوجهة نظر العالم الحر لا تهتم بقضية التوزيع إلا شعارات للاستهلاك المحلى ، ولقد بنى نظامه على إباحة الربا والاحتكار باسم إباحة المنافسة وأصبح مفهوم التوازن والصالح العام مرتبطا بتحقيق صالح الفرد ، انتهت ممارسة الحرام فى المعاملات بأن أصبح المال دولة بين الأغنياء ، وصار الربح احتكارا ، والإيراد ربويا ، والعامل مهضوما اجره ، فاختل هيكل الإنتاج وهيكل التوزيع ، وعصفت بهذه المجتمعات الأزمات العاتية ، وهددت بالصراعات الطاحنة .

أما وجهة نظر العالم الاشتراكى فتدور حول تحريم دخول رأس المال كلها ومصادرته ، بحجة أن لا دخل حق سوى الأجر ، وهنا قضت على ماهو ظالم كالربا ، ولكن تعسفت فألغت ماهو فطرة كالربح والإيجار والملكية والميراث ، وهنا فقد المجتمع حوافز التنمية ، فحل الفقر وضعف الإنتاج ، واستخدم القسر والإرهاب لإدارة عجلة الاقتصاد ، ففقدت الحياة معناها ، ولم تصلح النظرية ، فعاد الربا يعلن عنه فى شوارع موسكو ، وأخذت الملكية تتسلل مرة أخرى على وجل ، والتمييز فى الدخول فلسفة يتبناها فلاسفتهم كليبر مان .

وهكذا .... تعصف بالبشرية فلسفات تشقى الناس ، وتحول حياتهم إلى معيشة الضنك .

والحقيقة أن الإنتاج انعكاس للطلب الفعال ، والطلب الفعال تعبير عن هيكل توزيع الدخل القومى بين الناس ، وكلما كان هيكل التوزيع مختلا اختل الطلب ، واختل الإنتاج بالتالى ، وبهذا فإن قضية الكسب وقضية توزيعه تعتبر غاية فى الأهمية فى دراسة التوازن الاجتماعى . ومن هنا حين يوصف هيكل السعر بأنه غير فعال وتسوده الاختلالات ، فإن ذلك معناه أنه عاجز عن أن يحقق التلاؤم بين أهداف الإنتاج العادلة وهيكل الإنتاج لفساد نظام توزيع الدخل .

فليس لنا أن نناقش كفاءة الجهاز السعرى من زاوية كفاءة استخدام الموارد فحسب ،كما يفعل مفكرو النظرية الاقتصادية ، ذلك لأن ذلك نتاج شرائع الرأسمالية الخاطئة ، وفلسفتها فى الحياة الضالة ، وتعتبر لذلك قضية عدالة التوزيع سياسية وفنية وأخلاقية ، وليست اقتصادية فى الدرجة الأولى ، وهذا خطأ فادح لأن قضية توزيع الدخل القومى هى الوجه الآخر لاستخدام الموارد ،بينما يكون الاستغلال الاحتكارى والدخل الربوى ينزف الدخل من فئات إلى أخرى ، ويزداد الفقراء عددا ويقلون دخلا ، ويقل الأغنياء عددا ويزيدون دخلا ، وبينما يعجز الفقراء عن طلب حتى الضرورات ، ويتفنن المترفون الأغنياء فى الكماليات ، فيتحول الإنتاج من الضروريات إلى الكماليات ، وهنا تنتشر المظالم الاجتماعية ، ويسوء حال الفقراء ، ويطغى الأغنياء ، وهذه هى الصلة العضوية بين توزيع الموارد ونوع الإنتاج وتوزيع الدخل .

ولقد كانت هناك دراسات كبيرة حول المستهلك واختياره ، ولكن لم يهتم هؤلاء المفكرون بأثر هيكل توزيع الدخل على القوة الشرائية للمستهلكين ، ولم ينتج الفكر الاقتصادى سوى تحليلات عن الواقع الحاصل للتوزيع بأقسامه الأربعة : العمل ، ورأس المال ، والأرض ، والربح .

وحقا كان هناك بعض اللمسات ، فقد كان (بنتام) يرى أن إعادة توزيع الدخل لتحقيق المساواة يخدم المجتمع عن طريق زيادة المنفعة الكلية ، حيث إن زيادة منفعة الفقير ستكون أكبر من النقص فى منفعة الغنى ، واستبدل (كينز) بالمنفعة الطلب الفعال ، ورأى أن توزيع الدخل سيزيد الميل الحدى للاستهلاك للفقراء ، ولن يقلل من المعدل العالى للأغنياء ، مما يزيد الطلب الفعال ، ولقد كان هناك دراسات لـ (مارشال) عن الرفاهية تقول : (إن زيادة الإنتاج التى تزيد الإشباع ترتبط

جذريا بالتوزيع وعدالته)[1] .

ولكن هذه الملاحظات تاهيت فى زحمة الدراسات النظرية عن الأسعار ، وتوازن السوق وقصر السلوك الاستهلاكى على فرد أو أسرة لها ميزانية لندرس كيف يتحقق أكبر إشباع من طريق منحنيات السواء ، وكان مركز الدراسة هو الدفاع عن حرية المالك فى كسب دخله ، وإنفاق ماله دون نظر لصالح عام أو توازن اجتماعى .

ولما جاء الاقتصاد النقدى الحديث ، كان البحث يدور حول عدم الاستقرار ، وكيف تعالج الأزمات باستخدام ظاهرة الطلب الفعال ، مما أوجد البلبلة لدى الدارسين حتى فى الدراسات الفنية ، بالتخبط بين التوازن فى ظل العمالة الكاملة لمارشال ، وعدم الاستقرار الواضح فى الفكر الكينزى مبتعدين عن جوهر المشكلة فى عدالة التوزيع ، ونظافة الدخول ، فأفرغوا جهدهم فى مزيد من الدراسة التطبيقية عن التخطيط أو ازدحام المدن أو الغوص فى الدراسات الرياضية ونماذجها ، دون الالتفات إلى جوهر القضية الاقتصادية الممثلة فى هيكل التوزيع ، بل قداستغلت هذه الدراسات لتحقيق مزيد من الاستغلال والتفاوت والمظالم .

لقد تصورت النظرية الاقتصادية الحديثة أن علاج الخلل الهيكلى الذى أحدثته الأزمات الاقتصادية فى بنية المجتمع الرأسمالى يمكن علاجه بمزيد من التدخل ، حتى أصبحت الدولة عن طريق القطاع العام تسيطر على مايقرب من نصف الدخل القومى ... ورغم ذلك وقف العالم على مشارف الركود التضخمى منذ السبعينات من القرن العشرين الميلادى ، والركود التضخمى أصبح مرضا مزمنا ، لم تفلح معه حتى السياسة النقدية لفريدمان ، التى حاول تطبيقها فى إنجلترا وأمريكا فأفلحت فى إيقاف التضخم ولكن كانت النتيجة مزيداً من الركود .

إن هؤلاء القوم ذكروا ورددوا أن علة الاقتصاد الرأسمالى توجد فى الحقيقة لتعاطيه الربا ، وممارسته الاحتكار ، وأن كل العلاقات البعيدة عن استئصال هذين السرطانين سطحية لا تصل إلى علاج جذرى .

إن أزمة هذه المجتمعات فى الحقيقة إنما نتجت عن ممارستها الحرام ، فملكياتها غير نظيفة من استغلال إلى احتكار ، ودخول ظالمة من ربا إلى غصب .

---

(1) Mocroeconomic Theory Selected Read . 26 Harod R . Willams & Pnntice Hall New Jercy .

أما الاشتراكية فقد قلبت المشكلة ، وحولتها إلى فلسفة للتوزيع ، وأهدرت الإنتاج .

إنها أولا صادرت الملكيات ، ومنعت الميراث دون أن تفرق بين الملكية النظيفة والملكية المستغلة ، فأهدرت كرامة الإنسان ، وحولته إلى عبد مملوك للحزب الشيوعى ، لا يقدر على شيء ، وهو كَلٌّ على الدولة فى طعامه ولباسه ، ولهذا أينما وجهته لا يأت بخير .

وقضت بالتالى على دوافع الإنتاج من ربح وتمييز ، واستبدلت بها سوط الإرهاب والقمع ، فما كانت النتيجة إلا سوء إنتاج كمى وكيفى ولا يشفع له زيف التفوق العسكرى .

مظالم الضرائب :

ولقد انتفت من الضريبة اليوم ماوصفه لها منظروها من قواعد العدالة واليقين والملاءمة ، وأصبح الذى يدفع عبئها تحديدا أصحاب الدخول الثابتة والمعروفة من اجور وإيجارات ، واستطاع الأغنياء التهرب من الضرائب المباشرة ، ونقل عبئها على الفقراء ، وغالبا ماتعود فائدة الإنفاق العام عليهم بما يحوزون من قوة ونفوذ ، أى باختصار أصبحت الضريبة تؤخذ غالبا من الفقراء وتردّ على الأغنياء ! .

إن الممول الغنى ينجح فى إلقاء العبء الضريبى غالبا على الآخرين ، فهو وإن أخذ منه الضريبة فعلا ، ! إلا أن الدافع الفعلى هو مشترى السلعة أو الخدمة منه ، والغنى يستطيع أن يملى شروطه لأنه يمكن أن يعيش على رأسماله بينما لايستطيع العامل أن يرفض تخفيض أجره ، أو يمكنه أن يرفض رفع السلعة ، ويتضح هذا بجلاء فى حالة الدول المتخلفة التى يكون الطلب على السلع فيها غير مرن ، وتزيد الضرائب غير المباشرة حيث يسهل تحويل عبئها .

وليس هناك للأسف وعى ضريبى لفقدان الوازع الأخلاقى من التهرب ، فلا يشعر الممول بأنه يرتكب إثما ، بل يعتبر ذلك حقه وأن أخذ الضريبة سلب له ، خصوصا كلما زاد العبء ، وقلت القناعة بالسلوك الإنفاق العام ، وانتفت الثقة فى العدالة . ومن وجهة النظر السياسية نجد أن الفئة التى تحكم تحاول أن تلقى بأكبر جزء من العبء الضريبى على الفئات الأخرى ، مما يدفع هذه الأخيرة إلى مقاومة دفع الضرائب ، ولقد أتقن التجار وسائل التهرب من إخفاء مادى ، أو تهريب للبضائع ،

أو تلاعب محاسبى وماأكثر طرقه ، خصوصا مع تعدد القوانين والأسعار ، وصعوبة فهم النظام الضريبى .

وتؤخذ الضريبة أحيانا دون أن يستوفى صاحبها حوائجه الأصلية ، ولا يصلح معها ماوضع من حدود للإعفاء ، فكثيرا مانلتقى بعامل يقترض على راتبه ويؤخذ منه فى نفس الوقت عديد من الضرائب ــ كسب عمل وتأمينات اجتماعية وغيرها ..... ــ وقد وصلت إلى مايقرب من ٤٠ ٪ من الأجر والأرباح فى مصر مثلا .

هذا فضلا عن أن منها مايدفع دون تحقق إيراد ، فتكون غير ملائمة لدافعها كضريبة الإيراد العام ، أو هو يتحرك لقضاء مصالحه فى غابة من الإجراءات والرسوم ثم إن تغير نسبها وأساليب جمعها وتعدد بنودها يفقد المموِل القدرة على تقديرها ، والتيقن من عبئها .

ويبين الجدول التالى فساد نظام الضرائب وعجزه عن تحقيق العدالة فى توزيع الدخل فى أمريكا على مدى ٣٤ عاما حيث يتبين جمود التوزيع لصالح الأغنياء على حساب الفقراء(١) .

السنة	الخمس الفقير	الخمس الثانى	الخمس الوسط	الخمس الرابع	الخمس الغنى	٥٪ أغنياء
١٩٤٧	٪٥	٪١١,٩	٪١٧	٪٢٣,١	٪٤٣,.	٪١٧,٥
١٩٥٢	٪٤,٩	٪١٢,٣	٪١٧,٤	٪٢٣,٤	٪٤١,٩	٪١٧,٤
١٩٥٧	٪٥,١	٪١٧,٧	٪١٨,١	٪٢٣,٨	٪٤٠,٤	٪١٥,٦
١٩٦٢	٪٥	٪٢١,١	٪١٧,٦	٪٢٤,.	٪٤١,٣	٪١٥,٧
١٩٦٧	٪٥,٥	٪١٢,٤	٪١٧,٩	٪٢٣,٩	٪٤٠,٤	٪١٥,٢
١٩٧٢	٪٥,٤	٪١١,٩	٪١٧,٥	٪٢٣,٩	٪٤١,٢	٪١٥,٩
١٩٧٧	٪٥,٢	٪١١,٦	٪١٧,٥	٪٢٤,٤	٪٤١,٥	٪١٥,٧
١٩٨١	٪٥	٪١١,٣	٪١٧,٤	٪٢٤,٤	٪٤١,٩	٪١٥,٤

(١) مكتب إحصائيات الولايات المتحدة سنة ١٩٨٣ سلسلة تقارير السكان الحاليين ٥ ــ ٦٠ رقم ١٣٧ مطبعة الحكومة .

ولقد أعلنت دراسة صدرت فى واشنطن أن ٥٠ شركة أمريكية كبرى لم تسدد سنتا واحدا من الضرائب للحكومة الفيدرالية فى الفترة بين عامى ١٩٨١، ١٩٨٤ بالرغم من تحقيقها أرباحا تبلغ ٥٦ مليار دولار خلال هذه الفترة ، كما أوضحت الدراسة التى أصدرتها إحدى الجمعيات الخاصة التى تطلق على نفسها اسم « من أجل العدالة » ، أن هذه الشركات استردت رغم ذلك جزءا من ضرائبها عن طريق تسهيلات ضرائبية خاصة وقروض استثمار(١) .

وفى أمريكا نجد أن حوالى ٤٥ ٪ من دخل الحكومة الفيدرالية عام ١٩٧٣ جاء من ضرائب الدخل الشخصية التى تمس بعضا من أفقر أفراد المجتمع ، ولكن على سبيل التعقيدات والثغرات فى قوانين الضرائب قد يدفع ذوو الدخول الكبيرة أقل ، لا على سبيل نسبى بل مطلق ، من ذوى الدخول الصغيرة ، وحتى عام ١٩٧٠ كان فى استطاعة البعض الإفلات من دفع ضرائب الدخل كلية(٢) .

وحين كشف النقاب عام ١٩٧٤ عن أن نيكسون كان يدفع ضرائب دخل لسنوات عدة أقل من كثير عن العمال ذوى الأجور ، فإن الانتباه تركز من جديد فى أمريكا على الحاجة إلى عمل تشريعى لإصلاح نظام ضريبةالدخل(٣) .

وفى دراسة نشرها مكتب الضرائب فى الكونجرس أنه فى عهد ريجان دفع ١٠٪ من ذوى الدخول المحدودة ضرائب تزيد ٢٠ ٪ فى سنة ١٩٨٨ مما كانوا يدفعونه سنة ١٩٧٧ بينما دفع الـ ١٠ ٪ أصحاب الدخول الأكثر ارتفاعا ضرائب أقل ، وفى حين استقرت الاستقطاعات الضريبية تقريبا بالنسبة لمجموع الأمريكيين عند ٧ ر٢٢ ٪ سنة ١٩٨٨ مقابل ٨ ر٢٢ ٪ سنة ١٩٧٧ ، ازدادت من ٨ إلى ٦ ر٩ ٪ بالنسبة للشرائح الدنيا وهبطت من ٧ ر٢٦ إلى ٢٥ ٪ بالنسبة للشرائح العليا (٤)

ولقد قررت مصلحة الدخل الداخلى أن فى سنة ١٩٧٦ مابين ١٠٠ إلى ١٣٥ بليون دولار من الدخل الخاضع للضريبة لم يدرج فى عوائد الأفراد الضريبية ، ولمو

---

(١) الشرق الأوسط ٣٠ / ٨ / ١٩٨٥ .

(٢) الاقتصاد الأمريكى مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينات . إعداد وتقديم آرثر جونسون . ترجمة : عابدة صليب . ص ١٨١ دار المعارف سنة ١٩٨١ م

(٣) نفس المصدر ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٤) جريدة الشرق الأوسط ١٢ / ١١ / ١٩٨٧ .

الاقتصاد السرى المتهرب من الضرائب يسبب متاعب للمجتمع ، إن أى إنسان إذا ارتكب مرة التهرب فإنه يجده بعد ذلك عادة تصل إلى درجة اعتبار الماهر فيها خبيرا ، ثم إن هذا المتهرب سيكون فى موقف تنافسى أفضل ممن لا يرتكب هذه الجريمة مما يدفع غيره إلى مجاراته خوفا من أن يخرج من السوق ، أو يعلن إفلاسه ، والأمانة صفة أخلاقية طيبة مرغوب فيها لصالح الاقتصاد والمجتمع ، وتحتاج إلى وازع داخلى ، وإلا تطلب الأمر مزيدا من الإجراءات والقوانين والموظفين لضبط المتهربين مما يرفع التكلفة ويجعل صيانة الأمانة بالسلطان غالية التكاليف [1] .

هذه هى تجربة الضرائب الحديثة ، والحقيقة أن هذه السخرة عميقة مع التاريخ الإنسانى الملىء بظلم الإنسان للإنسان .

يقول الله تعالى على لسان شعيب إلى مدين :﴿ ولا تبخسوا الناس أشياءهم ﴾ [2]، قيل : المراد بالبخس المكس[3] .

وجريمة صاحب المكس أى جامع الضرائب أشد من الزنى ، فقد روى أن النبى ﷺ قال — عن المرأة التى حدت فى جريمة الزنا — : (لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له) [4] .

يقول الذهبى : (المكاس من أكبر أعوان الظلمة ، بل هو من الظلمة أنفسهم ، فإنه يأخذ ما لا يستحق ، ويعطيه من لا يستحق) [5] .

قال المنذرى : (فإنهم يأخذون مكسا باسم العشر ، ومكوسا أخر ليس لها اسم ، بل شىء يأخذونه حراما وسحتا ويأكلونه فى بطونهم نارا ، حجتهم داحضة عند ربهم ، وعليهم غضب ، ولهم عذاب شديد)[6] .

ويقول المناوى عن المكاس : (فيه شبه من قاطع الطريق ، وهو شر من

---

(1) Public Finance Harvey S . Rosen Irwin Inc 1985 P . 322 .

(٢) سورة الشعراء آية ١٨٣ .

(٣) تفسير البيضاوى جـ ٣ ص ٥٩ المكتبة الإسلامية بتركيا .

(٤) رواه مسلم جـ ٥ ص ١٢٥ .

(٥) الكبائر . الذهبى ص ١١٩ مطبعة البيان بيروت .

(٦) الترغيب والترهيب . المنذرى ج ٩ ص ٢٨٧ مكتبة الإرشاد . القاهرة .

اللص ، فإن عسف الناس وجدد عليهم ضرائب فهو أظلم وأغشم ممن أنصف فى مكسه ورفق برعيته ، وجابى المكس وكاتبه وآخذه من جنـدى وشيـخ وصاحب زاويـة شركاء فى الوزر آكلون السحت)[1] .

الإصدار النقدى والتضخم :

ويلاحظ أنه مهما قيل فى ميزات الاقتراض من المصرف المركزى لتمويل عجز فى ميزانية الدولة ، فإن أهم مايدفع الحكومات اللجوء إلى هذا السبيل هو سهولته من الناحية السياسية إذا ماقورن بتمويل الإنفاق الحكومى عن طريق فرض ضرائب جديـدة على الجمهـور ، فالممثلـون النيابيـون عادة يتـرددون فى الموافقـة على زيـادة الضرائب ، حرصا على شعبيتهم ، وكما أن تمويل العجز عن طريق إصدارالنقد ماهو إلا ضريبة ، لا يشعر بها العامة إلا بعد فوات الأوان ، عن طريق ارتفاع الأسعار فيما بعد ، ولهذا فإننا نجد أنه كثيرا ماتفضل الحكومات اللجوء إلى تمويل جزء من إنفاقها عن طريق مد اليد للأخذ من المصرف المركزى الذى لا خيـار له إلا أن يعطـى ، هذا ويساعد الحكومات أحيانا على تمويل أعمال قد لا تحظى برضاء أغلبية المحكومين ، كما يساعد أيضا الحكومات الضعيفة ذات الأجهزة الضرائبية السيئة على تمويل ما يزيد عن قدرتها على جمع الضرائب[2] .

ويقول فريد مان : (إن السبب الأساسى للتضخم هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج ، فمنذ الربـع الأخير من ١٩٧٠ (الربـع الأخير للـكساد) حتـى الربع الأخير لعام ١٩٧٢ (الربع الأخير للرواج التالى) زادت كمية النقود بمعدل قدره ٤ ر١٠ ٪) سنويا ، بمقابل زيادة فى كمية الإنتاج العام قدره ٥ ر٥ ٪ ، إن هذا الفارق وقدره (٩ ر٤ ٪) مايعادل تقريبا ــ ولا مجال للصدفة هنا ــ زيادة نسبة التضخم فى أسعار السلعة الاستهلاكيـة ١ ر ٥ ٪ إنما هى المتـوسط بين نسبـة زيـادة التضخـم بواقـع ٤ ر ٣ ٪ سنويـا للسنـتين الأولـيين عندمـا كبـحت الرقابـــة جماح التضخم ٤ ر ٨ ٪ للسنة الأخيرة) [3] .

---

(١) فيض القدير . المناوى . جـ ٦ ص ٤٤٩ . دار الفكر ١٣٩١هـ . ط٢ .

(٢) نحو نظام نقدى ومالى إسلامى . الهيكل والتطبيق د . معبد الخارجى ص ١ الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية سنة ١٩٨١ ص ٣٠ ، ٣١ .

(٣) دراسات وقضايا اقتصادية . ملتون فريدمان ، ت : إلياس اسكندر . ص ١٣٤ ــ ١٤١ .

والتضخم تعبير عن أسوأ إدارة اقتصادية ، وبلا شك إن الإصدار النقدى لسد عجز الموازنة أفشل وأعجز أسلوب لمعالجة التنمية الاقتصادية .

إن التضخم بهذا الأسلوب سرقة على مستوى قومى ، لأنه إيراد من طبع النقود لا يقابله زيادة فى الإنتاج ، تختفى من ورائه مسئوليتى العجز والفشل .

وهو لأنه يؤدى إلى ارتفاع عام للأسعار يقع على الطبقات الفقيرة فحسب ، لأن طبقة التجار والحرفيين تعيد تحميله على طبقة المستهلكين ، خصوصا أصحاب الدخول الثابتة ، إنه ضريبة عشوائية ، لم يراع فيها القدرة ، ولم يستأذن فيها دافعها ، ولم يراع فيها عدالة ولا مساواة .

إنه عقوبة على العاملين ومكافأة للمتسلقين من المضاربين والاقتصاديين الفاشلين ، إنه يؤدى إلى نقص الثروات المدخرة ، وقيم الحقوق الاجلة .

التضخم مشكلة العصر :

أصبح التضخم هو المشكلة الكبرى فى عالم السبعينات ، وتغلغل فى صميم السياسات الاقتصادية والضريبة النقدية[1] والفكر الاقتصادى المعاصر ، ولا نجد تعريفا واحدا للتضخم ، رغم كونه مصطلحاً متداولاً على الألسنة ، ونستطيع أن نختار تعريفه بأنه زيادة الطلب النقدى على العرض زيادة غير متوقعة ، ثم إنه ليس ارتفاعا مؤقتا وإنما يكون ارتفاعا مستمرا متزايدا وعاما شاملا .

وللتضخم آثار ضارة كبيرة منها :

١ ـ انتشار ظاهرة الاكتناز السلعى لتدهور قيمة النقود المستمر ، مما يؤدى إلى زيادة الانكماش ، وندرة الموجود من السلع .

٢ ـ ظهور طبقة المهربين ، التى تتحايل على قوانين العملة والجمارك فى تهريب السلع والعملة ، مما يضر بمصلحة التنمية وعدالة التوزيع ، ويوم أن تتدخل الدولة بالتسعير لتخفيف من الأعباء يزداد البلاء فى السوق السوداء والغش والتهريب ، لأن التسعير لايعالج أساس الداء ، بل يضاعفه ولايؤخذ به من منطلق سياسة اقتصادية رشيدة .

٣ ـ هذا الموقف يؤدى إلى غلاء الصادرات وعجزها ، وارتفاع أسعار العملات

(١) دراسات وقضايا اقتصادية . ملتون مريدمان . ت : إلياس اسكندر ص ١٢٩ .

الأجنبية ، وزيادة عجز الميزان التجارى ، وميزان المدفوعات .

٤ ــ ومن أبلغ أضرار التضخم أنه يفسد نظام المعاملات خصوصا البيوع الآجلة ، لتدهور قيمتها بمرور الزمن ، وبالتالى إلى سلب حقوق العباد .

٥ ــ كما أنه يؤدى إلى تعويق التنمية الاقتصادية لهروب رءوس الأموال ، لشراء العقارات والأراضى والذهب لتحمى المدخرات .

٦ ــ زيادة الأغنياء وضعف القوة الشرائية للفقراء يؤدى إلى توجيه الإنتاج للسلع الترفيهية ولاستيراد الكماليات .

٧ ــ ارتفاع تكاليف الإنتاج وضغط التضخم وكبت التسعير ، يؤدى إلى غنى المواصفات وهبوط مستوى نوعية المنتجات .

وأخيرا وليس آخرا سلب الفقراء لمصلحة الأغنياء ، وزيادة القاعدة الفقيرة كمًّا ونوعاً ، وزيادة القلة الغنية عددا وثروة[1] .

الإسلام والإصدار النقدى :

الإسلام يدرأ عن المسلمين هذا الخطر بطريقتين :

أولا : التنمية الاقتصادية .

ثانيا : تحريم أكل المال بالباطل .

فالتنمية الاقتصادية من فروض الكفاية ، إذا لم تقم بها الأمة أثمت عند ربها ، وارتكبت حراما يقول تعالى : ﴿ ولقد آتينا داود منا فَضْلا ياجبال أوّبى معه والطير وألَنَّا له الحديد . أن اعمل سابغات وَقَدِّر فى السَّرْد واعملوا صالحا إنى بما تعملون بصير ﴾[2] .

وكان الفساد فى الأرض من أكبر الكبائر وأعظمها فى الإسلام ﴿ ومن الناس من يعجبك قوله فى الحياة الدنيا ويشهد الله على مافى قلبه وهو ألد الخصام . وإذا تولى سعى فى الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لايحب الفساد ﴾[3].

(1) Macroeconomic Theory and Practice Gardener Ackley (Interationl Edition Collier Macmillan 19 : 63 P. 425.

Inflation in an Islamic Economy, gaferusen I. Lalwala.

بحوث مؤتمر الاقتصاد النقدى سنة ١٩٧٨ المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى .

(٢) سورة سبأ آية ١٠ ، ١١ .　　　(٣) سورة البقرة آية ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

ومن مجتمع مَدْيَن نرى العبرة حيث تدور الدعوة من شعيب عليه السلام إلى قومه ، وكانوا يأخذون حقوق الناس ظلما ، ويقطعون الدراهم والدنانير ، وسمى القرآن ذلك فسادا لأنه بخس للناس أشياءهم(١) ، أما إعطاء الحق فى المعاملات فهو الرزق الحسن والإصلاح ، واعترض قومه عليه بأن الدين شىء ، والتصرف فى الأموال شىء آخر .

﴿ وإلى مَدْيَنَ أخاهم شُعَيبا قال ياقوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره ولاتنقصوا الميكال والميزان إنى أراكم بخير وإنى أخاف عليكم عذاب يوم محيط . وياقوم أوْفُوا المكيال والميزان بالقسط ولاتَبْخَسُوا الناس أشياءهم ولاتَعْثَوْا فى الأرض مفسدين . بَقِيَّتُ الله خير لكم إن كنتم مؤمنين ومآأنا عليكم بحفيظ . قالوا ياشعيب أصلاتك تأمرك أن نَتْرك مايعبد آباؤنا أو أن نفعل فى أموالنا مانشاء إنك لأنت الحليم الرشيد . قال ياقوم أرأيتم إن كنت على بَيِّنَة من ربى ورزقنى منه رِزْقا حَسَنا وماأريد أن أخالفكم إلى ماأنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح مااستطعت وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾(٢)

وكم وضعت اقتراحات ، وسنت قوانين ، بوضع احتياطى للعملة من ذهب أو عملات أجنبية للحد من هذا الطوفان ، أو وضع حد أعلى ، أو اشتراط موافقة المجالس النيابية ، وكل هذا لم يصمد أمام إغراء الإنفاق بالعجز ، لهذا كان الإسلام وحده بتحريمه أكل المال بالباطل الضمان الوحيد لدرء هذا الخطر الداهم .

وسياسة (ريجان) الاقتصادية وسياسة (مارجريت تاتشر) تأثرت بآراء النقديين وعلى رأسهم (فريدمان) بالتخلى عن أسلوب السياسة المالية لكينز ، والحد من التضخم عن طريق السياسة النقدية ، لكن لم تنجح هذه السياسة بل أدت إلى انخفاض الناتج الصناعى ، وزيادة البطالة ، وزيادة حالات الإفلاس لاعتمادها على رفع الربا كأسلوب للعلاج ، ولوجود تضخم آخر ناجم عن دفع التكاليف ، ومتسبب من تفشى الاحتكارات ، ولاقبل لأى حاكم بالوقوف أمام الاحتكارات العملاقة المعاصرة .

---

(١) نيل الأوطار الشوكانى جـ ٥ ص ١٣٩ أحكام القرآن.ابن العربى جـ ٣ ص ١٦٣ ، ١٦٤ ط . دار الفكر .
(٢) سورة هود آية ٨٤ ــ ٨٨ .

وانظر إلى قول فقهاء المسلمين فى حصول الحاكم على إيراد من الإصدار النقدى :

يقول البهوتى : (وقال الشيخ : ينبغى للسلطان أن يضرب لهم ـــ أى الرعايا ـــ فلوسا تكون بقيمة العدل فى معاملتهم ، من غير ظلم لهم ، تسهيلا عليهم ، وتيسيرا لمعاشهم ، ولايتجر ذو السلطان فى الفلوس ، بأن يشترى نحاسا فيضربه فيتجر فيه ، لأنه تضييق ، ولا بأن يحرم عليهم الفلوس التى بأيديهم ويضرب لهم غيرها لأنه إضرار بالناس ، وخسران عليهم ، بل يضرب النحاس فلوسا بقيمته من غير ربح فيه للمصلحة العامة ، ويعطى أجرة الصناع من بيت المال ، فإن التجارة فيه ظلم عظيم من أبواب ظلم الناس ، وأكل أموالهم بالباطل)(١) .

(فإنه إذا حرم المعاملة بها صارت عرضا ، وإذا ضرب لهم فلوسا أخرى أفسد ماكان عندهم من الأموال بنقص أسعارها ، فظلمهم فيما يضربه بإغلاء سعرها ، قلت : وقد وقع ذلك فى زمننا مرات وفسدت به أموال كثيرين ، وزاد عليهم الضرر)(٢) .

ويقول النووى : (قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله : يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة ، للحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال : « من غشنا فليس منا »(٣) ولأن فيه إفسادا للنقود وإضرارا بذوى الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاع الأجلاب وغير ذلك من المفاسد ، قال أصحابنا : ويكره لغير الإمام ضرب المغشوش لما ذكرنا فى الإمام ، ولأن فيها افتئاتا على الإمام ، ولأنه يخفى فيغتر به الناس بخلاف ضرب الإمام ، قال القاضى أبو الطيب فى المجرد وغيره من الأصحاب : قال أصحابنا : ويكره أيضا لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت خالصة ، لأنه من شأن الإمام ، ولأنه لايؤمن فيه الغش والإفساد)(٤) .

---

(١) كشاف القناع عن متن الإقناع . البهوتى مقصود بن يونس جـ ٢ ص ٢٧٠ مطبعة الحكومة بمكة ١٣٩٤ .
(٢) نفس المصدر ونفس الصفحة .
(٣) إرواء الغليل . الألبانى . جـ ٥ ص ١٦٤ وقال صحيح .
(٤) المجموع . شرح المهذب . النووى جـ ٦ ص ١٠ ، ١١ .

أدوات التوزيع :

إن أجزاء النظام الإسلامى تحل آليا مسألة التفاوت بين الدخول ولا تسمح بأن يكون المال دولة بين الأغنياء . وبهذا يكون الأمر بأخذ العفو بتحديد أهل الحل والعقد لحد الغنى ـــ الذى يمنع الطغيان ، ولا يمنع أو يحد من قوة التنافس والعمل ـــ معمولا به فى نطاق ضيق لما يلى :

١ ـ دعوة الإنفاق والبذل التي يحض عليها الإسلام ستكون أكبر عامل ذاتي لإعادة التوزيع . وآيات القرآن التي تحض على ذلك كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾[1] .

٢ ـــ تحريم الإسلام لدخول الربا والاحتكار والغرر وأكل المال بالباطل والسرقة ، كذلك حرم استغلال النفوذ للحصول على المال وأجاز مصادرة الأموال التي تأتي عن هذا الطريق ، واستيلاء بيت المال عليها لإنفاقها في المصالح العامة .

٣ ـــ حصول العامل على المشاركة في الربح أحيانا في شركات المضاربة سيؤدي إلى زيادة دخله ، ووقف استغلاله ، وقلة التفاوت بين أصحاب رأس المال والعمل ، وهذه الطريقة تضمن للعامل الحصول على دخل متجاوب مع حركة الأسعار ، فالملاحظ أن ثبات الأجور مع ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح صاحب العمل والخفض المستمر لمستوى معيشة العامل لارتفاع الأسعار ، وبالتالى ارتفاع نفقات المعيشة والعقد الحر المحدد بن العامل وصاحب العمل وانتفاء التضخم يوقف هذا .

٤ ـــ الميراث وسيلة لتفتيت الثروات الكبيرة باستمرار بين الأبناء وبطريقة إجبارية لايستطيع إنسان أن يتجنبها ويمنع تركيز توريث ثروته لفرد واحد من أبناء أسرته . وهذه الطريقة تؤدي إلى إعادة التوزيع المستمر بين الأفراد والثروات والدخل فيمنع بقاء المال دولة بين الأغنياء .

وأخيرا فإن الطريقة الأولى والأهم لإعادة توزيع الدخل في الإسلام هي الزكاة فإن ولى الأمر يأخذ $\frac{1}{4}$ من رأس مال الأغنياء كل عام لإعطائه للفقراء لسد حاجاتهم ، ومن الممكن أن تأخذ الدولة أكثر من هذا بنص الشارع لكفالة حد

---

(١) سورة البقرة اية ١٩٥ .

الحاجة لكل فرد من أفراد المجتمع الاستثنائية حين لا تكفي الزكاة الفقراء ، ولقد رأينا في النصوص وضوح حكمة إعادة التوزيع كغرض من أغراض الزكاة ، يقول رسول الله ﷺ عن الزكاة : « تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم »(١) .

يقول النووي مبينا أن الفقراء يصيرون شركاء لرب المال : إن الزكاة (تتعلق بالعين تعلق الشركة)(٢) وبهذا يتحقق العدل والكفاية وتقوم خير أمة أخرجت للناس ، وهنا تكون الزكاة وحدها كافية للتوازن ، يروي لنا أبو عبيد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن ــ وهو بالعراق ــ : (أن أخرج للناس أعطياتهم) فكتب إليه عبد الحميد : (إني قد أخرجت للناس أعطياتهم وقد بقى في بيت المال مال) فكتب إليه : (انظر كل من أدّان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه) ، فكتب إليه : (إني قد قضيت عنهم وبقى في بيت مال المسلمين مال) ، فكتب إليه : (أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه) ، فكتب إليه : (إني قد زوجت كل من وجدت وقد بقى في بيت مال المسلمين مال) فكتب إليه بعد مخرج هذا : (أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه بما يقوى به على عمل أرضه فإننا لا نريدهم لعام أو لعامين)(٣) .

عن الزهري قال : (كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله ولم يوجف عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله ﷺ خالصة . فقسمها رسول الله ﷺ بين المهاجرين ولم يعط أحداً من الأنصار منها شيئا ، إلا رجلين كانا فقيرين)(٤) .

هذا الفهم لمقاصد التشريع الإسلامي هو الذي أملى على سيدنا عمر كما بينا سابقا تصرفه في أرض الفتح ، فالمفروض أن يقسم الأراضي المفتوحة عليهم لتنفيذ قول الله تعالى : ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خُمْسَهُ.... ﴾(٥) . فأخذ هو الخمس الذي لله ، ويقسم عليهم الأربعة الأخماس وهذا مافعله رسول الله ﷺ حين فتح أرض خيبر فأخذ خمسها وقسم الباقي على المسملين . .

---

(١) رواه البخارى جـ ١ ص ٢٤١ .
(٢) المجموع . النووى جـ ١ ص ٢٤١ .
(٣) الأموال . أبو عبيد ص ٢٥١ .
(٤) الخراج . يحيى بن آدم القرشى ص ٣٣
(٥) سورة الأنفال آية ٤١ .

ولكن عمر نظر فوجد ذلك يبلغ ملايين الأفدنة ، فإذا قسمه بين ألوف معدودة تضخمت الملكية في أيدي أفراد قلائل ، ولم يجد من بعدهم شيئا ، فأبى عمر تقسيم الأرض ، واعترض فريق من الصحابة لأنه تصور أن عمر يريد تعطيل نص قرآني وقال له عبد الرحمن بن عوف : كيف تمنع عنهم ما أفاء الله عليهم بأسيافهم ؟ فيقول عمر : كيف بمن يأتي بعد ذلك من المسلمين فيجدون الأرض قد افتتحت وورثت عن الآباء وحيزت ؟ . ماهذا برأي ، ويقول ردا على آخر : والله لا ينفع بعدي بلد فيكون فيه كبير نيل ، عسى أن يكون كلا من المسلمين ، (أي أنه كان ينظر إلى ماقد يفتح من البلاد قليلة الثراء فتكون كلا على المسلمين) .

ويقول : تريدون أن يأتي آخر الناس ليس لهم شيء ، ويقول لمن يحتج عليه بعمل رسول الله ﷺ في قسمة خيبر : لولا آخر الناس ـــ أي لولا من يدخلون الإسلام في المستقبل ـــ مافتحت قرية إلا قسمتها كما قسم رسول الله ﷺ خيبر .

وأبقى الأرض في يد أهلها وأخذ منها خراجاً للمسلمين كافة وأجيالهم القادمة ، وكان ذلك طاعة لقوله تعالى : ﴿ والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ﴾ (١) . ذهب كثير من العلماء إلى أن ﴿ والذين جاءوا من بعدهم ﴾ معطوفة على ماقبلها ، آية المهاجرين وآية الأنصار ، فهم شركاء فى الفىء ، وهذا دليل عمر على عدم قسمة الفىء وقال : (مابقى أحد من أهل الإسلام إلا وقد دخل فى ذلك)(٢) .

وعن عبد الله بن أبى بكر قال : جاء بلال بن الحارث المازني إلى رسول الله ﷺ فاستقطعه أرضا فأقطعها له طويلة عريضة ، فلما ولى عمر قال له : يا بلال إنك استقطعت رسول الله ﷺ أرضا طويلة عريضة فقطعها لك ، وإن رسول الله ﷺ لم يكن يمنع شيئا يسأله ، وأنت لا تطيق مافي يدك فقال : أجل ، فقال : ماقويت عليه منها فأمسكه وما لم تطق ولم تقو عليه فادفع إلينا نقسمه بين المسلمين ، فقال : لا أفعل والله شيئا أقطعنيه رسول الله ﷺ ، فقال عمر : والله لتفعلنه ، فأخذ ماعجز عن عمارته فقسمه بين المسلمين(٣) .

---

(١) سورة الحشر آية ١٠ .　　(٢) القرطبى . الجامع الصغير جـ ٤ ص ٢٦٥ دار الفكر ١٣٩١ هـ .
(٣) الخراج . يحيى بن آدم القرشى ص ٩٣ .

وعندما تعرضت المدينة لظرف طارىء بقدوم جماعة محتاجة إليها ، نهى رسول الله ﷺ عن ادخار لحوم الأضاحي ، ولما غادرت هذه الجماعة المدينة ، أباح رسول الله ﷺ ادخارها ، وقال فيما أخرجه مالك ومسلم وأبو داود وغيرهم عن عائشة رضي الله عنها : « إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دافّت ، فكلوا وادخروا وتصدقوا »[1] .

وقال ﷺ : « إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو ، أو قل طعام عيالهم بالمدينة ، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية ، فهم مني وأنا منهم »[2] .

وبين المناوي في فيض القدير : (أن السلطان في المسغبة يفرق الفقراء على أهل السعة بقدر مالا يحيق بهم)[3] .

(١) رواه مسلم جـ ٦ ص ٨٠ وأحمد ٦ / ٥١ .

(٢) رواه الشيخان : مسلم جـ ٧ ص ١٧١ ، البخارى جـ ٢ ص ٧٤ .

(٣) فيض القدير . شرح الجامع الصغير . جـ ٤ ص ٢٦٥ دار الفكر سنة ١٣٩١هـ .

الفصل الثالث

التـكافل

لابد أن يتضح فى الذهن بادئ ذى بدء أن نظم الضرائب والتأمين تمت فى غياب شريعة الله ، ومن ثم لم يكن لهما الأهداف والأساليب التى تقوم عليها الزكاة .

فالزكاة تؤخذ من قادرين ، وترد على محتاجين ، أما الضرائب فتؤخذ من قادرين ومحتاجين ، وترد على قادرين ومحتاجين .

التأمين يؤخذ من قادرين ، ويرد عليهم إذا أصابهم حادث معين بصرف النظر عن حاجاتهم ، أما الزكاة فتعطى حقا للمحتاجين بصرف النظر عن مساهمتهم فى الدفع .

والزكاة لها نسبة محددة ، ومصارف محددة لحكمة عند الشارع الحكيم ، وليس لنا أن نتجاوزها إيرادا أو مصروفا ، لأنه يتعبد بها فى الوجهين .

والشكل الهزيل الذى طلع به علينا منظرون فى العصر الحديث للزكاة فجعلوها أشبه بالضمان الاجتماعى ، الذى يبنى على التطوع والإحسان ، وقد يدفع أو لايدفع حسب الميزانية ، شجع أناسا أن يلمزوا الشريعة ، بل منهم من ذهب إلى القول بأن الضريبة هى التطور الصالح للزكاة من جانب الإيراد ، والتأمين هو التطور الصالح لها من جانب المصروف .

وحسبنا فى البداية أن نقول : إن الدولة لو طبقت الزكاة بشكلها الحقيقى لما كان على مال الناس حق غيرها فى غير الظروف القاهرة ، ولا ستوعبت كثيراً من أعمال وزارات لخدمتها ، منها إدارات الضرائب بوزارة المالية وإدارات التأمنيات بوزارة الشئون الاجتماعية ، أما الخدمات الخاصة بالقادرين فإن الرسوم تقوم بها ويمولها الأغنياء ولكن بطيبة من النفوس عن طريق شورى مجالسهم المنتخبة ويحصلون فى مقابلها على منفعة فليست دون مقابل ، فالزكاة كافية تماما لمصارفها .

والرعاية الاجتماعية فى الدولة الوضعية تمول من مصادر للإيراد ظالمة تتحول فى النهاية إلى مظالم اجتماعية .

أما فى الإسلام فإنه لايقر فريضة إجبارية بدون مقابل إلا الزكاة . ويمول بها حصة الفقراء فى الخدمات العامة من إطعام وإسكان وتعليم وصحة ومرافق ، والأغنياء يدفعون رسوما مقابل منفعة تقوم بها الدولة .

فموارد الدولة المسلمة تعتمد أساسا على الزكاة والرسوم وأملاكها ومواردها الأخرى .

قصور التأمينات :

ولا يزال يزعجنى إلى اليوم ماكتبه الصحفى أحمد بهاء الدين فى بداية كابوس الاشتراكيات العربية فيقول : (وأسلوب الجمعيات الخيرية الذى يقوم على توزيع الصدقات دون رفع مستوى الفقراء انتهى ، ولم نعد نراه أسلوبا إنسانيا ، إننا على العكس نراه أسلوبا « همجيا » وحشيا ، يحط كرامة الإنسان ، وقد حل محله الآن أسلوب العمل الاشتراكى لتحطيم الفقر ذاته ، ولتحقيق المساواة ولإلغاء وجود من يتصدق ومن يتقبل الصدقة ، وأما الدعاية المضللة التى ينشرها رجال الدين زاعمين أن الزكاة تغنى عن تغيير النظام الاجتماعى شارحين الزكاة على أنها صدقة يدفعها الغنى فى القرية أو المدينة للفقير من أبناء قريته أو مدينته . هذه الدعاية المضللة لم تعد إنسانية فى شىء ، إنما المطلوب الآن بالاشتراكية هو إغناء الفرد نهائيا عن تلقى الصدقة ، إن الغنى الرجعى لايحب أن يرى الفقير قد استغنى عنه ، إنه يريد أن يظل محتاجا إلى صدقته ، مرتبطا بوجودها ، حياته متوقفة على مدى إنسانيته ، أما إنسانية الاشتراكية فهو أن يستغنى الإنسان عن ذل الحاجة وإهانة الصدقة)[1] .

وهنا نبين مدى تخلف الغرب إلى اليوم فى فهم وتطبيق التكافل فى نموذجية الرأسمالى والاشتراكى .

وهنا نذكر أن الأنانية قد وصلت ذروتها فى تاريخ بنى الإنسان مع زيف الغرب الذى يدعى الحضارة ويصف نفسه بالتدين . انظر إلى قول ادوارد ديفين سنة ١٩١٠ م :

(يعتقد البعض فى ضرر الأثر الاجتماعى للمعونة ، لأنها تتعارض إلى حد ما

---

(١) أحمد بهاء الدين . الأخبار (المصرية) ٥ / ٨ / ١٩٦١ م .

مع الناحية المفيدة فى التطور ، إذ يفترضون أن ضغط السكان على موارد المعيشة من وجهة نظر التطور يحول دون بقاء غير الصالح الضعيف ، مما يترتب عليه صالح المجتمع ، ومعنى هذا أن هؤلاء الذين يعجزون على أن يعدلوا أنفسهم أن يهلكوا بدلا من أن يصبحوا عالة على غيرهم ، وأنه ينبغى عدم التدخل فى النتائج الطبيعية للمنافسة ، وأنه لايجوز لهؤلاء الضعفاء أن تنالهم المعونة التى ماهى إلا سلب لجزء من أرزاق الأغنياء) .

ويرى سبنسر أن (الإحسان يتعارض مع قانون الطبيعة الذى يقول ببقاء الأصلح ، ويفضى بالناس إلى التدهور والانحطاط ، لأنه يساعد على بقاء من يستحق أن ينقرض ، وبذلك أصبح الإحسان والضرائب فى كل صورها ظلما وإفساداً ، يمكن للطاعنين فى السن وضعاف العقول والأجسام من البقاء ، وأضحت الدعوة إلى التعاون باسم محبة الإنسانية ضلالا مبينا)[1] .

وهذا الاتجاه الخبيث يبدو وفى أبشع صوره عند نيتشه ، الذى أنكر وجود قيم مطلقة ، ومعايير ثابتة لاتتغير ، ورفض القول بإرجاعها إلى الله ، كما أنكر القول بردها إلى العقل ، وأنكر بالتالى وجود الخير فى ذاته ، ورأى أن ترد المعايير إلى الإنسان ، الذى يتغير بتغير ظروفه وأحواله [2] ومضى نيتشه يقول : (إن قيم العبيد تتنافى مع قوانين الطبيعة ، فإذا كان من الطبيعى أن ينقرض الضعيف ويبقى الأصلح ، أوجبت قيم العبيد مساعدة الضعيف والمعتوه ، وأقامت المستشفيات من أجلهم ، فإذا كان من الطبيعى أن يرد الإنسان العدوان بمثله ، اقتضت قيم العبيد أن يصبر المظلوم على المكروه ، لأن احتمال الظلم خير من ارتكابه بل طالبته بأن يحب من أنزل عليه الظلم . وإذا كان من الطبيعى أن تفترق مراتب الناس دعت قيم العبيد إلى التساوى بينهم) [3] .

ولقد صور هذا الظلم وهذه القسوة فى المجتمعات الرأسمالية كتابهم كشارلز ديكنز فى رواياته أبشع تصوير .

وكان لابد أن يظهر رد فعل عنيف لهذه الحياة الشقية ، فكانت النزعة

---

(١) الإسلام والخدمة الاجتماعية د / عبد الله نويرة ت / عدلى عبد العظم ص ٣٦ . دار النهضة سنة ١٩٦٥ م .

(٢) الفسلفة الأخلاقية . نشأتها وتطورها / د.. توفيق طويل ص ٢٣١ ط ٢ دار النهضة العربية سنة ١٩٦٧ .

(٣) نفس المصدر السابق ص ٣١٣ .

الجماعية الشاذة والحملة العنيفة على التمييز بشتى ألوانه ، والحقد الطبقى الهادم الذى يجتاح فى طريقه مايصلح المجتمع ومايفسده . وسرت هذه النزعة الشيطانية فى العالم ، تهدم فى حقد كل كرامة للإنسان وفطرته ، ويا حسرة على الناس لم يفيقوا منها إلا بعد أن أنشبت فيهم مخالبها السامة ، وأطبقت بوحشيتها على أعناقهم فما استطاعوا حتى أن يصرخوا .

وأخذ هذا الخطر يهدد الرأسمالية فى عقر دارها ، فأفاقت من سباتها ، ورفعت غطاء الأفكار العفنة ، التى أوقعتها فى خمار لم تفق منه إلا على نزيف وجروح الكلاب الشيوعية المسعورة ، فحاولت أن تعالج الأمر بالتأمين والسياسة المالية ، وروج لها بعض الفنيين من الاقتصاديين ، الذين اعتبروها وسيلة لإعادة التوزيع وزيادة الطلب فى اقتصاد سيّىء التوزيع ملىء بالتضخم ، كل هذا من حقبة قريبة لاتزيد عن عشرات السنين .

والخلاصة أن النتيجة التى وصلت إليها أمريكا وأوربا فيما يسمى بالتأمين والتأمينات كانت ذات دوافع نفعية لاإنسانية ، ورغم ذلك لازالت تقوم فقط لحساب القادرين ، فالتأمين المنظم هو الذى يدفع له قسط ، أما الضمان الاجتماعى فلا زال تطوعا غير ملزم ، فهو تكافل للقادرين وإهمال المحتاجين ، وماسمعنا عن تأمين أو تأمينات تعطى باستمرار لمحتاج لايدفع القسط وإن مات حرمانا .

هذا هو الصنم الذى يطاف حوله اليوم فى الغرب العلمانى ، الذى لايعرف إلا النفع المادى .

وفى خطاب الرئيس جونسون للشعب الأمريكى بمشروعه لعلاج الفقر بتوفير الفرص الاقتصادية قال : (هناك ملايين من الأمريكيين ــ خمس شعبنا ــ لم يقاسموا فى الخيرات الوفيرة التى صنعت لأكبر عدد منا ، والذين سدت فى وجوههم أبواب الفرص المواتية ، ماذا يعنى هذا الفقر لأولئك الذين يقاسونه ؟ إنه يعنى كفاحا يوميا للحصول على الضرورات اللازمة لمجرد حياة هزيلة ، إنه يعنى أن الخيرات الوفيرة ووسائل الراحة والفرص المواتية التى حولهم بعيدة عن متناول أيديهم ، وأسوأ مافى الأمر أنه يعنى اليأس بالنسبة للشباب ، إن الفتى ــ أو الفتاة ــ الذى ينشأ بدون درجة مقبولة من التعليم ، فى بيت مفكك ، فى بيئة عدائية قذرة ، فى صحة عليلة وفى مواجهة ظلم عنصرى ، إن ذلك الفتى أو الفتاة غالبا مايقع فى شرك حياة من

الفقر)[1] .

لنأخذ الولايات المتحدة كمثال ، فالكثيرون يتصورون أن أزمة الفقر بها نادرة لأنه لاينقصها الرخاء ولكن الواقع غير ذلك فالرخاء لايعنى أبداً العدل ولا يحقق العدل إلا شرع الله .

(ففى الولايات المتحدة ، وهى أكثر دول العالم ثراء ، لا يزال الفقر مصرا على البقاء فيها ، وكان من شأن هذا أن نشأت مشاكل هامة من سياسية واجتماعية وخلقية ، إلى جانب المشاكل الاقتصادية ، تتعلق بتوزيع الدخل ، لقد تضاعف تقريبا الإنتاج القومى الحقيقى فى الولايات المتحدة مرة كل عشرين عاما منذ سنة ١٨٩٠ .... فعلى أساس الأسعار لعام ١٩٦٨ ارتفع الدخل المتاح لكل فرد من ٨٥٣ دولارا عام ١٨٩٩ إلى ٢٩٢٨ عام ١٩٦٨ ، ولكن هذه الإحصاءات لا تنبئنا من أفاد ومن عانى من عملية النمو هذه ، ولا تبين ما إذا كانت الثغرة بين دخل الأغنياء ودخل الفقراء قد ضاقت .... فنسبة الأجور والمرتبات إلى الدخل القومى ارتفعت من حوالى ٦٠ ٪ فى العشرينات إلى حوالى ٧٠ ٪ عام ١٩٥٧ ، والاتجاه إلى الارتفاع مازال مستمرا ، وهذا الاتجاه يعكس إلى حدٍّ ما انتقال العمل من الزراعة إلى العمل فى مجالات أخرى ، حيث يكون الأجر جميعه نقدا ، وهذا لايعنى أن هؤلاء العمال بالضرورة أحسن حالا ، كما أن عدداً متزايدا من الدخول العليا يؤول إلى كبار الإداريين والمهنيين الذين يتسلمون أجرهم فى شكل مرتبات أو نظائرها وليست فى شكل عائد لرأس المال . ..

وفى منعطف هذا القرن كان أولئك الذين يملكون دخولا كافية يعتبرون أن توزيع الدخل هو نتيجة الكفاءة الشخصية والمنافسة إلى جانب النشاط الموضوعى الذى لايرجع للفرد بل للسوق .... فإذا كان المرض أو سوء الحظ ، فيما يبدو ، سببا أصاب بعض الأفراد من سوء طالع ، كان علاج ذلك هو الإحسان الخاص ، ولكن ليس إلى درجة يتقوض معها الدافع أو الحافز إلى العمل . ولكن أصبح الاقتصاد أكثر اعتمادا على عوامل متداخلة .... فإن تفسيرا ساذجا كهذا التفسير لهذا التفاوت الصارخ بأنواعه ودرجاته أصبح غير مقبول ... وهذه الطرق السيئة

---

(١) الاقتصاد الأمريكى ، مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينات . آرثر جونسون ترجمة / عايدة صليب ص ٢١١ . دار المعارف سنة ١٩٨١ م .

النابعة من تركيز القوة الاقتصادية وعدم تنظيم قوة العمل يمكن أن تصحح فيهما يظن عن طريق التشريع)[1] .

(وقد تخفف الإعانات والمساعدات الحكومية من نتائج عدم كفاية الدخول الخاصة ولكن الفقر ظل مشكلة دائمة فى أمريكا الغنية ، إن إدارة الأمن الاجتماعى تقوم بتقدير المعدل السنوى للدخل النقدى الذى يحدد رسميا مستوى الفقر . وهذا التحديد يقوم بصورة عامة على الحد الأدنى للحاجات الغذائية ، وعلى هذا الأساس ارتفع مستوى الفقر من ٢٩٧٣ دولارا بالنسبة لأسرة لا تشتغل بالزراعة مكونة من أربعة أفراد فى عام ١٩٥٩ إلى ٣٥٥٣ دولارا عام ١٩٦٨ ، على حين كان متوسط دخل العائلة ٨٩٣٧ بالنسبة للعائلات البيض و ٥٣٦٠ دولارا للعائلات غير البيض ، وحتى بعد الأخذ فى الاعتبار الدخل من كافة الموارد ، بما فيها الخدمة الاجتماعية ، فإن ٢٫٥ مليونا من العائلات الأمريكية ، من بين المجموع الكلى للعائلات وقدره (٥٠٫٥) مليونا كان دخلها مايزال أقل من ٣٠٠٠ دولار فى ١٩٦٨ .وهو عام كان يفترض أنه عام رخاء)[2] .

(والسبب الرئيسى فى أن الفقراء الأمريكيين غدوا غير مرئيين هو أنه منذ عام ١٩٣٦ قلت أعدادهم بنسبة الثلثين ... وحين كان الفقراء أكثرية لم يكن من الممكن تجاهلهم ، والفقر من الصعب أن نراه اليوم لأن الطبقة المتوسطة (٦٠٠٠ — ١٤٠٠٠) دولاراً ازدادت بدرجة كبيرة من ١٣ ٪ من مجموع العائلات فى عام ١٩٣٦ لتكون أكثرية ٤٧ ٪ فى يومنا هذا .

والجدولان التاليان يلخصان ماكان حادثا فى الثلاثين سنة الأخيرة .

---

(١) نفس المصدر السابق ص ١٧٥ : — ١٨٠ .

(٢) نفس المصدر السابق ص ١٨٤ .

النسبة المئوية للعائلات

	١٩٣٦/١٩٣٥	١٩٤٧	١٩٥٣	١٩٦٠
أقل من ٤٠٠٠ دولار	٦٨٪	٣٧٪	٢٨٪	٢٣٪
٤٠٠٠ـ٥٩٩٩	١٧٪	٣٩٪	٢٨٪	٢٣٪
٦٠٠٠ـ٧٤٩٩	٦٪	٢٢٪	١٧٪	١٦٪
٧٥٠٠ـ١٤٩٩٩	٧٪	١٢٪	٢٣٪	٣١٪
أكثر من ١٥٠٠٠	٢٪	١٧٪	٥٪	١٧٪

نصيب كل فئة فى دخل العائلة .

	١٩٣٦/١٩٣٥	١٩٤٧	١٩٥٣	١٩٦٠
أقل من ٤٠٠٠ دولار	٣٥٪	١٦٪	١١٪	٧٪
٤٠٠٠ـ٥٩٩٩	٢١٪	٢٤٪	٢١٪	١٥٪
٦٠٠٠ـ٧٤٩٩	١٠٪	١٤٪	١٧٪	١٤٪
٧٥٠٠ـ١٤٩٩٩	١٦٪	٢٨٪	٣٣٪	٤٠٪
أكثر من ١٥ ألفا	١٨٪	١٨٪	١٩٪	٢٤٪

ويتضح من الجدولين أن النسبة المئوية للعائلات التى يقل دخلها عن ٤٠٠٠ دولار قد انخفضت بنسبة الثلثين فيما بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٦٠ ، **فإن نصيبها من** الدخل القومى قد انخفض انخفاضا كبيرا من ٣٥ ٪ إلى ٧ ٪)[١] .

---

(١) نفس المصدر السابق ص ١٩٤ ــ ١٩٦ .

أما الشرق الشيوعى فيسرق من العامل دخله باسم الحزب والدولة ، ولايرمى إليه إلا النزر اليسير ، والثمن مدفوع بالقهر والاستبداد المقيت ، والفرق بين النظامين لايتعدى أن المستغل فى الغرب العلمانى هم المحتكرون ، والمستغل فى الشرق الشيوعى هم الحزبيون ، ويستغل هذا التأمين فى الاشتراكية لإذلال العامل واستعباده ، فيحرم من كتاب العمل من يغضب عليه سادة الكرملين .

وعلينا أن نعرف الحقائق الآتية :

١ ــ أن العالم الذى يسمى متحضرا لم يعرف بعض أساليب الرعاية الاجتماعية إلا بعد أكثر من ألف عام من التشريع الإلهى للزكاة .

٢ ــ أنه لم يصل إلى مستوى الإسلام فى اعتبار التكافل الاجتماعى حقا دون شرط أو مقابل ، وما يعرف بالضمان الاجتماعى يقوم على التبرع ، لا الحق ، وله ميزانية محدودة إذا استنفدت انتهى .

٣ ــ أن نظام التأمينات الاجتماعية مبنى على المساهمة ، بمعنى أنه تكافل من القادرين ، لامجال للمعدمين فيه حيث لايقدرون على دفع الأقساط .

ولايؤخذ القسط حسب القدرة ، لأنه قد يؤخذ من موظف معدم يستدين على راتبه ، ولايعطى التعويض حسب الحاجة ، وإنما حسب حسابات اكتوارية وربوية .

٤ ــ أنه تحول من رعاية إلى تجارة فى الأمن ، يقصد به الربح من شركات التأمين والادخار من الحكومات لسد العجز فى المقام الأول ، لهذا تضيق منافذ الخدمة الاجتماعية فى مصارفه ، وتزيد حدة الضريبة والقسط فى موارده ، وتتعنت شروطه لتصل إلى حد أكل المال بالباطل ، فيوصف قانونا أنه من عقود الإذعان والغرر .

٥ ــ إنه تحول فى عقول الناس من وظيفة أساسية وهى كفالة المعدم ، ومواساة المصاب فى نفسه وماله ، إلى أسلوب ربوى لتوفير الإيراد للدولة .

ومن أساليب هذه الرعاية أيضا فى الاشتراكية نظام دعم السلع ، وكانت محصلة الممارسة الاشتراكية مايلى :

١ ــ أن الدعم لم يفرق بين القادرين والفقراء ، وكانت الإعانة تعطى للجميع على

السواء ، ولهذا فقدت الغرض المقصود منها .

٢ ـــ الأدهى من ذلك أن هذه الإعانة تسربت إلى دخول غير مشروعة ، من وسطاء خربى الذمة ، يحصلون على هذه السلع ويبيعونها فى السوق السوداء .

٣ ـــ بل إن بعض الدعم لم يفد إلا الأغنياء على الخصوص ، كما استفاد فى مصر تجار الغزل والنسيج وتجار الحلوى من دعم الغزل والدقيق الفاخر ، ومربو الماشية من دعم الذرة الصفراء ، بل استخدم الخبز كعلف للمواشى والطيور لرخصه عن العلف .

٤ ـــ مول هذا الدعم بالتضخم والإنفاق بالعجز فأضير الفقراء وتحملوا العبء كاملا رغم قلة دخلهم الحقيقى ، وإعادة تحميل الأغنياء للزيادة فى الأسعار على الفقراء ومحدودى الدخل .

٥ ـــ هذا بالإضافة إلى كل ماهو معروف عن الاشتراكية من تسيب وسرقة وإهمال يحول الناس إلى اشتراكية فى الفقر .

وما استعبد الإنسان فى العصر العبودى أو الفرعونى أو الإقطاعى إلا من حرمانه من حق الكفاية ، فكان الإنسان تقتل كرامته بأنين الجوع وشبح الخوف . ولهذا كان عبدا للسيد وعبدا لفرعون وعبدا للإقطاعى .

والقصة تتكرر اليوم بنفس حروفها ، فى ظل رأسمالية الاحتكارى الذى يذل العمال بطردهم من العمل ، فلا يجدون طعاما ولاأمانا ، وفى ظل الحزب الاشتراكى الذى سلب من الإنسان حق التملك ، وجعل قوته بيد الدولة تحرمه منه إن غضبت عليه ، فهى نفس العبودية وإن اختلفت المسميات .

فكر إسلامى شامخ :

إن شريعة الله تفرض الزكاة حقا للفقير والمسكين ، تحريرا لكل فرد مسلم من عبودية الخوف والجوع ، وبناء على حقيقة أن الإنسان لم يخلق شيئا وإنما أضاف منافع فحسب للأشياء ، ومن هنا كان لابد من إخراج حق الفقراء والمساكين فى سبيل الله ليتحقق لكل فرد من المجتمع الطعام والأمن والغنى عن العباد .

فبين الإفراط والتفريط فى الفهم والتنفيذ للعقل الإنسانى القاصر عن الإدراك الكامل وسلامة التشريع يقف الإسلام فى شموخ ، ليلقى على القاصرين الدرس بعد

قرون من التجارب شقت فيها الإنسانية أيما شقاء فى مجتمع حر لاقسر فيه ولا إرغام ، عادل لافقير فيه ولامحتاج ، ولامحتكر ولامراب . وعلى الضوء الإلهى المنير ، قام أبو بكر رضى الله عنه بحرب مانعى الزكاة لتحرير الناس من الحاجة على أساس الحق لاالتفضيل ، وسطر فى تاريخ الإنسانية صفحات يدهش سناها أقزام اليوم .

عن أبى هريرة ـــ فى رواية الجماعة عن ابن ماجة ـــ (لما توفى رسول الله ﷺ وكان أبو بكر ، وكفر من العرب من كفر فقال عمر ـــ موجها الكلام إلى أبى بكر : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لاإله إلا الله فمن قالها عصم منى ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله تعالى ؟ » ، قال أبو بكر : والله لأقتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعونى عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها . فو الله ماهو إلا أن قد شرح الله صدر أبى بكر للقتال فعرفت أنه الحق)[1] .

ويقوم نظام التكافل فى الإسلام على أساس متكامل ، فيبدأ بالفرد ثم الأسرة ثم المجتمع ثم الإنسانية كلها الحاضرة والمستقبلة .

قال رسول الله ﷺ : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شىء فلأهلك ، فإن فضل عن أهلك شىء فلذى قرابتك ، فإن فضل عن ذى قرابتك شىء فهكذا وهكذا » يقول : فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك [2] .

وعن أبى هريرة قال : إن رجلا قال . يارسول الله عندى دينار ، قال : « أنفقه على نفسك » قال : عندى آخر ، قال : « أنفقه على ولدك » ، قال : عندى آخر ، قال : « أنفقه على أهلك » قال : عندى آخر ، قال : « أنفقه على خادمك » قال : عندى اخر قال : « أنت أعلم به »[3] .

ويبدأ بالفرد حين يوازن حياته المادية باتباع قول الله تعالى : ﴿ ولاتجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولاتبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا ﴾[4] .

ويقول ﷺ : « خير الصدقة عن ظهر غنى ، واليد العليا خير من اليد

---

(١) رواه الشيخان : البخارى جـ ١ ص ١٣ ، مسلم جـ ١ ص ٣٩ .
(٢) رواه مسلم جـ ٣ ص ٧٩ .
(٣) رواه أبو داود والنسائى والحاكم . إسناده صحيح . مشكاة المصابيح جـ ١ ص ٦٠٤ .
(٤) سورة الإسراء آية ٢٩ .

السفلى ، وابدأ بمن تعول »(1) . ثم يدعمه فى الأسرة ، يقول تعالى : ﴿ إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ﴾ (2) .

ويقول تعالى : ﴿واعبدوا الله ولاتشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين ﴾(3) وقد جعل الإسلام حق القريب فى النفقة مقابل حق الميراث أساسا للتكافل داخل الأسرة .

وعن أبى أيوب قال : قال رسول الله ﷺ : « إن أفضل الصدقة الصدقة على ذى الرحم الكاشح »(4) وهو المظهر العداوة .

وعن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من سره أن يبسط له فى رزقه أو ينسأ له فى أثره فليصل رحمه » (5)

وفرق بين الصدقة والزكاة ، فالزكاة لاتدفع للقريب الذى تلزمه نفقته ، ويجوز أن يأخذ من صدقته ، وقد حكى عن ابن المنذر وصاحب البحر أنهما حكيا الإجماع على عدم جواز صرف الزكاة إلى الأولاد وكذا سائر الأصول والفصول ، ينقل الشوكانى : (ولا تجزئ فى أصوله وفصوله مطلقا إجماعا ، وقد روى مالك أنه يجوز الصرف على بنى البنين وفيما فوق الجد والجدة ، وأما غير الأصول والفصول من القرابة الذين تلزم نفقتهم فذهب القاسم والهادى والناصر والمؤيد لله ومالك والشافعى إلى أنه لايجزئ الصرف إليهم ، وقال أبو حنفة وأصحابه والإمام يحيى يجوز)(6)

وصدقة التطوع يأخذها الأقارب بالأولى ، قال رسول الله ﷺ : « الصدقة على غير ذى الرحم صدقة وعلى ذى الرحم اثنتان ، صدقة وصلة » (7) .

---

(1) رواه الشيخان : البخارى جـ ٢ ص ١٢٧ ، مسلم جـ ٣ ص ٩٤ .

(2) سورة النحل آية ٩٠ .

(3) سورة النساء آية ٣٦ .

(4) رواه الحاكم فى المستدرك على الصحيحين . وقال الذهبى : حديث صحيح على شرط مسلم جـ ١ ص ٤٦ . مكتب المطبوعات الإسلامية .

(5) رواه الشيخان : البخارى جـ ٤ ص ٤٩ ، مسلم جـ ٨ ص ٨ .

(6) نيل الأوطار . الشوكانى ج ٤ ص ٢٤٨ .

(7) رواه النسائى والترمذى وإسناده صحيح . ومشكاة المصابيح . التبريزى . تحقيق الألبانى جـ ١ ص ٤٦ .

فمن يستطع ينفق على من تلزمه نفقته ، ويدفع الزكاة بعدها ، فإن الزكاة تلزمه فوق النفقة ، والنفقة على الأقارب هنا تعتبر كالحاجة الأصلية ، لاتجب الزكاة إلا بعد سدها .

قال أبو عبيد : (فهذه السنن هى الفاصلة عندنا ، بين عيال الرجل الذى يلزم عوله من غيرهم ، وهم الوالدان والولد والزوجة والمملوك ، فهؤلاء لاحظ لهم فى زكاته ، وإن أعطاهم منها كانت غير قاضية عنه ، من أجل أنهم شركاؤه فى ماله بالحقوق التى ألزمه الله إياها لهم سوى الزكاة ، ثم جعل الله الزكاة فرضا آخر غير ذلك كله ، فإذا صرفها إلى هؤلاء كان قد جعل حقا واحدا يجزئ عن فرضين ، وهذا غير جائز ولا واسع ، فلهذا صار هؤلاء خاصة خارجين من أهل الزكاة ، عند المسلمين فأما من سواهم من جميع ذوى المحارم وغيرهم فليس عوله فى الأصل واجبا عليه فى الكتاب ولا السنة)[1] .

والميراث والتكافل أداتان من أدوات التكافل الاجتماعى ، التى شرعها الإسلام لحفظ كيان الأسرة ، وضمان إعالة الذرية الضعفاء حين وفاة عائلهم ، ولهذا كان على من يأخذ الميراث أن يقوم بالإنفاق فى حالة الحاجة سواء بسواء ..

ولقد قرر الفقهاء إذا لم يكن له قريب غنى كانت نفقته من بيت مال المسلمين ، ومن هنا ينتقل التكافل من الأسرة إلى المجتمع ، قال ﷺ : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفى من المؤمنين فترك دينا فعلىّ قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته »[2] .

وفى تكافل المجتمع يجوز نقل الزكاة من بلد إلى أخرى إذا استغنى أهل بلد المزكى عنها ، أما إذا لم يستغنوا فقد جاءت الأحاديث معرفة بأن زكاة كل بلد تصرف فى فقراء أهلها ، ولاتنتقل إلى بلد آخر ، لأن المقصود من الزكاة إغناء الفقراء من كل بلد ، فإذا أبيح نقلها من بلد مع وجود فقراء بها أفضى إلى بقاء فقراء ذلك البلد محتاجين ، ففى حديث معاذ « فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم »[3] .

---

(١) الأموال . أبو عبيد ص ٥٨٤ .

(٢) رواه البخارى جـ ٤ ص ٩٠ .

(٣) رواه البخارى جـ ١ ص ٢٤٣ .

المكتسب .

ولايجوز دفع الزكاة لغنى ولالقادر ، على الاكتساب ، ويصف الفقهاء المكتسب بقولهم : للشخص ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون له صنعة مشتغلا بها يقوم بها عيشه ، فهذا إن كانت تكفيه وعياله لم يعط ، وإن لم تكفه أعطى تمام كفايته .

الثانية : أن يكون لاصنعة له ، أو تكون كسدت ، ولم يجد ما يحترف به فهذا يعطى .

الثالثة : أن يجد مايحترف به لو تلكف ذلك بأن كان له صنعة مهملا لها وغير مشتغل بها اختيارا وهذا محل الخلاف هنا[1] .

والذى يقدر على العمل ولايجد أمامه سبيلا فإنه لايترك يموت جوعا ، وإنما يكفل فى المجتمع ، وهذا واضح في قوله : فيمن يأخذ الصدقة ﴿ للفقراء الذين أحصروا فى سبيل الله لايستطيعون ضربا فى الأرض ، يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لايسألون الناس إلحافا ﴾[2] ، وفى هذا تحديد دقيق للصنف الذى لايجد عملا يخرج الأفراد الأقوياء المكتسبين ويمنعهم من الركون إلى الكسل .

والمراد بالاكتساب : اكتساب قدر الكفاية ، وإلا كان من أهل الاستحقاق للزكاة ، والعجز عن أصل الكسب ليس بشرط[3] .

والمفيد ـــ كما قال النووى ـــ كسب يليق بحاله ومروءته ، وأما ما لا يليق به فهو كالمعدوم . قال النووى : (إذا لم يجد الكسوب من يستعمله حلت له الزكاة لأنه عاجز)[4] .

والخلاصة : أن القادر المكتسب الذى لاتحل الزكاة له هو :

(١) القادر على العمل .

---

(١) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير للدردير . ص ٤٩٤ جـ ١ طبعة الحلبى .

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٣ .

(٣) المجموع للنووى جـ ٦ ص ١٩٠ المطبعة السلفية .

(٤) نفس المصدر والصفحة .

(٢) الذى يجد عملا .
(٣) العمل يكون حلالا .
(٤) أن يقدر على طاقته .
(٥) أن يناسب مروءته.
(٦) أن يكفيه دخله .

يقول النووى فى تعريف الفقير الذى يستحق الزكاة : (قال الشافعى والأصحاب : هو الذى لا يقدر على ما يقع موقعا من كفايته لا بمال ولا بكسب ، وشرحه الأصحاب فقالوا : هو من لامال له ولاكسب أصلا ، أو له ما لايقع من كفايته ، فإن لم يملك إلا شيئا يسيرا بالنسبة إلى حاجته بأن كان يحتاج كل يوم إلى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقير ، لأن هذا القدر لايقع موقعا من الكفاية ، قال البغوى وآخرون : ولو كان له دار يسكنها ، أو ثوب يلبسه متجملا به فهو فقير ، ولا يمنع ذلك فقره لضرورته إليه ، قال الرافعى : ولم يتعرضوا لعبده الذى يحتاج إليه للخدمة ، وهو فى سائر الأصول ملحق بالمسكين ، فقلت : قد صرح فى كتابه التجريد بأن العبد الذى يحتاج إليه للخدمة كالمسكين وإنهما لايمنعاه اخذه الزكاة ، لأنهما مما يحتاج إليه كثيابه ، قال الرافعى : ولو كان عليه دين فيمكن أن يقال القدر الذى يؤدى به الدين لاحكم لوجوده ، ولايمنع الاستحقاق من سهم الفقراء .. كما لا اعتبار فى وجوب نفقة القريب .. وأما الكسب فقال أصحابنا : يشترط فى استحقاقه سهم الفقراء أن لايكون له كسب يقع موقعا من كفايته كما ذكرنا فى المال ، ولايشترط العجز عن أصل الكسب ، قالوا : والمعتبر كسب يليق بحاله ومروءته ، وأما ما لا يليق به فهو كالمعدوم ، قالوا : ولو قدر على كسب يليق بحاله إلا انه مشتغل بتحصيل بعض العلوم الشرعية ، بحيث لو أقبل على الكسب لانقطع عن التحصيل ، حلت له الزكاة ، لأن تحصيل العلم فرض كفاية)[1] ، (إذا كان له عقار ينقص دخله عن كفايته فهو فقير أو مسكين فيعطى من الزكاة تمام كفايته ولايكلف بيعه)[2] .

(وأما من أقبل على نوافل العبادات والكسب يمنعه منها أو من استغراق الوقت

---

(١) المجموع شرح المهذب . النووى جـ ٦ ص ١٩٠ / ١٩١ .
٢) نفس المصدر جـ ٦ ص ١١٢ .

بها فلا تحل له الزكاة بالاتفاق ، لأن مصلحة عبادته قاصرة عليه بخلاف المشتغل بالعلم ، وإذا لم يجد الكسوب من يستعمله حلت له الزكاة لأنه عاجز)[1] .

وكفالته هنا تبدأ أولا ببناء مصنع يعمل فيه ، ويتملك هؤلاء العمال بالطبع هذا المصنع ، لأن الزكاة حق لهم ، وهكذا لاتكفل لهم الزكاة سبيل العمل فحسب ، وإنما ملكيته تغنيهم عن ذل السؤال ، وفى الاختيار لتعليل المختار : (التمليك شرط ، قال تعالى : ﴿ وآتوا الزكاة ﴾ والإيتاء والإعطاء التمليك ، فلا بد فيها من قبض الفقير أو نائبه)[2] .

شمولية التكافل : .

ولايقف الإسلام عند هذا الحد فى التكافل ، بل إنه يضع أسس التكافل بين الأجيال على مدى الزمان ، وهذا هو مافعله سيدنا عمر رضى الله عنه عند توزيع أرض السواد وهى ملك الأمة ، فأبقاها فى يد أهل الذمة بخراج ، رعاية لمن يأتى من الأجيال ، فنأتى كل أمة تستغفر لمن سبقها . أين ذلك مما نراه اليوم من نظام مالى يقوم على الاقتراض لأحياء اليوم يدفع عبئه من يقدم من الأجيال فتأتى كل أمة تلعن أختها التى سبقتها .

والأخذ فى هذا النظام ، يكون القصد منه رعاية الناس لا مجرد الحصول على إيراد .

روى أبو عبيد أن معاذ بن جبل رضى الله عنه لم يزل باليمن إذ بعثه رسول الله ﷺ حتى مات النبى ﷺ ثم قدم على عمر فرده على ماكان عليه ، فبعث ابن معاذ بثلث صدقة الناس ، فأنكر ذلك عمر ، وقال لم أبعثك جابيا ولاآخذ جزية ، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فترد على فقرائهم ، فقال معاذ : مابعثت إليك بشيء وأنا أجدا أحدا يأخذه ، فقال : فلما كان العام الثانى بعث إليه بشطر الصدقة فتراجعا بمثل ذلك فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها فراجعه عمر بمثل ماراجعه فقال معاذ : ماوجدت أحدا يأخذ منى شيئا)[3] .

وينتقل الإسلام من تكافل المجتمع إلى تكافل الإنسانية مجتمعة ، بصرف النظر عن اختلاف الدين أو الجنس .

---

(1) نفس المصدر جـ ٦ ص ١٩٠ .
(2) الاختيار لتعليل المختار ص ١٥٨ / ١٥٩ . المطبعة المنيرية ١٣٧٦ هـ .
(3) الأموال . أبو عبيد ص ٥٩٦ .

وهكذا كان النبى رحمة للعالمين ، يقول تعالى : ﴿ وماأرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾(١) ، ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « ارحم من فى الأرض يرحمك من فى السماء »(٢) ، « ومن لايرحم الناس لايرحمه الله »(٣) .

يقول الله تعالى . ﴿ لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرُّوهم وتُقسِطوا إليهم إن الله يحب المُقْسِطِين ﴾(٤) .

كفاية الزكاه .

بقى سؤال يتردد على الأذهان ، هل تكفى الزكاة للقيام بكفالة الإنسان المعاصر ؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من مقدمة

تستعمل ضريبة صافى الثروة فى سبعة عشر قطرا منها ألمانيا الغربية وسويسرا والهند ودول أمريكا اللاتينية ، وفى معظم هذه البلدان تفرض هذه الضريبة على الأشخاص الطبيعيين ، وفى بعض الدول ومنها ألمانيا الغربية والهند تؤخذ من الشركات أيضا ، وتعريف الأصول الخاضعة للضريبة تشمل المحسوس وغير المحسوس ، وفى معظم الحالات تخصم الديون والبعض يسمح بخصم الالتزامات التى لاتتعلق بملكية الأصول الخاضعة للضريبة .. ويعطى الأشخاص إعفاءات ، والمعدل إما أن يكون نسبيا ١ ٪ وأقل أو تصاعديا حتى ٢٫٥ ٪ .

والبلاد التى تفرض هذه الضريبة تفرض إلى جانب ضريبة الأملاك ضريبة على الإيراد الصافى أقل من ٥ ٪ ، وتساهم هذه الضريبة فى تغطية قصور ضريبة الدخل .. خصوصا فى البلاد المتخلفة التى يصعب فيها الوصول إلى دخل رأس المال ، وتستعمل كأداة تصحيحية لقصور ضريبة دخل رأس المال فى ضريبة الدخل(١) .

وإذا كانت دول يقوم نظامها الضرائبى على :

١ ٪ ضريبة على صافى رأس المال وأقل من ٥ ٪ ضريبة على الإيراد

---

(١) سورة الأنبياء آية ١٠٧ .
(٢) صحيح الجامع الصغير للسيوطى . تحقيق الألبانى جـ ١ ص ٢١٦ .
(٣) رواه مسلم جـ ٧ ص ٧٧ .
(٤) سورة الممتحنة آية ٨ .

(5) Public Finance, Theory and Practice .

الصافى . والزكاة تقوم نسبها على : ٢٫٥ ٪ على رأس المال المتداول والدخل .
ومن ٥ إلى ١٠ ٪ على دخل الزراعة .

فلماذا نسلم بكفاية النظام الأول ، ولانتصور كفاية النظام الثانى ، رغم أنه كما نرى أعظم إيرادا ؟! .

يقول مسجريف : (لنفرض أولا أن هناك ضريبة قومية حقيقية على كل الأصول الرأسمالية .. بافتراض أسواق كاملة للأصول الرأسمالية وعوائدها فإن ٥ ٪ ضريبة على قيمة رأس المال يمكن ترجمتها إلى ضريبة عن الدخل الناتج عن الأصل الرأسمالى ، لنفرض أن أصل قيمته ١٠٠٠ دولار له عائد سنوى ١٠٠ دولار بمعدل عائد سنوى ١٠ ٪ فإن ضريبة ٥ ٪ على قيمة رأس المال هى ٥٠ دولاراً .

فإذا عبرنا عنها كنسبة من العائد فإنها تكون ٥٠ ٪ من الدخل و ٥ ٪ضريبة على رأس المال .
فهى تعادل ٥٠ ٪ ضريبة على الدخل إذا كان العائد ١٠ ٪)[1] .

نأخذ مثالامقابلا فيما يفرض على أموال التجارة حيث يقل رأس المال الثابت ، نقارن فيه بين فرض الضريبة وفرض الزكاة . لنفرض أن رأس المال التجارى ١٠٠٠٠ جنيه والضريبة تؤخذ بمعدل ٢٥ ٪ ومن المعلوم أن الضريبة تؤخذ من الدخل والزكاة تؤخذ من الدخل ورأس المال المتداول . ونقارن ثلاث حالات :

(١) فإذا كان الربح ١٠ ٪ فإن إيراد الضريبة يكون = ١٠٠٠ × $\frac{٢٥}{١٠٠}$ = ٢٥٠ جنيها .

أما الزكاة فتؤخذ على رأس المال المتداول بالإضافة إلى الأرباح التى هى ١٠٠٠ جنيه .

فتكون الزكاة ١١٠٠٠ × $\frac{٢٥}{١٠٠٠}$ = ٢٧٥ جنيها .
وهى تعادل ٢٧٫٥ ٪ من الدخل .

(٢) وإذا كان الربح ٣٠ ٪كانت الضريبة ٣٠٠٠ × $\frac{٢٥}{١٠٠}$ = ٧٥٠ جنيها .
وكانت الزكاة = ١٣٠٠٠ × $\frac{٢٥}{١٠٠٠}$ = ٣٢٥ جنيه .

P.B Musgrave p. 476 - 477 .
Mc Graw Hill Book Co, 1984 . P.B Musgrave
(1) IBD p. 470 .

(٣) واذا كان الربح ٥ ٪ كانت الضريبة = ٥٠٠ × $\frac{٢٥}{١٠٠}$ = ١٢٥ جنيها .
وكانت الزكاة = ١٠٥٠٠ × $\frac{٢٥}{١٠٠٠}$ = ٢٦٢٫٥ جنيها .

ونلاحظ هنا :

١ ــ تكاد تساوى نسبة ٢٫٥ ٪ زكاة على المال والدخل مع نسبة ٢٥ ٪ ضرائب على الدخل حيث يكون العائد ١٠ ٪ .

٢ ــ تزيد ضريبة الدخل عن الزكاة إذا ارتفعت نسبة العائد عن ذلك ، وعادة مايكون ذلك دليلا على الرواج وغنى الناس وقلة المحتاجين .

٣ ــ تقل ضريبة الدخل عن الزكاة إذا انخفضت نسبة العائد عن ذلك ، وعادة مايكون ذلك دليلا على الانكماش وحاجة الناس .

فما رأى الباحثين المنصفين فى هذه الحقيقة الرقمية ، التى تجعل الزكاة يقينا أكثر كفاية من نظام التأمينات الاجتماعية التى لم تتجاوز ٥ر ٢ ٪ من الدخل القومى فى مصر[١] ، وحوالى ٥ ٪ من الدخل القومى فى أمريكا حيث تؤخذ من الضرائب التى تعادل ٢٥ ٪ من دخلها القومى[٢] .

هذه نظرة ضرورية لفهم الزكاة كعائد ضخم فى ميزانية الأمة المسلمة ، حيث لايزال يتصورها الناس كشكل من أشكال الإعانة التطوعية الصغيرة .

والحقيقة التى تمنعنا من دراسة إحصائية هى أنه بينما ــ كما يقول مسجريف ــ تتوافر إحصاءات عن توزيع الدخل فإن إحصاءات توزيع الثروة غير دقيقة .

ويزيد الأمور صعوبة إعفاء رأس المال الثابت من الزكاة ، فهى تفرض على رأس المال المتداول والدخل ، ثم إعفاء أصحاب رأس المال الذى يقل عن نصاب الزكاة ، فالأمر يحتاج بلاشك إلى دراسة دقيقة لتخرج بأرقام دقيقة عن حصيلة الزكاة ، وحسبنا فى هذه الدراسة المقارنة السابقة كدليل قاطع على تفوق الزكاة [٣] .

ويعدد مسجريف الصعوبات التى تواجه ضريبة رأس المال بما يلى :

---

(١) البيان الاحصائى عن الموازنة العامة المصرية للسنة المالية ٨٢ ، ١٩٨٣ .

(2)Publuic Finance Theory and Practice. P. 87 88.

(3) Ibd P . 474 .

١ ــ قواعد الضريبة : ضريبة صافى رأس المال ترتبط بالقدرة على الدفع ، وهنا يجب فرضها على الأشخاص لا على الشركات ، ذلك لأن أرباح الشركات توزع على ملاكها ، ولابد أن تكون القاعدة شاملة تمثل معاملة متساوية لكل عناصر هذه الضريبة ، ثم لابد من تطبيق مبدأ المماثلة على كل من أصول وخصوم الميزانية ، فالأصول المعنوية والحسية والتى تدر إيراداً والتى لاتدر لابد من إضافتها ، كذلك لابد من خصم كل الالتزامات .

٢ ــ قياس القيمة الصافية : إن وجود ضريبة الثروة الصافية يتطلب تماثل الأصول الخاضعة للضريبة ، وتباين طلبات المديونية : وباختصار تتطلب ميزانية سنوية تدون بها أصول وخصوم الممول .

ولابد أن تطمئن السلطات على ظهور كل الأصول ، وهناك مشكلة تقييم الأصول الثابتة ، كالمبانى تقريبا والآلات بعد خصم الاستهلاك ، بينما عروض التجارة تقوم حسب سعر السوق ، وليس من العجيب أن تنتهى هذه الضريبة إلى ضريبة على الأموال الحقيقية فقط ، ولكن هذه العقبات ليست عقبات لايمكن التغلب عليها[1] .

وإذا رجعنا إلى شروط وجوب الزكاة نجد أن هذه العقبات تتلاشى فى الزكاة ، فرأس المال الثابت معفى ، والديون تخصم ، والزكاة حولية وشاملة ، وتؤخذ على رأس المال المتداول والأرباح فى ميزانية سنوية ، فلا تحسب الأصول غير الإيرادية ولا الأصول المعنوية .

وتقويم الأصول المتداولة هنا بسعر السوق ، وهذا كفيل باستبعاد أثر التضخم ولن تؤثر مشاكل الأصول الثابته إذا كان وعاء الزكاة هو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، ثم إنها تحسب على الأموال السلعية والنقدية معا ، ويعفى منها من لايملك النصاب .

بيت المال :

فلماذا إذاً لايقوم اليوم بيت المال أو صندوق الزكاة بكل شركة أو قرية أو حى على أساس :

---

(1) Ibd P. 477.

١ ــ تؤخذ الزكاة من المنبع بالنسبة للوحدة ويسدد العاملون زكاة صافى ثرواتهم إليه ، خصوصا إذا علمنا أن وعاء الزكاه مختلف عن أوعية الضرائب فهو مثلا يؤخذ على الحسابات الجارية فى البنوك وعلى الناتج الزراعى وهذه لا تصل إليها الضرائب فلن تزدوج الضرائب .

٢ ــ يقدر المصرف من واقع إقرار الذمة المالية والبحث الاجتماعى من لجنة المصارف فتعطى حاجتهم طيلة حياتهم سواء كان ذلك لعجز أم شيخوخة أم كارثة أم فاقة ... وتحجب عند وصول حد الغنى أو ملكية نصاب الزكاة . وبهذا تستطيع الدولة أن ترفع الدعم الذى تنوء به الميزانية والذى وصل إلى مايقرب من ١٥ مليون جنيه .

٣ ــ تحقيق اللامركزية فى الزكاة فى الوحدة ونقل الفائض إلى مابعده . مما يؤدى إلى عدم ازدحام المدن ومشاكلها .

٤ ــ يتحول نظام التأمينات الاجتماعية إلى نظام ادخارى ، يعطى عند المعاش دفعة واحدة مع الأرباح الحلال ، أو على دفعات لتحسين مستوى الدخل .

٥ ــ يمكن بالنسبة لظروف التخلف الاقتصادى أن تتحول الزكاة إلى مشاريع استثمار ، تملك أسهمها للمحتاجين تولد دخلا مستمرا ، وتشجع التنمية عن طريق توفير أدوات الحرفة .

إذا تحقق ذلك فإننا نكون قد غطينا الغالبية العظمى من الحاجة إلى التأمين والتأمينات ، فبدلا من أخذ نسبة من التأمين فى مقابل معاش الشيخوخة ، ومرتب العامل لايكفى حاجته أو من يؤمن على مهر ابنته أو على حاجة أولاده حتى لايجوعوا من بعده أو حتى فى حياته إن أصابته جائحة ، فإن الزكاة تغطى هذا كله دون مقابل على أساس من الحاجة .

بل وتغطى ديون التاجر المفلس من سهم الغارمين وتمده بما يقوم به مرة أخرى فى حرفته من سهم الفقراء والمساكين .

ولكن حين نقول الزكاة فلا بد لها من إلزام الدولة ويحصلها العاملون فى جهاز أدق من جهاز الضرائب ، ولانعنى بها القطاع الخاص وحده وإنما نعنى بها حق الفقير فى كل مؤسسة اقتصادية عامة كانت أم خاصة ، ملك الدولة أو ملك أفراد لأن حق الفقير غير حق جماعة المسلمين عامة .

وبهذا وضع الإسلام صك الحرية الفعلى ، بأسلوب له أعظم المعانى ، إنه

بذلك يضمن تحرير كل إنسان من ذل الحاجة ، الذى يضعف إنسانيته ويهين كرامته وبذل عزته ، أليس هذا موقف فخر واعتزاز للمسلمين ، يحفزهم أن يتمسكوا به ويفخروا ويمارسوه .

أليس لدينا اليوم علاج الإنسانية جميعا ، والنظام العالمى الذى يصلح البشر ويسعدهم ؟

وأخيرا فإن الزكاة جزء من بنية التطبيق الإسلامى الكامل ، الذى تتكامل حلقاته « فى مجتمع يحرم فيه السلب والظلم ، فلا ربا ولا احتكار ، ولا غرر ولا غبن ، فلا إفقار ولا مقامرة ولا ضياع[1] .

وصدق الله العظيم ﴿ الشيطان يَعِدُكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يَعِدُكم مغفرة منه وفضلا والله واسع عليم ، يُؤْتِى الحكمة من يشاء ومن يُؤْتَ الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا وما يذّكرُ إلا أولو الألباب ﴾[2] .

---

(١) للكاتب بحث مستقل فى ثلاث أجزاء مفصل عن هذا الموضوع بعنوان « اقتصاديات الزكاة » لم ينشر بعد .
(٢) سورة البقرة آية ٢٦٨ ، ٢٦٩ .


الخاتمة

خاتمة

يقول الله تعالى : ﴿إنى جاعل فى الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يُفْسِد فيها ويَسْفِك الدماء ونحن نُسبِّح بحمدك ونُقدِّس لك قال إنى أعلم مالاتعلمون ﴾(١) .

إن للإنسان رسالة فى الوجود والتاريخ ، وليس الكون كله إلا حقلا لهذه الرسالة ﴿إنا جعلنا ماعلى الأرض زِينَة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملا . وإناَّ لجاعلون ماعليها صعيدا جُرُزا ﴾(٢) .

فليس الأمر لعبا ولا لهوا ﴿ وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين . لو أردنا أن نتخذ لهوا لاتخذناه من لَدُنَّا إن كنا فاعلين . بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون ﴾ (٣) .

ولهذا كانت وجهة الراشدين استجابة لدعوة ﴿ قل إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين . لاشريك له وبذلك أمرت ﴾(٤) .

فالصلة بين العقيدة والشريعة ، بين الإيمان والعمل الصالح ، بين المذهب والنظام صلة عضوية لاتنفصم ، فحينما دعا شعيب عليه السلام قومه للتوحيد كان حقل التطبيق طاعة الله فى المعاملات المادية ، بألا يبخسوا الناس أشياءهم ، وكان ذلك مثار عجب من المشركين حين سألوه عن صلة الدين بحرية تصرفهم فى المال .

كان القسط فى المعاملات هو ثمرة التوحيد .

وكان الظلم فى المعاملات هو ثمرة الشرك .

فليس التوحيد فكرة تجريدية لاشأن لها بالواقع ، وليس الشرك مجرد تصور بعيد عن الحياة ، فالعقيدة فكرة ونظام ـــ إما إسلام فهو التوحيد والقسط وإما جاهلية

(١) سورة البقرة . آية ٣٠ .

(٢) سورة الكهف آية ٧ ، ٨ .

(٣) سورة الأنبياء آية ١٦ ـــ ١٨ .

(٤) سورة الأنعام آية ١٦٢ ، ١٦٣ .

فهى الشرك والظلم .

﴿ وإلى مدين أخاهم شعيبا قال ياقوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره ولاتنقصوا المكيال والميزان إنى أراكم بخير وإنى أخاف عليكم عذاب يوم محيط ، وياقوم أوفوا المكيال والميزان بالقسط ولاتبخسوا الناس أشياءهم ، ولاتعثوا فى الأرض مفسدين . بَقِيَّتُ الله خير لكم إن كنتم مؤمنين وماأنا عليكم بحفيظ . قالوا ياشعيب أصلاتك تأمرك أن نترك مايعبد آباؤنا أو أن نفعل فى أموالنا مانشاء إنك لأنت الحليم الرشيد ، قال ياقومى أرأيتم إن كنت على بينة من ربى ورزقنى منه رزقا حسنا وماأريد أن أخالفكم إلى ماأنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح مااستطعت وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾(١) .

ولقد قرن القرآن بين العمل الصالح والحياة الطيبة ﴿ من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ماكانوا يعملون ﴾ (٢) .

فالقيم الإيمانية فى الأمة المسلمة مرتبطة تماما بالسنة الكونية ، فالإيمان والتقوى مع العمل والدأب يؤديان إلى الرخاء والازدهار .

﴿ ولو أن أهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون ﴾ (٣) .

وكان توينبى على حق حين تنبأ باندحار مدنية الغرب المعاصر بانحرافاتها الخلقية ، كما انهارت الحضارة الرومانية من قبل .

﴿ ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم فى الأرض مالم نمكن لكم وأرسلنا السماء عليهم مدرارا وجعلنا الأنهار تجرى من تحتهم فأهلكناهم بذنوبهم ﴾(٤) .

ومع حث الإسلام على التنمية الاقتصادية وإعمار الأرض ، فإنه اشترط أن يكون هدف ذلك طاعة الله ، وأساسه تقواه ، لأن نتيجة ذلك الرخاء والبركات ، وحذر من أن يكون الهدف عبثا أو غرورا ، لأن نتيجة ذلك لن تكون إلا بطشا

---

(١) سورة هود آية ٨٤ — ٨٨ .
(٢) سورة النحل آية ٩٧ .
(٣) سورة الأعراف آية ٩٦ .
(٤) سورة الأنعام آية ٦ .

وجبروتا.

يقول الله تعالى : ﴿ أتبنون بكل ريع آية تعبثون . وتتخذون مصانع لعلكم تخْلُدُون . وإذا بَطَشْتُم بَطَشْتُم جبارين . فاتقوا الله وأطيعون ﴾[1].

وهذا ما يحكيه لنا التاريخ الإنسانى ، قصة مريرة ، الاستكبار من الأغنياء ، والاستضعاف للفقراء ، حيث كان العالم مقسما لسادة فراعنة ، وعبيد يباعون فى عصر الرق ، وفلاحين مدقعين وأشراف مترفين فى عصر الإقطاع ، وعمال مستغلين ورأسماليين متخمين فى عصر الرأسمالية ، وجماهير مطحونين وحكام جبارين فى عصر الاشتراكية .

هذه هى الجاهلية وإن انتفخت بالوفرة المادية وتسلحت بالقوة العسكرية ، حيث يستعبد الإنسانُ الإنسانَ ويذيقه الجوع والخوف .

﴿ وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ﴾[2] .

لهذا كانت الحضارة بمفهومها الحقيقى هى الإسلام ، ومجتمعها هو مجتمع الرسالات التى حررت الإنسان من كل عبودية بتعبيده الله ، وانطلقت به عزيزا كريما محررا من كل طغيان ، قال تعالى ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولاخوف عليهم ولاهم يحزنون ﴾[3] .

ولو أخذنا على سبيل المثال خامة الحديد التى تعتبر اليوم أساسا لمنافع كثيرة تعود بالخير على المجتمع ، وذلك إذا استخدمت فى التعمير والبناء ، وهى فى نفس الوقت تتحول إلى آلة جهنمية بها بأس شديد ، تدمر البلاد وتشقى العباد ، وذلك إذا استخدم فى الحروب والخراب[4].

---

(١) سورة الشعراء اية ١٢٨ — ١٣١ .

(٢) سورة النحل اية ١١٢ .

(٣) سوره البقرة اية ٦٢ .

(٤) الثروة فى ظل الإسلام . البهى الخولى . ط ٣ سنة ١٣٩١ هـ مطبعة البوسفور .

ونقطة الافتراق بين الاتجاهين ، هو تبين حقيقة الكون والحياة واتباع الكتاب والسلوك القسط ، يقول تعالى : ﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوى عزيز ﴾(١) .

إن أساس القوة الاقتصادية إمكانيات وعلم ، فإذا كانت الدنيا غاية البشر لا تكون القوة إلا بطشا ولا يكون العلم إلا غرورا ، ومن ثم لا يعيش البشر إلا فى ظل الخوف والحرمان ، وإما أن تكون غاية البشر الآخرة ، فتكون القوة إصلاحا ويكون العلم إعمارا ، ويسود البشر الأمن والرخاء .

ويمثل الجانب الأول نموذج تاريخى قصه علينا القرآن ، فى تاريخ قارون ، حين خرج على قومه فى زينته ، يحمل من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة ، نصحه الصالحون :

﴿ وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد فى الأرض إن الله لايحب المفسدين . قال إنما أوتيته على علم عندى ، أو لم يعلم أن الله قد أهلك من قبله من القرون من هو أشدّ منه قوة وأكثر جمعا ولايُسأل عن ذنوبهم المجرمون . فخرج على قومه فى زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا ياليت لنا مثل ماأوتى قارون إنه لذو حظ عظيم وقال الذين أوتوا العلم وَيْلَكُم ثواب الله خير لمن آمن وعمل صالحا ولايُلَقّاها إلا الصابرون . فخسفنا به وبداره الأرض فما كان له من فئة ينصرونه من دون الله وما كان من المنتصرين ﴾ (٢) .

ويمثل الجانب الآخر نموذج تاريخى آخر قصه القرآن عن يوسف عليه السلام ، حين استشير فى أزمة مصر الاقتصادية ، فقال مشورته التخطيطية التى تنظم الاستهلاك ، وترشد الادخار ، وتنشط الإنتاج ، كان ذلك من قاعدة إيمانية دعا إليها يوسف صاحبى السجن ﴿ذلكما مما عَلّمنى ربى إنى تركت مِلّة قوم لايؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون . واتبعت مِلّة آبائى إبراهيم وإسحاق ويعقوب. ماكان لنا أن نشرك بالله من شىء ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن أكثر الناس لايشكرون . ياصاحبى السجن أأرباب متفرقون خَيْرٌ أم الله الواحد القهار .

---

(١) سورة الحديد آية ٢٥ .

(٢) سورة القصص آية ٧٧ — ٨١ .

ماتعبدون من دونه إلا أسماء سَمَّيتموها أنتم وآباؤكم ماأنزل الله بها من سُلطان إن الحكم إلا لله أمرا ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لايعلمون ﴾[1] .

والله يقول الحق وهو يهدى السبيل ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

يوسف كمال محمد

مكة المكرمة ١٤ رمضان سنة ١٤٠٤ هـ

---

(١) سورة يوسف آية ٣٧ — ٤٠ .

الفهرس

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع بدار الكتب : ٧٠٢٧ / ٨٦

الترقيم الدولى : ٤ ـ ٨٤ ـ ١٤٢٠ ـ ٩٧٧

مطابع الوفاء ـ المنصورة

شارع الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب

ت : ٣٤٢٧٢١ – ص.ب : ٢٣٠

تلكس : ٢٤٠٠٤ DWFA UN

سلسلة أضواء على الاقتصاد الإسلامى

١ ـ الاقتصاد الإسلامى بين الرأسمالية والشيوعية — أ . محمد على قطب

٢ ـ الزكاة وترشيد التأمين المعاصر — أ . يوسف كمال

٣ ـ الإنسان والمال فى الإسلام — د . عبد النعيم حسنين

٤ ـ الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة — أ . يوسف كمال

٥ ـ الرسالة المبسطة فى فقه الزكاة — أ . محمد محمد المدنى

٦ ـ الحرية الاقتصادية فى الإسلام وأثرها فى التنمية

د . سعيد أبو الفتوح بسيونى

٧ ـ المضاربة (للماوردى) — تحقيق : عبد الوهاب حواس

٨ ـ الزكاة الضمان الاجتماعى الإسلامى — المستشار / عثمان حسين

٩ ـ مشكلتى الجوع والخوف وكيف عالجهما الإسلام — د. حسين شحاتة

١٠ ـ حول المنهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية — د . عبد الحميد الغزالى

١١ ـ إصلاح المال (لابن أبى الدنيا) — تحقيق : مصطفى مفلح القضاة

١٢ ـ المدخل لدراسة التاريخ الاقتصادى والحضارى (رؤية إسلامية)

د . حسين غانم



دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ـ المنصورة ش.م.م

الإدارة والمطابع : المنصورة ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب

ت ٣٤٢٧٧٢١ / ٣٥٦٢٢٠ / ٣٥٦٢٣٠

المكتبة . أمام كلية الطب ت ٣٤٧٤٢٣ ص ب ٢٣٠ تلكس DWFA UN 24004

تطلب جميع منشوراتنا من :



دار النشر للجامعات المصرية ـ مكتبة الوفاء

٤١ ش شريف ت : ٣٩٢١٩٩٧ / ٣٩٣٤٦٠٦